وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم:العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دراسة قياسية لأثر صدمات السياسة المالية على التضخم في الجزائر للفترة(1970-2017)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالبة:

-راعي محجوبة

الأستاذ المشرف:

د/ تهتان موراد

أعضاء لجنة المناقشة:

د/صغيري سيد علي.....رئيسا

أ.د/ تهتان موراد.....مشرفا

د/محمد رتيعة.....مناقشا

السنة الجامعية:2018-2019



شكر وتقدير

الحمد والشكر لله على عظيم فضله وجميل عطاءه

في هذا المقام لا يسعنا إلا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور موراد تمتان، لما وجدنا فيه من صبر اتجاهنا على الرغم من التزاماته الإدارية، ونقدر له النصائح التي جعلت هذا العمل ممكن التحقيق.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذة أعضاء اللجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة.

كما نشكر جميع الأساتذة الذين قاموا بتدريسنا في جميع مراحل الدراسة

إهداء

إلى من كلله الله بالهبة والوقار .... إلى من علمني العطاء دون انتظار .... إلى من احمل أسمه بكل افتخار ...

أرجو من الله أن يمده بالرحمة والغفران وجنة الخلد، كنت أتمنى أن يرى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار.

وستبقى كلماته نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد إلى والدي العزيز رحمة الله عليه

إلى ملاكي في الحياة .... إلى معني الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود ...إلى من كانت سندي في الحياة وفي الدراسة أمي الغالية.

وإلى كل عائلتي وإخوتي وأخواتي وأولادهم

إلى كل الأصدقاء والزملاء وإلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد.

فـهـــــرس المحتويـــــات

العنـــــوان	الصفحة
شكر وإهداء.	
فهرس المحتويات.	
قائمة الأشكال والجداول.	
مقدمة عامة.	أ- هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لصدمات الاقتصادية والسياسة المالية	**02 -42**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: مفـــاهيـــم عـــامة حـــول الصدمات الاقتصادية	**03 -15**
المطلب الأول: مـفهوم الصدمات الاقتصادية وأنواعها.	**03**
المطلب الثاني: أنواعوأسباب الصدمات الاقتصادية	**07**
المطلب الثالث: أثار الصدمات الاقتصادية	**13**
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول السياسة المالية.	**18-25**
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطور التاريخي لها.	**18**
المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية	**23**
المطلب الثاني أدوات السياسة المالية .	**25**
المبحث الثالث:أثار السياسة المالية المترتبة عن صدمات الطلب والعرض	**36-41**
المطلب الأول: طبيعة صدمات كل من العرض والطلب الكليين.	**36**
المطلب الثاني: أثار السياسة المالية من جانب كل من العرض والطلب.	**39**
المطلب الثالث: سياسات الحكومية الموجهة لمعالجةأثار الصدمات الداخلية.	**41**
خلاصة الفصل	**42**
الفصل الثاني:التضخم الاقتصادي	**-47**
تمهيد	**44**
المبحث الأول:ماهية التضخم الاقتصادي.	**45-59**
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التضخم الاقتصادي.	**45**
المطلب الثاني: أنواع التضخم الاقتصادي.	**47**

المطلب الثالث: طرق قياس التضخم.	50
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لتضخم.	53
المطلب الأول: تحليل الفكر الكلاسيكي لتضخم	54
المطلب الثاني: التضخم في الفكر الحديث	57
المطلب الثالث: تحليل المدرسة النقدية لتضخم	59
المبحث الثالث: أسبابوأثار وطرق معالجة التضخم الاقتصادي	74-61
المطلب الأول: أسباب التضخم الاقتصادي	61
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتضخم	65
المطلب الثالث: وسائل معالجة التضخم	70
خلاصة الفصل	74
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر صدمات السياسة المالية علي التضخم الاقتصادي	84-76
تمهيد	76
المبحث الأول:واقع السياسة المالية والتضخم الاقتصادي في الجزائر	84-76
المطلب الأول:تطور أداء السياسة المالية في الجزائر	76
المطلب الثاني: تطور كل من الإيرادات والنفقات العامة.	80
المطلب الثالث:تطور التضخم في الجزائر	84
المبحث الثاني:الدراسات السابقة	93-86
المطلب الأول:الدراسات المحلية	86
المطلب الثاني:الدراسات العربية	91
المطلب الثالث:الدراسات الأجنبية	93
المبحث الثالث:الدراسة التطبيقية	-95
المطلب الأول:تقديم متغيرات الدراسة وتحديد فترة الدراسة	95
المطلب الثاني:تحليل القياسي لمتغيرات الدراسة	97
المطلب الثالث:تقدير ودراسة جودة النموذج شعاع الانحدار الذاتي.	101
خلاصة الفصل	108

الخاتمة عامة	**109**
قائمة المراجع	**112**
الملاحق	**117**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوانه
الجدول رقم(1-01)	دراسة تطور النفقات العامة خلال الفترة 1970-1988
الجدول رقم(1-02)	دراسة تطور لإيرادات العامة خلال الفترة1970-1988.
الجدول رقم(1-03)	دراسة تطور النفقات خلال 1989-1999.
الجدول رقم(1-04)	دراسة تطور الإيرادات خلال 1989-1999
الجدول رقم(1-05)	دراسة تطور النفقات خلال الفترة 2000-2017
الجدول رقم(1-06)	دراسة تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2017
الجدول رقم(1-07)	دراسة تحليلية وصفية لتطور التضخم بالجزائر1970-2017.
الجدول رقم(1-08)	الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة
الجدول رقم(1-09)	نتائج اختبار الاستقرارية كل من linf، lrec، ldep
الجدول رقم(1-10)	اختبار الاستقرارية للفرق الأول للمتغيراتldep،lrec
الجدول رقم(1-11)	تحديد درجة التأخير حسب معيارAIC ،SC، HQ

قائمة الأشكال

الشكل رقم(1-01)	**أثار الصدمات الاقتصادية.**
الشكل رقم(1-02)	**آلية ارتفاع حجم البطالة عند حدوث الصدمة.**
الشكل رقم(1-03)	**أثر الصدمات الاقتصادية على سعر الفائدة.**
الشكل رقم (3-01)	**دائرة الاستقرارية.**

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر صدمات السياسة المالية على التضخم في الجزائر، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف تم جمع البيانات النفقات العامة ولإيرادات العامة بالإضافة إلى التضخم الاقتصادي خلال الفترة 1970م إلى غاية 2017م وقد اعتمدنا على برنامج Eviews9، من أجل القيام بالتحليل الإحصائي لهذه الدراسة، مستخدمين في ذلك أساليب قياسية الاختبار الإستقرارية ونموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR) وكانت نتيجة وجود علاقة توازنيه متوسطة وطويلة المديين بين التضخم الاقتصادي وكل من النفقات العامة ولإيرادات العامة.

الكلمات المفتاحية: الصدمات الاقتصادية، السياسة المالية(النفقات العامة،لإيرادات العامة) التضخم الاقتصادي.

Abstract:

The aim of this study was to determine the impact of financial policy shocks on inflation in Algeria. In order to achieve this objective, data were collected on public expenditures and public revenues in addition to economic inflation during the period 1970 to 2017. We adopted the 9.Eviews program to conduct statistical analysis of this study , Using standard methods of probabilistic testing and the model of self-regression beam (VAR). The result was a medium- and long-term equilibrium relationship between economic inflation and both public expenditures and public revenues

Keywords: economic shocks, fiscal policy (public expenditure, public revenue) economic inflation.

مقـــــــدمةعـــامة

مقدمة:

تمتاز بعض الدول النامية ومن بينهم الجزائر بعدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم، إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تتميز اقتصادياتها بانخفاض الاستثمار الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والتضخم ...الخ، بالإضافة إلى ضعف أو عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن هذا النوع من البلدان يفتقر إلى جهاز إنتاجي قوى يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقضي إلى أن التوسع في الطلب النقدي سينعكس تضخما.

تتفق جميع المدارس في أن السياسة المالية هي أداة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسعي إلى تحقيقها، بمعني أن السياسة المالية هي برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات والنفقات العامة، إضافة إلى القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإتاحة الفرص المتكافئة لعامة المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع وإشاعة الاستقرار الاقتصادي.

بالإضافة إلى أن اقتصادياتها تعاني من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، ويعود هذا العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي من جهة وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الداخلية مما حتم التمويل بالعجز الذي يعتبر المصدر الأساسي للارتفاع العام لمستوى الأسعار (التضخم)، وعليه لابد من استخدام أدوات السياسة المالية إما لمعالجة وجود فجوة انكماشية أو فجوة تضخمية في الاقتصاد.

لقد انصب الاهتمام في أغلب الدراسات النظرية والتطبيقية المتوفرة على طبيعة تأثير صدمات السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، في حين أن السياسة المالية لم تحظى بذلك الاهتمام، لكن مع الآونة الأخيرة ومع ظهور الأزمة المالية الأخيرة تم إعادة النظر في دور السياسة المالية، ومحاولة منا لإيجاد حقائق تجريبية وقياسية تبرز الدور الفعال لصدمات لسياسة المالية وأثرها على متغيرات الاقتصاد الكلي، كان هذا منطلق اهتمامنا بموضوع تأثير الصدمات السياسة المالية على التضخم الاقتصادي.

1 – إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن حصر إشكالية الدراسة في سؤال جوهري يتمثل في:

ما هو أثر صدمات السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970–2017 ؟

وينبثق عن هذا السؤال الرئيسي جملة من **الأسئلة الفرعية** تتمثل في:

- هل المتغيرات الاقتصادية المدرجة في مختلف النظريات الاقتصادية كافية لتفسير التضخم الاقتصادي؟

- ما العلاقة بين النفقات العمومية والإيرادات العمومية بالتضخم الاقتصادي؟
- كيف تكون استجابة التضخم الاقتصادي عند حدوث اختلالات في أدوات السياسة المالية؟

2 – فرضيات الدراسة:

استنادا إلى مشكلة الدراسة وعناصرها وللوصول الى إجابات عن تساؤلاته، يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الاولي: المتغيرات الاقتصادية المدرجة في مختلف النظريات الاقتصادية تعتبر كافية لتفسير التضخم الاقتصادي في الجزائر.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة سببية بين النفقات العمومية ولإيرادات العمومية بالتضخم.

الفرضية الثالثة: حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في النفقات العمومية والإيرادات العمومية يكون لها أثر سلبي على التضخم الاقتصادي.

3- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

نظرا للأهمية التي يحظى بها موضوع التضخم في الوقت الحالي من جهة وكذا موضوع صدمات سياسة المالية جعلت من أسباب اختياره أسباب ذاتية وأخري موضوعية.

أ– الأسباب الموضوعية:

- ✓ تزايد الاهتمام بمعالجة قضايا ومشكلات التضخم خاصة ادوات معالجة هذه الظاهرة.
- ✓ تدعيم المكتبة الجامعية بدراسات نظرية وقياسية تكشف واقع التضخم في الجزائر.
- ✓ تناسب موضوع الدراسة مع التخصص المدروس.

ب– الاسباب الذاتية:

- ✓ الرغبة في التعرف على موضوع محل الدراسة باعتباره موضوع مهم لدي الفرد والمجتمع.
- ✓ ترسيخ بعض المفاهيم لدينا والتي لها صلة بالموضوع.
- ✓ ربط بعض المفاهيم بما يحدث في محيطنا.

4 – أهمية الدراسة: تظهر اهمية الدراسة في النقاط التالية:

- ➢ المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية في اقتصاديات الدول النامية ومن بينها الجزائر حيث اهتمت بالسياسات المالية لتطوير اقتصادها.
- ➢ اهمية مؤشر التضخم في الاقتصاد وماله من قدرة في رفع النمو الاقتصادي والتأثير على المواطن بصورة مباشرة.

- تمثل الصدمات الداخلية والخارجية جانبا مهما في الدراسات الاقتصادية، وتسعي الي تناول أحد الموضوعات الرئيسية المؤثرة في النشاط الاقتصادي.
- تساهم التقنيات الكمية في تحقيق مقاربة واقعية وذات مصداقية لمدي تلاؤم أدوات السياسة المالية مع متطلبات النشاط الاقتصادي في تخفيض التضخم.

5 -أهداف الدراسة: يهدف هذا البحث إلى التعرف على ما يلي:

- معرفة الاثار المختلفة لصدمات السياسة المالية على متغيرات الاقتصادية الكبرى وبالخصوص التضخم الاقتصادي.
- كيفية علاج المشاكل والاختلالات الاقتصادية لتحقيق نمو اقتصادي.
- دراسة الاقتصاد الجزائري كحالة تطبيقية للفترة المقصودة دراستها.

6 - المنهج المتبع والادوات المستخدمة في الدراسة للإلمام بأهم جوانب هذا الموضوع سوف نعتمد في بدايته على المنهج الاستقرائي، كما سنستخدم أيضا المنهج الوصفي للمعطيات التي نحصل عليها من الهيئات الرسمية والخاصة بالجزائر لهذه الفترة، وطبقا لما يقتضيه البحث في جانبه التطبيقي، سنعتمد على المنهج القياس الاقتصادي وهي نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي.

أما ادوات الدراسة فشملت:

- الاستعانة بمختلف المصادر والمراجع العربية والاجنبية، فضلا عن المجلات.
- التصفح على شبكة الانترنت للحصول على بعض الدراسات الحديثة.
- الاستعانة ببرنامج Eviews للوصول الي استنتاجات والاقتراحات.

7- حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في:

- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على معرفة أثر الصدمات السياسة المالية وكذا التضخم الاقتصادي في الجزائر بصفة عامة.
- **الحدود الزمنية:** التركيز على الفترة(1970-2017).

8 – الدراسات السابقة

لقد تعددت الدراسات المتناولة للمواضيع المرتبطة بالتضخم وطرق معالجته ولكنها في الغالب تدور حول السياسة النقدية، كأهم طرق لمعالجة التضخم، وكذا دراسة الصدمات السياسة المالية، وعليه فإن مختلف الدراسات السابقة التي

تم الاطلاع عليها والتطرق إليها، لم تكن مرتبطة بشكل مباشر بالموضوع، وإنما تتعلق بأحد عناصره ومن أهم هذه الدراسات السابقة نجد:

اولا: دراسة نسيمة بن يحي "حول أثر صدمات ادوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي".

وذلك بغرض إعطاء بعد كمي لأثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)، تم معالجة هذا الموضوع من زاوية القياس الاقتصادي باستخدام نموذج الشعاع لتصحيح الخطاء (VECM)، وتقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR)، وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج التالية:

الناتج الداخلي الخام يتسبب في الايرادات العمومية في المدي القصير، بينما تسبب هذه الاخيرة في الناتج الداخلي الخام لا يكون الا على المدي البعيد.

كما بينت هذه الدراسة ان النفقات العمومية تتسبب في الناتج الداخلي في المدي القصير والمتوسط والطويل، مما يعني ان الايرادات ذو نزعة الكينزية من خلال تدخل الدولة يرفع الانفاق الحكومي بوتيرة متسارعة لتحفيز النمو، اما بالنسبة لتسبب الناتج الحقيقي في النفقات العمومية فلا يكون الا على المدي البعيد

حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الانفاق العمومي بمقدار انحراف معياري واحد يكون لها أثر ايجابي ومعنوي على الناتج الداخلي الخام، اما عن أثر هذه الصدمة في الايرادات خلال نفس الفترة لم تؤدي إلى أي تغير.

في حين ان احداث صدمة في الايرادات العمومية بمقدار انحراف معياري واحد يكون لها أثر ايجابي ومعنوي واستجابة فورية لناتج الداخلي الحقيقي والنفقات العمومية، كما نلاحظ تناقص في النفقات إلى غاية الفترة العاشرة محدثة تذبذب على باقي المتغيرات في المدي المتوسط وتناقص في المدي الطويل، مما يعني النموذجة مستقر.

من خلال تحليل التباين تبين ان النفقات العمومية تساهم في تفسير تباين خطأ التنبؤ في الاجل القصير فقط، بينما تساهم الايرادات العمومية في تفسير تباين خطأ التنبؤ في الأجل المتوسط والطويل.

ثانيا: دراسة عبد الرحيم شيبي وآخرون بعنوان " أثر الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر"

وذلك باستخدام نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي SVAR للفترة (1965-2007)، وكانت نتائج الدراسة على نحو التالي:

حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في لإنفاق الحكومي مقدرة ب1% سيكون لها اثر معنوي ايجابي علي الناتج المحلي لإجمالي الحقيقي في ألمدي القصير فقط و بمضاعف صغير جدا، إما في ألمدي المتوسط والطويل فسيتولد تأثير سلبي ، إما تأثير هذه الصدمة علي معدلات التضخم والفائدة فقد جاءت ايجابية بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير ايجابي معنوي علي للاستهلاك ، وتأثير السلبي لهذه الصدمة علي لاستثمار الخاص مما يعني بأن السياسات لاتفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من لأثار اللاكينزية من خلال ظهور أثار مزاحمة.

حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في لإيرادات العمومية سيكون لها اثر معنوي إيجابي على حجم لإنفاق الحكومي، نفس هذا لأثر تمارسه هذه الصدمة علي الناتج لإجمالي المحلي الحقيقي لكن بمضاعف صغير جدا، فيحين ستولد هذه الصدمة نوعا من الانخفاض في معدلات التضخم في ألمدي القصير والبعيد، أما تأثير هذه الصدمة علي معدلات الفائدة فقد جاءت ايجابية ومعنوية في ألمدي القصير فقط بينما سينخفض هذا التأثير إلي مستويات سالبة في ألمدي المتوسط والطويل بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير ايجابي معنوي علي كل من لاستهلاك ولاستثمار الخاص.

هذه النتائج تبين لنا إن السياسات المالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من لأثار اللاكينزية من خلال ظهور أثار مزاحمة، وهذا ما يضفي خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر علي التأثير في المتغيرات الاقتصادية كما أوضحه تحليل التباين، إذا أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزى التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع لإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي اثر يخدم هذا المنظور، ويرجع هذا بكل بساطة إلي ضعف الجهاز لإنتاجي ومحدودية قدراته، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات لرفع من إنتاجها، وهذا ما أدي إلي ضعف اثر المضاعف الحكومي، مما استدعي تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد إيرادات السلع فقط، وبالتالي هناك فعالية نسبية لمثل هذه السياسات في تحقيق لأهداف لاقتصادية المرجوة.

ثالثا: دراسة عبد الله قوري يحيى بعنوان **أثار صدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر** دراسة قياسية للفترة 1970- 2012، باستعمال نماذج SVAR.

وقد أثبتت الدراسة أن أثر السياسة المالية التوسعية على النشاط الاقتصادي هو أثر معنوي موجب في الاجل المتوسط حوالي 0.10، وأنه يمكن الاعتماد على نفقات الاستثمار العمومي كقاطرة لدفع النشاط الاقتصادي في الجزائر، غير ان فعالية السياسة المالية تتطلب بذل المزيد من الجهد وعلى الخصوص فيما يتعلق بمراقبة الاستثمار العمومي.

الفصل الأول:الإطار النظري للصدمات الاقتصادية والسياسة المالية

تمهيد:

يعد موضوع الصدمات الاقتصادية من الموضوعات المهمة التي نالت الاهتمام في السبعينيات القرن الماضي بعد حدوث ارتفاعات غير مسبوقة في أسعار النفط إذ أن الدول المتقدمة والدول النامية غير النفطية عانت من الآثار السلبية لهذه الصدمة مسببة ما يعرف بالتضخم الركودي. إذا أن هذه الظاهرة لم تكن معروفة قبل ذلك الوقت أما الدول النفطية فقد تعرضت لأثار هذه الصدمات في السنوات التي حدث فيها انخفاض كبير في أسعار النفط مثلا منتصف الثمانينات عند انهيار التنسيق بين أعضاء منظمة أوبك ما أثر على المعروض النفطي في الأسواق العالمية.

الجزائر أحد الدول التي تعرضت لهكذا نوع من الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، وعلى الصعيد الداخلي فان الاقتصاد الجزائري تعرض إلى صدمات داخلية ناتجة عن السياستين المالية والنقدية نتيجة لظروف التي مرت بها الجزائر من الحروب وعن الأوضاع الأمنية غير مستقرة خلال التسعينات، وذلك ما نعكس على حجم الكتلة النقدية والإنفاق الحكومي بسبب زيادة الإنفاق الحكومة سواء كان مدنى أو عسكري في مدة الحرب أو زيادة دعم القطاع الزراعي في مدة العقوبات الاقتصادية وزيادة الإنفاق الحكومي من أجل تحقيق الاستقرار الأمني وزيادة الرواتب.

يتعرض الاقتصاد إلى صدمات اقتصادية مختلفة ما يتوجب على متخذ القرار الأخذ بعين الاعتبار الترابط بين المتغيرات الاقتصادية عند رسم السياسة الاقتصادية من أجل تقليل الآثار السلبية للصدمات، وقد تتعمد السلطات أحياناإلىأحداث صدمات عندما تريد تحقيق هدف معين كمعالجة التضخم.

وعليه سنحاول من خلال الفصل الأول بتقديم عدة جوانب متعلقة بكل من الصدمات الاقتصادية والسياسة المالية والآثار السياسة المالية مترتبة عن الصدمات كل من الطلب والعرض من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول:مفاهيم حول الصدمات الاقتصادية.

المبحث الثاني: الإطار العام لسياسة المالية.

المبحث الثالث:آثار السياسة المالية المترتبة عن صدمات الطلب والعرض.

المبحث الأول:مفاهيم حول الصدمات الاقتصادية

تعتبر الصدمات الاقتصادية من المواضيع المهمة في الفكر الاقتصادي، نظرا لدورها في الإخلال بحالة التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى، سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل،وما يترتب عن هذه الحالة من آثار على الإنتاج والتضخم والتشغيل،حيث أن جل المدارس الاقتصادية سعت إلى تشخيص هذه الحالة، غير أن كثيرا من المفكرين الاقتصاديين أولوا أهمية أكبر لصدمات العرض من صدمات الطلب وفي جانب صدمات العرض تم الاهتمام بالصدمات السلبية أكثر من الصدمات الموجبة. هذا ما كان له انعكاس على بحثنا حيث سنتناول تعريفا مبسطا للصدمات الاقتصادية، ثم تطورها ضمن الفكر الاقتصادي وكذا أنواعها وأسبابها إلى جانب الأثار الاقتصادية لهذه الأثار.

المطلب الأول:مفاهيم أولية حول الصدمات الاقتصادية

لقد شهدنا في الآونة الأخيرة عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات متتالية لم يعرفها من قبل تتمثل في كل الكساد و التضخم....لخ، فكانت الصدمات الاقتصادية من بين تلك العوامل لذا سنركز في هذا المبحث على : أنواعها أسبابها بالإضافة إلى آثار تلك الصدمات ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

الفرع الأول:مفهوم الصدمات الاقتصادية

تعد الصدمات الاقتصادية من بين أهم المؤشرات ويمكن تعريفها كمايلي:

- **التعريف الأول**: يقصد بالصدمة حالة لم تكن متوقعة، وهي حدوث تغير شديد ومفاجئ في المتغيرات الاقتصادية وأن هذه الصدمة تكون إما سلبية أو ايجابية، فالصدمة الايجابية تؤدى إلى زيادة قيمة المتغيرات بينما الصدمة السلبية تؤدي إلى انخفاض قيمة المتغير[1].
- **التعريف الثاني**: يقصد بها التغيرات الفجائية أو التلقائية التي تؤدى إلى انتقال أحد منحنيي الطلب الكلى أو العرض الكلى أو كليهما، أو يقصد بها أيضا بأنها التغيرات متوقعة في العرض الكلى أو الطلب الكلى[2].
- **التعريف الثالث**: السبب الأساسي في حدوث الأزمة، أما الأزمة فتعنى وجود خلل يؤثر تأثير مادي على النظام بأكمله، وهذا الخلل ناجم عن حدث مفاجئ وقد يشار إلى الأزمة إذالمسيطر عليها

[1]مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، تحليل الصدمات الاقتصادية لاقتصاديات النامية الطبعة الأولى، دار الأيام،عمان2018،ص13.

[2]عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالب، سعر الصرف وأدارته فيضل الصدمات الاقتصادية النظرية والتطبيقات، الطبعة الأولى، عمان،2011ص299.

في بدايتها بالكارثة، إذا أن الكارثة هي حدوث مفاجئ ناجم عن فصل الطبيعة، وبالتالي الصدمة هي بداية لحدوث الأزمة وأثارها وانهيار التوازن[1].

- **التعريف الرابع**:وتعرفأيضا الصدمة بأنها تعديل في السياسات الخاطئة المتبعة إلى السياسات أفضل، وهي مجموعة من الإجراءات ناتجة عن إجماع واشنطن وهي عشرة بنود أساسيةتتضمن سياسات سعر الصرف تؤدى إلى الصادرات-تحرير السياسات المالية –الترشيد المالي–الاصطلاح الضريبي–تحرير التجاري –تشجيع الاستثمار الأجنبي–تخفيض مشاريع العامة –إعادة تكيف القوانين –مراقبة النقابات العامة –ضمان حقوق الملكية[2].

وتعرف الصدمة بأنهاأحداث داخلية أو خارجية، لا يمكن التحكم فيها ولها أثار قوية على مستوى الدخل للدولة، ونتيجة انهيار التوازن.

وهناك من تناول مفهومها من منظور علاقتها بالدورة الاقتصادية فعرفت بأنها: انحراف سلسلة المتغير الاقتصادي عن الاتجاه العام، ولتحقيق يتم الفصل بين الاتجاه العام والصدمة الاقتصادية بواسطة تقديرالانحدار الخطى على النحو التالي:

$$Y_t = a + b_t + e_t$$

حيث تمثل كل من:

y_t: لوغاريتم الناتج المحلى الإجمالي.

وبالتالي تقيم سلسلة المتغير إلى جزيئين:

$b_t + a$ الجزءالاتجاه العام

e_t:ميل الصدمة.

[1] نسيمة بن يحي،أثر الصدمات أدوات السياسة المالية على النمو في الجزائر للفترة 1970-2013مذكرة الماجستير في العلوم اقتصادية،المدية،2014ص47.

[2] سعودي محمد أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر 1990-2010اطروحة الدكتوراه،الجزائر 2014-2015ص32.

من خلال ما سبق يمكن أن نقسم الصدمات إلى صدمة الطلب وصدمة العرض كما نجد الأثر المباشر لها هو ارتفاع مستوى العام للأسعار[1].

كما يمكن أن تعرف على أنها اختلال مفاجئ يكون لها أثار مبدئية على الطلب الكلي أو العرض الكلي، ويشترط في صدمة الطلب أو العرض ظهور تقلب في الدخل الحقيقي، معدلات البطالة، معدلات التضخم.... الخ[2].

من خلال هذهالتعاريف فان الصدمة هي حدث مفاجئ وذات تأثير مادي علي كامل النظام الاقتصادي، وتكون سببا في أزمة اقتصادية تنعكس في صورة تغيرات كبيرة في معدل النمو وكذا معدلات البطالة والتضخم.

الفرع الثاني: الصدمات عند المدارس الاقتصادية

تناولت جل المدارس الاقتصادية مفهوم الصدمات من جانب الآثار المترتبة عنها ودور سياسات الاقتصادية في تقليل من هذه الآثار، وهنا يظهر الاختلاف بين الكنزيينوالنقداويين كممثلين للمدرسة النيوكلاسيكية من حيث الصدمات واليات معالجتها، ليمتد هذا الاختلاف إلى نظرية التوقعات الراشدة وغيرها من المدارس الحديثة وفيما يلي تفاصيل عن هذه المدارس:

1- الصدمات في الفكر الكينزي:

للكينزيين نظرة خاصة للعرض الكلى فهم يرون بان الجور اقل مرونة، ولاسيما عندما يكون معدل البطالة مرتفعا حيث إن عملية تعديل الأجور ولأسعار تحدث بطء، وهم أقل استعداداللاعتقاد بان توقعات العمال حول التضخم تستجيب للتغيرات في السياسة النقدية والمالية.

فالكينزيون ينظرون إلى مدخل التوازن طويل الأجل،عندما تكون بطالة مرتفعة مبدئيا، على انه مدخل شديد البطء أوكما ورد في الملحوظ الشهير ليكنز "بأننا في الأجل الطويل أمواتا "فهم يعتقدون أنه في غياب التدخل الحكومي، فإن الاقتصاديمكنأن ينحرف عن العمالة الكاملة والمدة طويلة وأن العرض هي مصدر هام للتقلبات في الناتج والمستوى العام للأسعار.

[1] محمد سعودي،نفس المرجع السابق، ص32

[2] -Michal R darby-Intermediat Macro economiques- International studentedition- MCGRAM- HILL k OGAKUSHA. LTD-universuty of californa. Los angeles 1979- p215.

نظرا لأن الكينزيين يعتقدون أيضا أن موجات تفاؤل رجال الأعمال والمستهلكين (أو ما يعرف موجات الصحة) تسبب حدوث انتقالات عنيفة في وضع منحنى الطلب الكلي، ومن ثم فإنه غير مستقر ذاتيا، ومن ثم فانه يحتاج إلى أن يستقر من خلال التدخل الحكومي لمتخذ في شكل السياسة المالية والنقدية[1].

2- الصدمات عند النقديين:

يري النقديون أن الاقتصاد مستقر استقرارا ذاتيا، وهذا ما جعلهم يضعون تأكيد اقل من أهمية الصدمات العرض في تفسير التقلبات في الإنتاج ومستوى الأسعار وأي أثر على الإنتاج ومستوى الأسعار سيكون في أجل وجيز، كما أن الصدمات العرض قد استبعدت المصدر الرئيسي والأول للتقلبات في الإنتاج ومستوى الأسعار هي تقلبات في العرض النقد[2].

3-الصدمات عند مدرسة التوقعات الرشيدة:

تناول أنصار النظرية التوقعات الرشيدة مفهوم الصدمات من جانب التأكيد على أن السياسة المالية و النقدية المرنة لا يمكن أن تستخدم لتحقيق الاستقرار الاقتصادي،حيث يعتبرون أن الناتج و العمالة يتغيران أما لتغيرات غير متوقعة أو التعرض لحدوث صدمات معينة، إذن صانعي السياسة الاقتصادية ينبغي أن يستخدموا ا السياسة مالية ونقدية مرنة ليعادلوا ثار هذه الصدمات.

تبعا لذلك فان السياسة المرنة تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعلى سبيل المثال إذا حدث انخفاض غير متوقع في الطلب الكلى، فان الناتج والعمالة ينخفضان، وبالتالي فإن صانعي السياسات لديهم نفس المعلومة التي لدى الجمهور وبالتالي السياسة النقدية والمالية المرنة لا تؤدى غرضا نافعا، لأن الأجور النقدية ولا يعار سوف تتغيران إلى أن يعود الناتج والعمالة إلى مستوياتها الأصلية، حتى في غياب مثل هذه السياسات وعلاوة على ذلك ، فان تغيرات السياسة المالية التي صممت لمعالجة آثار الصدمات قد تولد أخطاء في التوقعات، تؤدى بدورها إلى تقلبات اكبر في الناتج والعمالة [3].

[1] احمد أبو الفتوح، نظرية الإقتصاد الدولي، مدخل رياضي للسياسة النقدية والمالية، دار الشباب الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص145.

[2] سعودي محمد، مرجع سابق ذكره،ص33.

[3] مايكل ايبدجمان، ترجمة محمدإبراهيم منصور، الاقتصاد الكلى النظرية ولسياسة ، دار المريخ للنشر، السعودية 1999ص340 ص341.

المطلب الثاني:أنواع الصدمات الاقتصادية وأسبابها

يمكن توضيح أنواع الصدمات الاقتصادية حسب وجهات النظر للصدمة بحد ذاتها إما **بنيوية** تشمل صدمات الطلب والعرض أو تبعا **لمجال حدوثها** داخلية وخارجية، وكذا أهم أسباب حدوث الصدمة:

الفرع الأول: أنواع الصدمات الاقتصادية

أ) **من حيث البنية الهيكلية للاقتصاد:** وتمثل نوعين من الصدمات هما صدماتالطلب وصدمات العرض وفيما يلي سنتناول كل منهما :

1-**صدمة العرض**:وهى تغير غير متوقع في العرض الكلى واختلفت تلك التعاريف حول أسباب هذا التغير، فهناك من ربكه بتغير الأجور،وآخر ربطه بتغير غير عادى في تكاليف الإنتاج سواء تغير في أسعار المواد الأولية الخام أو أساليب الإنتاج[1].

تنقسم صدمات العرض بدورها إلى نوعين:

صدمات العرض سالبة مثل: انخفاض الكمية المتاحة من المواد الخام وصدمات العرض الموجبة مثل: حدوث تحسن في الظروف الجوية التي أدت إلى وفرة في المحصول.

يترتب على صدمات العرض السالبة ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم انتقال منحنى العرض الكلى إلى اليسار، بينما يترتب على صدمة العرض الموجبة انتقال منحنى العرض الكلى إلى اليمين.

ولصدمة العرض علاقة رياضية واضحة تربها بمختلف المتغيرات الاقتصادية هي:

$$S = (\pi - \pi') - a(y - y')$$
$$S = (\pi - \pi') + b(\mu - \mu')$$

S:هو مقدار صدمة العرض.

a:معامل الفرق بين الناتج الحالي و الناتج التوازني.

b:معامل الفرق بين البطالة الحالية والبطالة التوازني.

p: التضخم الحالي .

p:التضخم في الأجل القصير.

Y: الناتج الحالي.

Y':الإنتاجالتوازني.

[1] سعودي محمد، مرجع سابق ذكره، ص 32

μ:البطالة الحالية.

μ':البطالةالتوازني .

2-**صدمة الطلب**:لا يمكن اعتبار أي تغير في الطلب الكلى صدمة إلا إذا كان على شكل زيادة تلقائية مفاجئة، وهنا نعنى وجود عنصر عدم متوقع الحدوث، ولأسباب الرئيسية التي قد تحدث هذه الزيادة المفاجئة هي:

* تغير ميل الاستهلاك.

* عوامل التفاؤل لدى المستثمرين.

* زيادة الإنفاق العام.

* زيادة الصادرات عن الواردات.

يمكن أن تحدث هذه الزيادة التلقائية للطلب الكلى في المدى القصير إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار[1].

كما يمكن أن نقول على صدمة الطلب أنها تحدث عندما يكون هناك إختلال في جانب الطلب سواء كان داخليا أو خارجيا بسبب عدم الاستقرار الداخلي في الطلب الكلي الفعال، نتيجة تغير الأعوان الاقتصاديين لتفضيلاتهم في الحيز الزمني، ونتيجة تغير في عامل معين كالدخل والأسعار وغيرها بشكل مباشر أو غير مباشر على الطلب الكلي الفعال، وتكون هذه الصدمات بدورها سالبة او موجبة حسب طبيعة التأثير على الاقتصاد[2].

ب) من حيث مجال الحدوث:

تنقسم الصدمات من حيث مجال حدوثها إلى داخلية وخارجية:

1-**الصدمات الداخلية**:ونعنى بالداخلية هي إن طبيعة الصدمة تكوننانجة عن عوامل اقتصاد الدولة بحد ذاته وتنقسم الصدمات الداخلية إلى:

1-1**الصدمات النقدية** :يقصد بالصدمة النقدية الزيادة الفجائية و المهمة في وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، تأخذ الصدمات النقدية شكل زيادة أو نقصان في الطلب على النقود بنسبة إلى المعروض منها وهناك من يحتسبها عن طريق سلوك البنك المركزي بالدخل في المعروض النقدي خلال عمليات التسوق

[1] سعودي محمد نفس الرجع السابق ذكره، ص32.

[2]ياسين مراح، أثار صدمات أسعار النفط على الدورات الاقتصادية الجزائر خلال فترة2000- 2016، أطروحة دكتورا، المدية، 2018-2019، ص61.

المفتوحة، وهذا النوع من الصدمات يعد أكثر لأنواع حدوثا في الدول النامية وتحدث هذه الصدمات عندما يكون هناك حدث مفاجئ في سوق النقد على سبيل المثال تغير مفاجئ في سعر الصرف أو سعر الفائدة أو عرض النقد، ولكن إذا كان سعر الصرف يعمل بشكل جيد فانه قد يتمكن من حماية الاقتصاد بشكل فعال ضد تلك الصدمات، وتستعين السلطة النقدية بمتغيرات عدة في سبيل تحقيق أهداف السياسة النقدية ومن أهم المتغيرات التي يمكن قياسها هي الائتمان الكلى أو سعر الفائدة الاسمي أو سعر الصرف الرسمي[1].

2-1 **الصدمات الحقيقية**:فأنها تأخذ شكل التذبذب في الناتج المحلى الإجمالي، وتعرض العديد من الدول لهذا النوع من الصدمات وتحدث نتيجة اعتماد تكنولوجية جديدة أو حدوث تقلبات في أسعار المواد الأولية أو تحدث نتيجة حدث مفاجئ في السوق السلع والخدمات ما يؤثر في الناتج المحلى وإجمالي للبلد[2].

2-**الصدمات الخارجية**:يمثل هذا النوع من الصدمات بالأحداث الخارجية التي يمكن السيطرة عليها ولها آثار قوية على مستوى الدخل ومن أبرز أسباب هذه الصدمات[3].

2-1 **تغير عوائد الصادرات**: إن هذه الصدمات إما أن تكون سلبية أو إيجابية والتي قد تؤدى إلى حدوث كساد بسبب انخفاض عوائد الصادرات، ولا سيما في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة فقط أو عدد قليل من السلع وتحدث هذه الصدمات نتيجة انخفاض الإيرادات من العملة الأجنبية التي تمثل الصدمة السلبية، أما الصدمة الإيجابية فأنها تحدث عندما تزداد عوائد الصادرات ومن ثم ارتفاع الإيرادات.

2-2 **تغير مستويات الهبات والمعنويات الأجنبية**:تحدث هذه الصدمة نتيجة تغير مستوى المساعدات والهبات التي تحصل عليها الدول من الدول المانحة من مستواها السابق، كما حصل لمصر بعد الحرب الخليج إذا حصلت على مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة.

2-3 **تباطؤ معدلات النمو لدول الصناعية**:إذأن تدهور معدلات النمو في الدول تمخض عنه انخفاض الطلب من جانبها على الصادرات الدول النامية، وأثر ذلك سلبا في حصيلة عوائد تلك الصادرات فضلا عن ذلك فان الدول الصناعية فرضت إجراءات حماية في الأسواق العالمية على صادرات الدول النامية ما زاد الأثر السلبي لتدهور معدلات النمو.

[1] مهدي سهر الجبوري، خضير عباس، مرجع سبق ذكره، ص48_52

[2] عبد الحسن خليل عبد الحسن الغالب، مرجع سابق ذكره، ص 118

[3] نسيمة بن يحي ، مرجع سابق ذكره، ص51

4-2 **التضخمالمستورد:** ويقصد به نقل عدوى التضخم من الاقتصاد الأجنبي إلى الاقتصاد المحلى عن طريق استيراد السلع و الخدمات من الخارج بأسعار عالية، وتعتمد الكثير من البلدان بشكل أساسي على استيراد النفط يؤثر سلبا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات ومن ثم ستقوم هذه الدول برفع أسعار السلع النهائية المصدرة لبقية الدول، من الممكن أن يفسر التضخم في ثلاث أسباب هي:

ارتفاع التكاليف: عندما ترتفع أسعار المواد الأولية لمستورد فإن تكاليف الإنتاج لشركات سترتفع وهي بدورها بعكس هذا الارتفاع في أسعار المنتجات النهائية المصدرة

زيادة السيولة:إذأن زيادة العملة الأجنبية في اقتصاد بلدما سيؤدى إلى زيادة السيولة في ذلك الاقتصاد ومن ثم سيؤدى إلى تغيرات في مستوى الأسعار بالاتجاه نفسه وزيادة في العملة الأجنبية ناتج عن وجود فائض في ميزان المدفوعات الجاري الناجم عن حركات رؤوس الأموال بسبب اختلاف أسعار الفائدة وتوقعات تفسير في قيمة العملة لمحلية.

الدخل القومي: عندما يسجل الاقتصاد زيادة في الطلب الأجنبي فان ميزان الحساب الجاري سيسجل فائضا ويزيد الدخل القومي والطلب الكلى الداخلي فان كان الاقتصاد في مرحلة الاستخدام الكامل فان زيادة الطلب سيؤدى إلى التضخم.

5-2 **ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض الخارجي:**تؤثر أسعار الفائدة تأثيرا سلبيا في موازين الحسابات الجارية في الدول النامية من خلال ما ترتب على ارتفاع أعباء خدمة الديون الخارجية المستحقة على تلك الدول[1].

3-**الصدمات العشوائية:** حدثت هذه الصدمات نتيجة للظروف الطارئة التي تحدث بسبب الكوارث الطبيعية أو الفيضانات، أو تحدث نتيجة الحروب وهذه الأحداث تؤدى إلى خسائر فادحة في المنشآتالحيوية في البلد وتزول هذه الصدمات بعد انتهاء، تلك الأحداث ولكنها تؤدى إلى إحداث خلل في التوازن الخارجي للدولة.

4-**الصدمات الموسمية:**هذه الصدمات بكونهاتتميز قصيرة الأجل وتؤثر في ميزان المدفوعات لمدة معينة خلال سنة وتحدث هذه الصدمات في الدول التي تعتمد على تصدير سلعة معينة في موسم معين[2].

[1] نسيمة بن يحي، مرجع سابق ذكره، ص 52.

[2] مهدى سهر الجبوري، مرجع سابق ذكره، 52.

5-**الصدمات الدورية**:تركز هذا النوع من الصدمات في الاقتصاديات المفتوحة والتي تشكل التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلى الإجمالي ومن ثم فان الاقتصاد سيتعرض لأوقات الكساد ولازدهار التي تمر بالاقتصاد العالمي فتؤثر على صادرات هذه الدول بشكل كبير[1].

6- **الصدمات الهيكلية**: تحدث هذه الصدمات عند تغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وتحويله من قطاعات معينة إلى أخري أو تحول الطلب على النقد الأجنبي بدلامن العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي.

7–**الصدمات السياسية**:التي تنتج عن تغير الأنظمة السياسية ومن ثم تغير التوجه الاقتصادي، كما حدث في العراق بعد عام 2003إذا كانت طبيعة الاقتصاد العراقي نظام شمولي وبعد عام 2003 كانت التوجهات الاقتصادية للحكومة نحو نظام السوق ومن ثم بعض المشاريع والقطاعات التي كانت تحت دعم ورعاية الدولة في النظام السابق أصبحت خارج نطاق رعاية الدولة فضلا عن انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم قد أدى إلى توقف هذه المشاريع عن الإنتاج وانخفاض مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلى الإجمالي[2].

الفرع الثاني:أسباب الصدمات الاقتصادية

في البداية يمكن توضيح العوامل المؤدية لحدوث الصدمات الاقتصادية فيما يلي:

أ. ضعف القطاعات المعول عليها في تفسير الهيكل الإنتاجي.

ب. خلل في هيكل التجارة الخارجية.

ج. غياب آلية السياسة التكنولوجية.

د. الاختلالات الجذرية في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة.

هـ. التشوهات السعرية في أغلب قطاعات الاقتصادية الوطن[3].

أسباب الصدمات الاقتصادية:هناك العديد من الصدمات و العوامل الداخلية عملت بقوة مع الصدمات الخارجية وهى تدور حول عاملين هما: **فائض الطلب** و**عدم واقعية الأسعار** ويمكن تجزئة ذلك فيما يلي:

1) الاتساع المستمر لفجوة الموارد المحلية، من خلال الفجوة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار المحلى.
2) العجز الدائم والمستمر في الموازنات العامة لمعظم الدول النامية.

[1] سعودي محمد ، مرجع سبق ذكره، ص34.

[2] مهدى سهر الجبوري، مرجع سابق ذكره، ص 52.

[3] نسيمة بن يحي، أثر الصدمات الخارجية على اقتصاد الجزائري في ظل العولمة للفترة 1980 -2017 أطروحة دكتورا، المدية، 2018-2019، ص 51.

3) العجز الدائم والكبير في موازين المدفوعات للدول النامية وتدهور أسعار الصرف عملاتها الوطنية[1].

4) عدم تلاءم السلع المستوردة مع الناتج المحلى الموجه أساسا الاستهلاك طبقة ضعيفي الدخل.

5) تصلب البنية الإنتاجية[2].

6) ضعف الإحلال بين السلع المصدرة والمستوردة[3]

7) الاعتماد على مورد اقتصادي مفلق التشابك القطاعي، أي لايملك ترابطات اقتصادية مع بقية القطاعات الأخرى، أي الاعتماد على مورد أو قطاع واحد معين.

8) الخلل الحاصل في هيكل التجارة الخارجية، أي عدم حصول حالة توازن سواء من المستوي الكمي والنوعي في السلع والخدمات المصدرة والمستوردة.

9) غياب قطاعات محفزة لإحداث التغير في الهيكل الإنتاجي[4].

الطبيعة البدائية لسوق رأس المال، بحيث يشكل النظام المصرفي المصدر الرئيسي للوساطة المالية ويعمل في ظل تقييد الإقراض، أسعار الفائدة مما يصعب التعبئة والتوجيهالأمثلينللادخارالفساد الاقتصادي: تتميز الدول النامية بتفشي الفساد وضعف تطبيق آلية الحكم الراشد ونظرا الاشتراك الصدمات الداخلية مع الخارجية في إفقار الدول النامية وعجزها عن تمويل اقتصاداتهافإنهاأثرت على المديونية الخارجية لها[5].

---

[1] عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 1990- 2006، أطروحة نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007-2008 ، ص ص53-56.

[2] نسيمة بن يحي، مرجع نفسه، ص50 .

[3]-Choukribenzarour. **Macro economicpolicies for structural diustmentpolicies .**MPRA paper N14980 ;Algiersuniversity. May2009 ;P 04

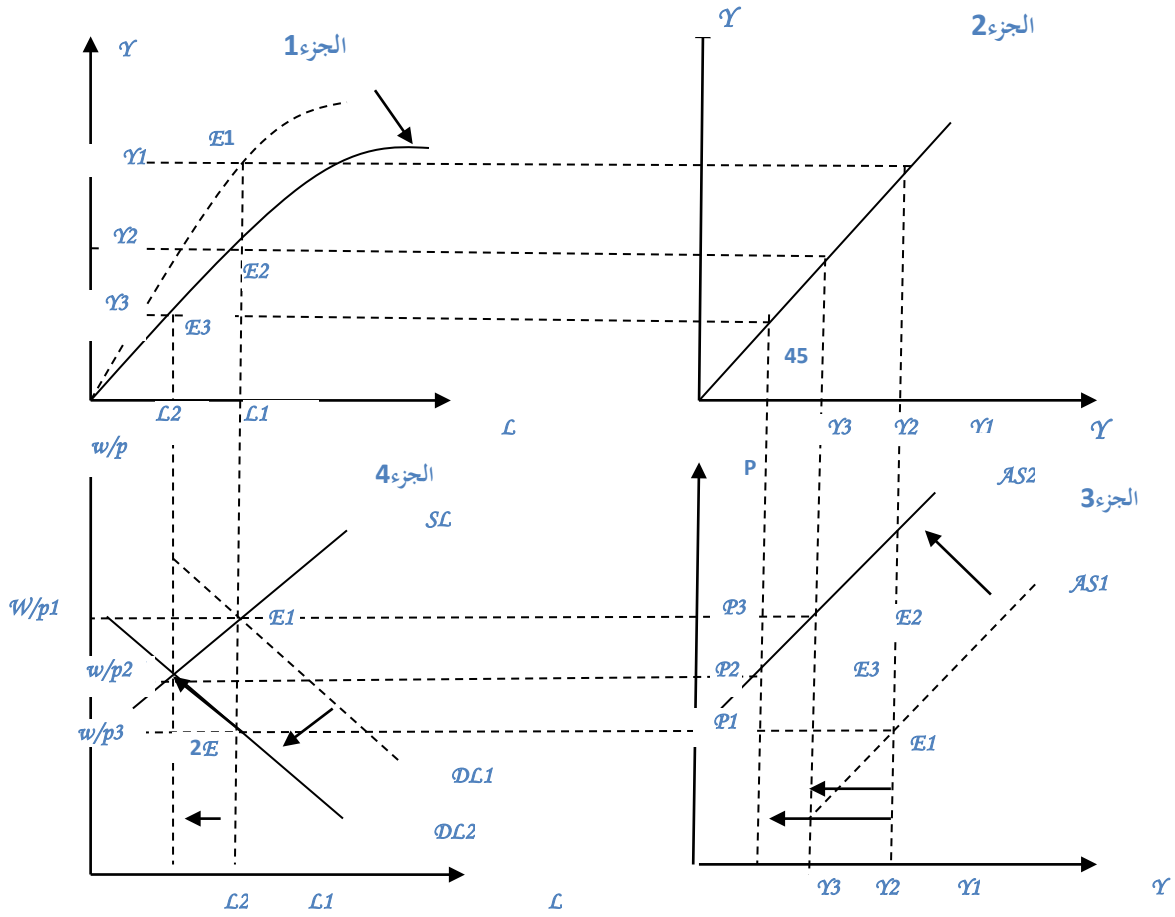
[4]-Annaba org-arabic –études11461ou 21 avril 2019 8 12.33h

[5] نسيمه بن يحي، مرجع سبق ذكره، ص51.

المطلب الثالث: آثار الصدمات الاقتصادية

يعتبر التغير في كمية الإنتاج المتغير المباشر الأول للصدمات الاقتصادية،ويتزامن معه تغيرات في الأجور الحقيقية للعمال، المستوى العام للأسعار حجم العمالة وسعر الفائدة ويمكن توضيح مجموع آثار الصدمات الاقتصادية من خلال عملية الاشتقاق الموضحة في الشكل الآتي:

الشكل(1-01): أثار الصدمات الاقتصادية



المصدر: سعودي محمد، مرجع سابق ذكره، ص40.

أولا: الأثر على حجم الإنتاج:

من خلال الجزء 1 من الشكل (1-01) يتضح أن حدوث صدمة عكسية ناتجة عن ارتفاع تكاليف المواد الأولية تؤدي إلى انتقال منحنى الإنتاج من حالة التوازن E_1إلى E_2 وهو ما ينعكس على منحنى العرض الكلى والذي ينتقل يسارا من AS_1إلى AS_2 مع تراجع حجم الناتج الحقيقي من Y_1إلى Y_2، مما يظهر أن الصدمات العرض السلبية تؤدى إلى تراجع حجم الناتج الحقيقي.

ثانيا: الأثر على المستوى العام للأسعار:

من خلال الجزء 3من الشكل (1-01) نلاحظ أن ارتفاع انتقال منحنى العرض منAS_1إلىAS_2أدى

إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من P1إلى P_3،إذن يترتب عن صدمة العرض السالبة ارتفاع في المستوى العام للأسعار.[1]

ثالثا: الأثر على الأجور الحقيقة:

من خلال الجزء 4 من الشكل (1-01) نلاحظ أنه مع انتقال منحنى الإنتاج الحقيقي من نقطة التوازن

E1والتي تعبر عن التوازن كذلك في سوق العمل بين عرض العمل SLوالطلب عليه DLإلى نقطة التوازن الجديدة E2والتي ينجم عنها انتقال منحنى الطلب على العمل يسارا نتيجة تراجع انخفاض الإنتاج الحقيقي مما يجعل الطلب على العمل اقل من عرضه و بالتالي تراجع قيمة الأجور الحقيقة من W/P_1إلىW/P_3،وهنا نشير إلى أن نقطة التوازنE2الجديدة لاتعبر عن حالة التوازن في سوق العمل، ونظرا لارتفاع المستوى العام للأسعار عند نقطة التوازن E_2 من P_1إلى P_3 فإن ذلك سوف يدفع لتحقيق التوازن الجديد في سوق العمل عند النقطة E_3ومستوى أجور حقيقية أعلى W/P_2.

رابعا: الأثر على حجم العمالة:

من الجزء 1 والجزء 4 في الشكل (1-01) نلاحظ ما يلي:

*انتقال منحنى الإنتاج الحقيقي من النقطة E_1 إلى E_2 لم يؤدي إلى انخفاض في حجم العمالة

*لكن نقطة التوازن الجديدةE_2لا تعبر عن التوازن في سوق العمل والذي سيحدث لاحقا من خلال ارتفاع حجم الأجور الحقيقة وانخفاض حجم العمالة من L_1إلىL_2 والتي تظهر من خلال نقطة التوازن الجديدة E_3.

إذن ينجم عن حدوث صدمات العرض العكسية انخفاض في حجم الطلب على العمالة وبالتالي تراجع حجم العمالة.

[1] عبد الرحمان يسري احمد، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة، مصر، 2009،ص 250 .

لكن عند تناولنا للبطالة كأثر للصدمات الاقتصادية نجد أنفسنا ملزمين بتناول حالة الفجوات التضخمية والانكماشية،نظرا لما لهذه الأخيرة من ارتباط مباشر بحالة الركود والتضخم والتي تظهر لنا بوضوح كيف يمكن لحدوث صدمة أن تساهم في ارتفاع البطالة.

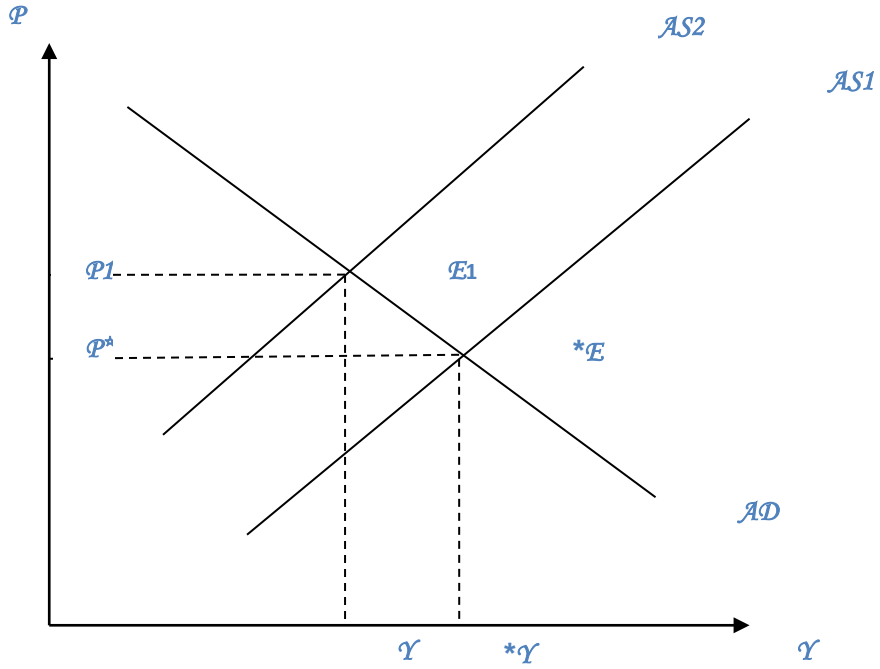
تعرف الفجوات التضخمية بأنها وضع يتميز بزيادة مستوى الدخل أو الناتج القومي الحقيقي الفعلي عن مستوى أقصى ناتج قومي حقيقي ممكن،حيث أن أقصى ناتج قومي حقيقي ممكن يقترن بالمعدل العادي للبطالة فان وجود فجوة تضخمية يعني أن معدل البطالة الفعلي قد انخفض عن المعدل العادي، وعلى ذلك فانه عندما يزيد الناتج الحقيقي الفعلي عن أقصى ناتج حقيقي ممكن وينخفض معدل البطالة عن المعدل العادي،فان معدل التغير في الأجور يصبح موجبا أكبر من الصفر،وفي هذه الحالة تتزايد نفقة الإنتاج[1]. أما الفجوة الانكماشية فإنها عكس الفجوة التضخمية،إذ تعرف الفجوة الانكماشية بأنها وضع يتميز بنقص مستوى الدخل أو الناتج القومي الحقيقي الفعلي عن مستوى أقصى ناتج قومي حقيقي ممكن،ولهذا فإن معدل البطالة الفعلي سوف يكون اكبر من المعدل العادي أو غير التضخمي للبطالة،أما عن معدل التغير في الأجر فيصبح أقل من الصفر[2].

وظل الاعتقاد سائدا في التحليل الاقتصادي ولفترة طويلة أن مستوى الأسعار سيتجه بالضرورة إلى الانخفاض في ظروف الفجوة الانكماشية،إلا أنه ثبت بعد ذلك عمليا ونظريا أن حالة الركود أو الانكماش يمكن أن تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار، حيث سميت هذه الحالة بالركود التضخمي، وهي حالة تكون مصاحبة في كثير من الأحيان لصدمات العرض التي تحدث،وهو ما يوضحه الشكل الآتي

[1] عبد الرحمان يسري أحمد ، مرجع سبق ذكره، ص 251.

[2] – نفس المرجع ،نفس الصفحة.

الشكل (1-02): آلية ارتفاع حجم البطالة عند حدوث الصدمة



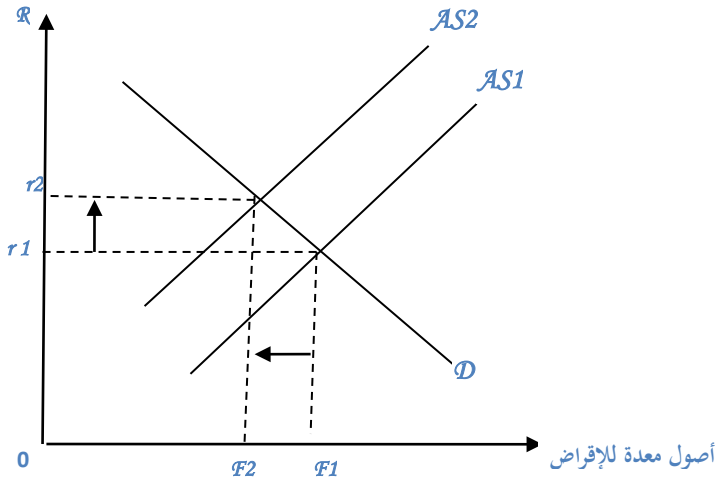
المصدر:عبد الرحمن يسرى احمد- مرجع سابق الذكر-ص252.

من الشكل نلاحظ أن التوازن عند أقصى ناتج حقيقي ممكنقد يتحقق بتقاطع AS_1 مع AD إلا أن صدمة عرض أدت إلى انتقال منحنى العرض الكلي إلى الوضع AS_2 ،مع ثبات AD ،وتحدد التوازن الجديد عندE_1 وهو أقل من E* وهذه فجوة انكماشية ،ولكن نلاحظ أن مستوى الأسعار في E_1أكبر من مستوى الأسعار عند E*،وهنا يمكن أن نستنتج أن صدمات العرض قد تؤدي إلى حدوث الأثرين في وقت متزامن عن طريق حالة الركود التضخمي.

خامسا : الأثر على سعر الفائدة الحقيقي:

لقد ركزت عملية الاشتقاق السابقة على دالة الإنتاج ومنحنى العرض الكلى وسوق العمل ولم نتناول سوق رؤوس الأموال والذي نوضح الأثر عليه من خلال الشكل التالي :

الشكل (1-03): أثر الصدمات الاقتصادية على سعر الفائدة



المصدر: توميصالح ،مرجع سابق الذكر،ص92.

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار الناتج عن حدوث صدمة عرض سلبية يقلص من الكتلة النقدية الحقيقية ويقلص من القيمة الحقيقة للأصول المالية في الاقتصاد (أسهم وسندات) ،إن هذا التدمير في الادخارات المتراكمة (الأصول المعدة للإقراض) يجعل منحنى عرض هذه الأصول الحقيقة ينتقل من AS_1إلى AS_2وبالتالي يرتفع معدل الفائدة الحقيقي من R_1إلىR_2،إذن يترتب عن الصدمات الاقتصادية أثر على سعر الفائدة[1].

[1]–تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية، دار أسامة لنشر، الجزائر ، 2009 ص92.

المبحث الثاني: مفاهيم حول السياسة المالية

تستخدم الدول السياسة المالية لتصحح الاختلالات الهيكلية المتمثلة في آثار السياسة النقدية الناتجة عن إجراءات الكمية التوسعية في عرض النقد، وكذلك تعالج السياسة المالية الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية، الناتجة عن سوء توزيع الدخول التي تؤدى بدورها إلى ظهور فجوة والتي من بينها فجوة الموارد البشرية، فجوة الفقر، وكذلك فجوة بين العرض والطلب وغيرها من الفجوات والتي تعممها فجوة الادخار والاستثمار ومنه سنتناول في هذا المبحث كل من تعاريف خول السياسة المالية بالإضافة إلىأدواتها وتطورها والية عمل السياسة المالية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية والتطور التاريخي لها

تعبر السياسة المالية عن كيفية التي تنظم فيها الدولة حصيلة الإيرادات ضمن حدود الدخل القومي، خدمة لطموحاتها الإنفاقيةالمقدرة عن الموازنة العامة لدولة، وينظم نشاطها المالي جملة من الإجراءات والتدابير التي تستخدمها الدولة سبيلا لرفع كفاءات ولأداء لتحقيق أهدافها الاقتصادية ولاجتماعية والسياسية

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

أصل هذه الكلمة فرنسي "fisc " وتعنى حافظة النقود أو الخزانة، وكانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كل من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع وتوجد تعاريف عديدة للسياسة المالية وفيما يلي البعض منها:

التعريف 01:تعرف السياسة المالية على أنها هي الإنفاق العام على مشتريات الحكومة والضرائب[1].

التعريف 02: وتعنى أيضا دراسة النشاط المالي للاقتصاد العام، وما يستتبع هذا النشاط من أثار بالنسبة المختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهى تتضمن تكيفا كميا لحجم الإنفاق العام و ولإيرادات العامة، [2].

التعريف03 :كما تعرف على أنها : مجموعة من القواعد و الأساليب و الوسائل و الإجراءات و التدابير إلى تتخذها الدولة الإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة ، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والسياسية خلال فترة معينة [3].

[1] مايكل ايبدجمان، ترجمة محمد إبراهيم المنصور، مرجع سبق ذكره، ص124.

[2] عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص44.

[3]عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلى، دار الزهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص43.

التعريف04:تعرف السياسة المالية على أنها "برنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الإنفاقيةالأحداثآثار مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة المتغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع"[1].

التعريف05:بينما يعرفها البعض بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلى مل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من اجل تحقيق آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوب فيها على كل من الدخل و الناتج القومي و المستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية[2].

من خلال التعاريف السابقة، نستطيع القول بأنها جميعها تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي، بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسعى لتحقيقها.

الفرع الثاني: التطور التاريخي لسياسة المالية

لا يمكن فهم أي سياسة اقتصادية دون فهم الفكر الذي تستند إليه، لان الفكر يوضح كيف تؤثر هذه السياسة في الاقتصاد، وكيف يمكن للاقتصاد أن يؤثر عليها، وعلى هذا الأساس سوف يتم التطرق إلى دراسة السياسة المالية ضمن إطار أفكار المدارس المختلفة.

أولا: السياسة المالية عند التجاريين :ظهر هذا المذهب وتسيد على الأفكار الاقتصادية منذ منتصف القرن الخامس عشر حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر وقد أطلق عليه البعض مصطلح " المعدنيين إشارة إلى أهمية المعدن النفيس في النظريات كاتبيه، كما استخدم أيضا في الوقت نفسه مصطلح " التجاريين " ليغطي الكتابات التي دافعت عن فكرة الفائض التجاريعلى عكس العصور القديمة تماما لتي كان السيد الإقطاعي فيها هو كل شيء في إقطاعيته، فقد بداء هذا العصر بتحرير العبيد و هجرة الفلاحين من الإقطاعات إلى المدن وتم التوسع في النشاط التجاري وازدادت الأسواق ليس علي مستوى الإقطاعيةأو الدولة فقط بل ازدادت أكثر من ذلك علي مستوى العالم الخارجي، وذلك بسبب الكشوفات الجغرافية واكتشاف طرق جديدة للتجارة كطريق رأس الرجاء الصالح و الأمريكيتين.

إضافة إلى ذلك عمل الملك على استيراد السلطة التي كان الإقطاعيون قد انتزعوها منه من قبل، كما عمل على القضاء على الإقطاعيين وذلك بواسطة التجار، وعمل على اكتشاف المعدن النفيس والاهتمام به

[1] طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999،ص201.

[2] محمود حسن الوادي، زكريا احمد عزالى، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسر لمشر والتوزيع، عمان،2000،ص182.

وجعله أهمأهداف التجارة، كل ذلك أدى إلى ازدهار التجارة الخارجية والى تدخل الدولة واستعادتها للسلطة وجعلها للمعدن النفيس هو رمز للقوة في هذا العصر.

وكان من مظاهر تدخل الدولة أن فرضت رسوم جمركية كبيرة على الواردات، وذلك بهدف حماية المنتج المحلى، وتخفيض الرسوم على المواد الأولية وإعانة الصادرات ومنح الامتيازات الإنتاج أو تصدير سلع معينة كما تدخلت الدولة في تحديد الأجور و الأسعار وإنشاء الصناعات واهتمت بوسائل المواصلات، فعملت على إنشاءالأساطيل الضخمة الإمكان نقل منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، وتمهيد الطرق الداخلية لسهولة نقل المواد الخام إلى المصانع، وشجعت هجرة العمال المهرة إليها من الخارج، وذلك لكي تكون منتجاتها على درجة كبيرة من الجودة و الإتقان.

ولكن مبالغة التجاريين في تعظيم دور التجارة الخارجية وتحقيق فائض في الميزان التجاري، وتقديس المعدن النفيس وجعله رمز القوة الأول، أدى ذلك إلى مساوئ عديدة كظهور الاستعمار بأشكاله المختلفة وقيام الحروب بين الدول القوية والدول الضعيفة، بل وبين الدول القوية ومثيلاتها لفتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، وأهملت بالتالي الزراعة، كل ذلك أدى إلى مهاجمة مبدأ تدخل الدولة في شؤون الاقتصادية، وظهور مبدأ اقتصادي جديد يقوم على مبدأ الحرية الفردية ألاوهو " المذهب الحر" أو مذهب " الطبيعيين"[1].

ثانيا: السياسة المالية للطبيعيين: يطلق على أصحاب هذا المذهب " المذهب الحر" أو مذهب " المدرسة الطبيعية " أو ط مذهب الفيز وقراط" وهيألفاظأطلقت على مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي ظهرت في فرنسا.

قدموا الطبيعيون مذهبهم على أساس فكرة القانون الطبيعي باعتباره مجموعة من القواعد التي تحكم النشاط الإنساني ، على عكس مذهب التجاري الذي اخضع الحياة الاقتصادية للتجارة الخارجية ، وأهمل تماما الزراعة.

وتقوم فكرة القانون الطبيعي على أساس احترام فكرة الملكية بجميع صورها المختلفة، كذلك يقوم هذا المذهب على احترام الحرية الاقتصادية ومنها حرية التجارة الداخلية والخارجية، لذا نادى الطبيعيون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، إلا من اجل الأمن وغيرها كالمحافظة على حماية حقوق الأفراد وحماية حريتهم، ومن هنا جاءت العبارة الشهيرة " دعه يعمل دعه يمر ".

[1]هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007ص50,51

كما أهتم الطبيعيون بالزراعة على أساس أنها المصدر الحقيقي للثروة الذي ينتج فائضا صافيا " الناتج الصافي"، ووصفوا القطاعات الأخرى بأنها قطاعات عقيمة، لذا نادوا بالاهتمام بالزراعة، وتم قياس قوة الدولة بالناتج الصافي الذي يخرج من الأرض.

فلقد نادى الطبيعيون بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط وذلك على ملاك الأرضي، وان تكون هذه الضرائب غير كبيرة حتى لا تؤثر على فلاحين، وعدم فرض الضرائب على أي نشاط آخر مهما كان نوع الضريبة على أساس أن عبئها في لنهاية يقع على المزارع الذي هو جل اهتمام النشاط الزراعي.

ولذلك لم تجد الصناعة والتجارة فترة تشهد فيها رواج من التقدم والرقي والوصول إلى اعلي درجات الإتقان وتحقيق أكبر قدر من الربح دون أن تحمل أي أعباء عليها من هذه الفترة، وذلك على حساب الزراعة وهذا ما لم يرم إليهأو يقصده الطبيعيين.

ثالثا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

يقصد بالمدرسة الكلاسيكية مجموعة من لأفكارالاقتصادية الذي وضعها المفكر ادم سميث ذو أصول أسكتلندية وذلك من خلال كتابه الشهير ثروة الأمم والذي نشره عام 1776م تم تطوير الأفكار من قبل كل من مالتوس، وجون باتيستساي، بالإضافة إلىدافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، وقد ركز فكر هذه المدرسة على السياسة المالية والاقتصادية في أوروبا منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى غاية الحرب العالمية الأولى 1914م.

وتعتبر هذه المدرسة امتدادا لسابقيها، وذلك من خلال تأثر ادم سميث بأفكار مدرسة الطبيعيين على الرغم أن الكثير يعتبره منشئ علم الاقتصاد، تقوم هذه المدرسة على مبدأ الحرية الاقتصادية، ويقصد بالحرية الاقتصادية هي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد قدمت النظرية الاقتصادية التقليدية الأساس العلمي للدولة الحارسة ولبدء عدم التدخل، فذهبت النظرية إلىأن النشاط الخاص وحده كاف لتحقيق توازن التشغيل الكامل، وذلك استنادا للفرضية التي تقول أن" كل عرض يخلق طلب مساويا له" لأن الذي لا يستهلك يستثمر بفعل حركات الفائدة، والعرض يتجه تلقائيا نحو التشغيل الكامل بفعل حركات الأجور، وعليه تستبعد هذه النظرية فرص الاكتناز.

ولقد أثبتت الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من أزمات اقتصادية عدم مقدرة هذه السياسة وفشلها في معالجة التقلبات الاقتصادية على سبيل المثال فانه وفقا للسياسة المالية في الفكر التقليدي، في أوقات الرواج

والتضخم تزداد الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب فتزداد إيرادات الحكومة مما يدفع الحكومة لتحقيق مبدأ التوازن الحسابي للموازنة العامة زيادة الإنفاق العام، مما يزيد من حدة التضخم وازدياد الدخول النقدية فترتفع حصيلة الضرائب مرة أخرى، فتزيد الحكومة من إنفاقها لتوازن ميزانيتها مما يساعد على زيادة حدة التضخم نمن جهة ن ومن جهة أخريخرج هذا الإنفاق المتزايد الدولة عن حيادها المالي، لما له من آثار اقتصادية[1].

رابعا: السياسة المالية في الفكر الكينزي:

يقصد بالمدرسة الكينزية مجموعة من أفكار الاقتصادي الإنجليزي " جون ماينا رد كينز" في كتابه " النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود" الذي صدر في 1936 م وضح كينز في كتابه أن البطالة يمكن أن توجد لفترات طويلة ما لم تتدخل الدولة، ووجه نقدا لقانون ساي للأسواق، وهو القانون الذي ينص "على أن العرض الكلى يخلق طلب مساويا له " عند أي مستوى من المستويات التوظيف، واثبت إمكانية حدوث التوازن الاقتصادي عند أي مستوى من مستويات التوظيف، ودلل كينز على خطاء هذه النظرية بالكساد العظيم الذي حدث في الثلاثينيات الذي شهدته الدول الصناعية المتقدمة والذي اثبت عجز السياسة المالية والنقدية عن تحقيق التوازن الاقتصادي و الحيلولة دون حدوث الدورات الاقتصادية.

وأوضح كينزعلى خطا هذه الأزمات ليست ناتجة عن عوامل خارجة عن النظام الاقتصادي، إنما وثيقة صلة به، وناشد الضرورة تدخل الدولة لتقضى على البطالة وترتفع بالطلب الفعال عند مستوى التشغيل الكامل[2].

كما وضح كينز خرافة اليد الخفية التي نادى بها الكلاسيك وأكد على وجود عديد من النقائص والتعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة العامة، بل أن الفرد يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة قد يخطئ أكثر مما يصيب، فالفرد ليس دائما بالرجل الرشيد الذي افترضه الكلاسيك، وما دام الأمر كذلك فان تدخل الدولة في بعض النشاطات يكون أكثر رشدا من الأفراد القطاع الخاص، والدولة ليست بطبيعتها اقل إنتاجية من القاع الخاص، والدولة بحكم كونها لا تسعى لتحقيق مصلحة شخصية أكثر من تحقيق مصلحة المجتمع[3].

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق ذكره، ص52-55.

[2] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق ذكره، ص56_57.

[3] حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، قصر الصفاء، الإسكندرية، 2004، ص106.

المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية واهم أدوات.

نتطرق في هذا المطلب إلى كل من أنواع السياسة المالية بالإضافة إلىأدواتها

الفرع الأول: أنواع السياسة المالية

يمكننا بشكل عام التمييز بين نوعين من السياسة المالية تبعا للطريقة التي تنفذها هذه السياسة هما:

1 – السياسة المالية التصرفية.

2 – السياسة المالية اللاتصرفية.

سنتناول فيما يلي كل من هاتين السياستين وتأثيراتهما بشكل مبسط مركزين بذلك على المفاهيم الأساسية التي تتضمنها كل منهما.

1 –**السياسة المالية التصرفية** : ونقصد بها إحداث التغيرات المتعمدة في الإنفاق الحكومي أوالإيراد الضريبي بتصرف من صاحب القرار وبهدف التأثير على مستوى الإنتاج والدخل أو مستوى الأسعار من خلال التأثير غالبا علي جانب الطلب الكلي مما جعل البعض يعرف هذه السياسة بسياسة إدارة الطلب الكلى ففي فترة الركود أو الكساد الاقتصادي تعتمد الحكومات إلى زيادة إنفاقهاأو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والشركات أوإن تستخدم الاثنين معا، وتعتمد إلى تخفيض أنفاقهاأو زيادة الضرائب في فترات الإنعاش واتجاه الأسعار نحو الارتفاع التضخمي، وبعبارة أخرى تتبع الحكومات سياسة مالية توسعية في فترات الركود وسياسة مالية تقلصيه أو انكماشية في فترات الانتعاش و التضخم [1].

وهنا تجدر الملاحظة أن الحكومات عند إتباعها السياسة مالية توسعية تستطيع زيادة الإنفاق الحكومي ولكن بدون زيادة الضرائب أو تخفيض في الضرائب بدون إحداث أي تغيير في النفاق أو زيادة الإنفاق مع تخفيض الضرائب في أن واحد، وفى جميع الحالات الثلاثة تؤدي السياسة المالية التوسعية إلى ظهور أو زيادة العجز في الميزانية الدولة، وغالبا ما يعتبر العجز في ميزانية الدولة أو تخفيض العجز السابق دليل على إتباع الحكومة لسياسة مالية تقلصيه بعد الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات التلقائية أواللاتصرفية في الميزانية العامة.

ولفهم أكثر نقوم بشرح كل من السياسة الملية التوسعية والانكماشية :

1 –**1 سياسة مالية توسعية**:يظهر الكساد عندما يعاني الاقتصاد من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلى والمقترن بعجز تصريف المنتجات مما يعنى أيضا بعدم وجود فرص كافية ووجود البطالة بأنواعها، أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ، وفى مثل هذه الحالة فان السياسة المالية تستخدم على النحو التالي:

[1]نزار سعد الدين العيسي، مرجع سابق ، ص265.

ا –**زيادة مستوى الإنفاق الحكومي العام**: نادى به كينز عند حدوث الكساد في بريطانيا، وذلك من خلال دور الدولة التي تعمل على زيادة الإنفاق، وبالتالي دوران عجلة الاقتصاد، كإنفاق الدولة فهو بمثابة دخول الأفراد وعند زيادة الدخول يرتفع مستوى الطلب الكلي، فتلجئ المؤسسات إلى زيادة إنتاجها وبالتالي توظيف العمال جددمما يرفع مرة أخرى من دخول الأفراد فيقضى على البطالة ويرفع عجلة التنمية

ب –**تقوم الدولة بتخفيض الضرائب**: أو تقديم إعفاءات ضريبية فيزداد دخول من جهة، ومن جهة أخرى يزداد ميل نحو الاستثمار، وكل هذا يؤدي إلى زيادة الدخول الأفراد وبالتالي ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد والمجتمع وعلية تزداد فرص العمل مما يعنى دوران عجلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة ولقضاء على الكساد

ج –**استخدام مزيج من زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب**:بما يخدم هدف إعادة النشاط إلى مستوى الطلب الكلى في الاقتصاد.

1 – 2 **سياسة مالية انكماشية**: وتسمى السياسة المالية في حالة معالجة الكساد بالسياسة مالية توسعية وفى حالة وجود تضخم في الاقتصاد بسبب ارتفاع مستوى العام للأسعار فدور السياسة المالية هنا محاولة تكميش مستوي الطلب الكلى في الاقتصاد القومي عن طريق إتباع سياسة مالية انكماشية[1].

2 – السياسة المالية اللاتصرفية:

ويقصد بها جميع المتغيرات المالية التي تؤثر في الأنشطة الاقتصادية بشكل تلقائي أي بدون تصرف من صاحب القرار السياسي، وبتحديد أكثر المتغيرات التي تشكل بطبيعتها قيودا على حدة التقلبات الاقتصادية سواء في الارتفاع (الانتعاش)أو الانخفاض (الركود)وتكون جزءا من هيكل الاقتصاد ى العام والنظام المالي المتبع في أي اقتصاد، وهي بذلك لا تتطلب قرارا أساسيا او تغييرا في السياسة المالية فيما يخص الإنفاق العام و النسب الضريبية وإنما تعمل وتؤثر في النشاط الاقتصادي بشكل تلقائي، لذا يطلق على هذه المتغيرات اسم المثبتات التلقائية[2].

[1] خالد واصف الوزاني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولي، 1999، ص327.

[2] نزار سعد الدين العيسي، مرجع سابق، ص272_273.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية:

سننجز أهم أدوات السياسة المالية فيمايلي:

1 –**النفقات العامة:**تعرف النفقات العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزراتها المختلفة لإشباع حجات عامة.

يعرف الإنفاق العام على أنه مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة.

كما يعتبر على أنه مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة سداد الحاجة العامة[1].

وكما يعرف أيضاً على أنه كل قابل للتقسيم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعاً للحاجة العامة[2].

ومن هذه التعاريف يتضح لنا أن الإنفاق العام نقدي نظراً لما تحتاجه الدولة من منتوجات وخدمات ويكون الإنفاق العام ثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالعمليات الاستثمارية، كما تكون أيضاً ثمن المساعدات والإعلانات المختلفة سواء كانتاقتصادية أو اجتماعيةكما أن الشخص العام هو ما ينتمي إلى أشخاص القانون، وهم الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية.

والإنفاق لا يعتبر إنفاق عام إلا إذا صدر من شخص عام، فإذا صدر من قبل أشخاص طبيعيين وهدف إلى تحقيق نفع عام فهو لا تعتبر إنفاق عام ويدرج ضمن الإنفاق الخاص[3].

1 – 1 عناصر النفقات العامة :(خصائصها)

ا – النفقة العامة مبلغ نقدي:في العصور القديمة كانت النفقة على شكل عينيأو على شكل نقدي، ولكن معا تطور الدولة وتعدد مؤسساتها وكثرة حاجات أفرادها أصبحت النفقة العامة تحمل الشكل الماليالنقدي، لان النقود أصبحت وسيط لتبادل، ومن السهل على السلطة التشريعية أن تراقب الإنفاق النقدي.

ب – مصدر النفقة العامة خزينة الدولة: فالجهة الوحيدة التي تتولى عملية الإنفاق العام هي الدولة من خلال أجهزتها المختلفة، ضمن قوانين المعمول فيها والمقرة من السلطة التشريعية، وفى حالة التي يقدم أي جهة سواء أفرادأم مؤسسات، تبرع لبناء مساجد أو مدارس، فلا تعتبر نفقة لأنها لم تخرج من خزينة الدولة.

[1] زينب عوض الله، اساسيات المالية العامة، دار جامعة الإسكندرية، 2006، ص16.

[2] –حامد عبد المجيد دران، سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة. الإسكندرية2002 ص 275.

[3] -مجدي محمود شهاب. نظرية المالية للدولية. سياسات المالية للنظام الرأسمالي. دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية 1999 ص 39.

ج – ترتبط النفقة العامة بهدف تلبية الحاجات العامة:فلا يجوز أن يكون الإنفاق العام لتلبية مصالح شخص معين سواء كان مواطنا أم مسئولا، بأصل النفقة أن تكون تخدم مصالح عامة، وتلبية حاجات عامة[1].

1 – 2أنواع النفقة العامة: (تقسيماتها)

تقسم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها: تقسم النفقات العامة وفقا للغرض منها، او كما يفضل تسميتها ب"التقسيم الوظيفي"أي تبعا الاختلاف وظائف الدولة إلى ثلاث نفقات أساسية هي نفقات إدارية ونفقات اجتماعية وكذا نفقات اقتصادية.

ا – نفقات إدارية: يقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة وتشمل هذه النفقات الدفاع ولأمن، وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في مجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا.

ب–**النفقات الاجتماعية:**وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدى إلى التنمية الاجتماعية للأفراد ويشمل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والنقل.....الخ

ج–**النفقاتالاقتصادية:**ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس أموال جديدة[2].

تقسم النفقات العامة بحسب استخدام القوة الشرائية أونقلها (نفقات حقيقية ونفقات التحويلية) :

يمكن أن تقسم النفقات العامة وفقا لمعيار استخدامه القوة الشرائية ونقلها ومدى تأثيرها على توزيع الدخل القومي إلى نفقات حقيقية وتحويلية:

ا – النفقات الحقيقية: يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالنفقات الاستثمارية.

ب-**النفقات التحويلية:**فهي تلك النفقات التي لا يترتب عليها الحصول الدولة على مقابل من السلع والخدمات، بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزاء من الدخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى طبقات أخرى محدودة الدخل.

---

[1]طارق الحاج، مرجع سابق ذكره، ص122.

[2]سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار حامد الجديدة لنشر والتوزيع الإسكندرية، 2000، ص37 ص93.

تقسم النفقات العامة من حيث دوريتها (نفقات العادية أو غير العادية):

جري العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلىنوعين:

ا – النفقات العادية :ويقصد بها هي التي تكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية ومن أمثليتها مراتب العمال وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها

ب – النفقات الغير عادية:هي تلك التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانيته الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها، مثل نفقات مكافحة وباء طارئ أوإصلاح ما خلفته الكوارث الطبيعية أو نفقات الحرب.

ونتيجة لذلك فان الفكر المالي الحديث قد اتجه إلى التمييز بين نوعين من **النفقات الجارية**، وتسمى أيضا ب**النفقات التسيير** وهي تلك اللازمة لتسيير المرافق العامة وإشباع حاجات عامة.

و**النفقات الرأسمالية**وتسمى أيضا بالنفقات الاستثمارية، وهي تلك المتعلقة بالثروة القومية مثل نفقات إنشاء مشروع جديد[1].

النفقات القومية والنفقات المحلية:

يستند تقييم النفقات القومية ومحلية إلى معيار نطاق سريان النفقة العامة، ومدى استفادة أفراد المجتمع منها فا**لنفقاتالقومية**:أو المركزية هي تلك النفقة التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية او المركزية القيام بها مثل نفقات القضاء والدفاع ولأمن[2].

اما **نفقات المحلية** او الإقليمية فهي تلك التي تقوم بها الولايات او المجالس الحكم المحلى، مثل توزيع الماء والكهرباء، ومما هو جدير بالذكر انه عادة ما تحتاج النفقات المحلية الى الرقابة المباشرة ودقيقة حيث لا يحتاج للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بالظروف وعادات كل إقليم او مدينة[3].

3-**اثار النفقات العامة الاقتصادية** :أهم اثار النفقات العامة هي اشباع حاجات العامة، كما انها تؤثر على النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها على الإنتاج و الاستهلاك القومي وإعادة توزيع الدخل القومي وهذه الاثار تعرف بالأثار المباشرة للنفقات العامة وهناك اثار غير مباشرة للنفقات تنتج من خلال دورة الدخل والذى يعرف من الناحية الاقتصادية بمبدأ المضاعف والمعجل والتي سنقدمها فيما يلى:

[1]محمد الصغير بعلي، سيوعى ابو العلاء، المالية العامة، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة2003، ص30.

[2] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، ص48.

[3] سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2009، ص38، _40.

ا–**الاثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:** وتشمل هذه الدراسة أثار النفقات على كل من حجم الإنتاج القومي، وكذلك على الاستهلاك بالإضافة الى اثارها على نمط توزيع الدخل.

1 –**اثار النفقات العامة على الإنتاج القومي**:تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والعمالة من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلى الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزاء هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد مظاهر تدخل الدولة في حياة الافراد، والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها، وبصورة ادق، فالنفقات الحقيقية تتعلق بالطلب على السلع والخدمات بينما تتعلق النفقات التحويلية بطريقة تصرف المستفيدين منها، ومن جهة اخري، يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والعمالة، وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، او مستوى العمالة والتشغيل في الدول المتقدمة، وعلى درجة النمو في البلاد النامية.

والواقع ان النفقات العامة تؤثر على المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي برفعها لهذه المقدرة سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، ومن ثم يرتفع الناتج القومي والدخل القومي.

2– **اثار النفقات العامة على الاستهلاك**:تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي او العام، من خلال ما توزعه الدولة على الافراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد، وسنتناول كل موضوع على حدة.

ا- **نفقات الاستهلاك الحكومي او العام:** يقصد بها هو كل ما تقوم به الدولة من شراء سلع او مهام لازمة لسير المرافق العامة، ويعتبره البعض هذا النوع من النفقة على أنه تحويل الاستهلاك من الافراد إلى الدولة، فبدلا من أن تعطى الدولة الافراد دخولا تمكنهم من الاستهلاك اسلع أو الخدمات فأنها تقوم بتقديمها إليهم، فإن هذه النفقات التي تقدمها الدولة لا تؤثر على حجم الاستهلاك الكلى.

ب – **نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الافراد:** من اهم البنود الواردة في النفقات هو ما يتعلق بالدخول بمختلف اشكالها من مراتب واجور أو معاشات، وبطبيعة الحال فان الجزاء الأكبر من الدخول ينفق لإشباع حاجات استهلاكية الخاصة من السلع والخدمات [1].

وتعد هذه النفقة من نفقات المنتجة إلا أنهاتعتبر مقابل لما يؤديه الافراد من اعمال فتؤدى مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلى[2].

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق ذكره، ص73، _88.

عدلي سوزي ناشد، مرجع سابق ذكره، ص77،_82.

3 –**اثار النفقات العامة على نمط توزيع الدخل:** يقصد بها الكيفية التي يوزع بها بين طبقات وفئات المجتمع، ونصيب كل منهم، ويحدد وفق طبيعة طريقة الإنتاج.

فبالنسبة للمجتمع الرأسمالي يقوم بإنتاج على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والعمل الاجير ومدى سيطرة الوحدة الإنتاجية على السوق، وبالتالي فإن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على أساس توزيع الناتج الصافي بين الطبقات والفئات الإنتاجية المختلفة التي من بينها **العمل وانتاجيته، الملكية الفردية ووسائل الإنتاج، النفوذ الشخصي أو السياسي.**

ب– الاثار الاقتصادية غير مباشرة للنفقات العامة: للنفقات العامة أثار غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل، وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

1 –**اثر المضاعف:**يطلق على أثر" المضاعف "الاستهلاك المولد، وهو عبارة عن معامل عددي الذي يشير الى زيادة الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الانفاق، واثر زيادة الانفاق القومي على الاستهلاك، ولأثر لمضاعف علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بازدياد الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه، (علاقة طردية).

فالميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا وانما يختلف من قطاع لأخر ومن فئة لأخرة، لذا تبدو أهمية تحديد الاثار المترتبة على الانفاق العام في شتى القطاعات، فبالنسبة لأصحاب المرتبات و لأجور والاعانات فلميل لحدي للاستهلاك لديهم مرتفع، وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات الموجهة لهم.

2 –**أثر المعجل:** يطلق علىاثر" المعجل" الاستثمار المولد، فيطلق مصطلح المعجل في التحليل الاقتصادي الى اثر زيادة الانفاق او نقصه على حجم الاستثمار، حيث ان الزيادة المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل

وحقيقة الامر، ان زيادة الدخول يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثرالمضاعف)، ومع الوقت فان منتجي السلع هذه السلع، وبعد انفاذ مخزون، يجدون انفسهم مدفوعين الي زيادة انتاج تلك السلع، بغرض زيادة الأرباح ، ومن ثم يضطرون الى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وألات الازمة لاستمرار انتاج السلع التي زاد الطلب عليها، ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومي، فزيادة الانفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج القومي تسمح بأحداث زيادة في الاستثمار [1].

[1]سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص83.

4- العوامل المحددة للإنفاق العام وأسباب تزايده.

يمثل الإنفاق العام مبالغ من الناتج المحلي الخام تقطعها الدولة لتقوم بإنفاقها لإشباع الحاجات العامة، ومثلما أن لأمر مطروح بخصوص المدى الذي يمكن للدولة الوصول إليه في اقتطاع الضرائب نجد نفس السؤال بخصوص المدى الذي يمكن بلوغه، بخصوص الانفاق العام.

أولا: العوامل المحددة الإنفاق العام:

إن حجم الإنفاق العام يتوقف على مجموعة من العوامل التي لا تبقى ثابتة بالنسبة للدولة الواحدة وتختلف من دولة إلى أخرى وأهم هذه العوامل:

1- طبيعة النظام الاقتصادي القائم:

تختلف النظم الاقتصادية من حيث خلفيتها. وفي نظرتها إلى الفرد والملكية، ذلك ان هناك نظماً تقوم على الفردية والحرية، وأخرى تقوم على تدخل الدولة، وتنطلق المذهبية الفردية من ضرورة ترك الحرية للأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي، والتنافس بينهم هو الذي يؤدي إلى إحداث التوازن الاقتصادي، ويتوقف دور الدولة على أدائها، لمهام الدولة الحارسة، في هذا الإطار يكون حجم النفقات العامة بحجم ما يمكن الدولة من أداء وظائفها التقليدية فقط، ولهذا يكون الإنفاق العام في أقل مستوى لها.

أما عند تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فإن دور الإنفاق العام يزداد أهمية، لأن الدولة في هذه الحالة تكون مضطرة للقيام بوظائف أخرى من غير التقليدية كاستغلالها لبعض المشاريع، تقديم الخدمات المجانية أو بأسعار شبه مجانية للفئات ذات الدخل المحدود[1].

2- الظروف الاقتصادية السائدة:

يستخدم الإنفاق العام كأداةللتأثير على حجم الطلب العام ومن ثم على مستوى الاقتصاد العام ومن هذا فإن الإنفاق العام يتحدد حجمه بالقدر الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي الذي يقوم على توازن الانتاج مع الطلب الفعلي، ويتأثر الإنفاق العام بتقلبات الظرفية الاقتصادية.

فالدولة بإمكانها التدخل بزيادة الإنفاق العام، لما تلاحظ تراجعاً في النشاط الاقتصادي من أجل زيادة الطلب الكلي والوصول بالاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل[2].

---

[1]-عبد المجيد قدي المدخل السياسات الاقتصادية الكلية ط2 ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر، 2006، ص183_186.

[2]-سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق ذكره، ص 60.

3- الظروف التمويلية للاقتصاد:

من بين المحددات لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية، ذلك أن القدرة التمويلية للدولة بالرغم من تنوع مظاهرها تبقى محدودة.

وتنقسم القدرة التمويلية للاقتصاد إلى جزئيين:

- **القدرة التكليفية:** وتتعل بمدى قدرة الدخل القومي على تمويل الايرادات العامة عنطريق الضرائب، وهنا يتعلق الأمر بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية وهنا نصطدم بمنطق قانون لآخر.

- **القدرة الافتراضية:** وتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام، وها يرتبط بالقدرة الشديدة، والسمعة على مستوى الأسواق المالية وعموماً فإن قدرة الدولة على الإقراض تزداد كلما استطاعت تعبئة الادخار وعلى مدى قوة الدوافع للاستثماري.

ثانيا - أسباب تزايد الإنفاق العام

1- **الأسباب الظاهرية:**يقصد بالأسباب أو العوامل الظاهرية لظاهرة ازدياد الإنفاق العام، زيادة وتصاعد الإنفاق العام عدديا دون أن يقابل ذلك زيادة وتحسين فعلي وملموس في حجم ومستوى الخدمات العامة وتتمثل تلك الأسلوب في:

1-1- **تدهور قيمة النقود** حيث ينجم عن ذلك إخفاض قيمة العملة الوطنية وهبوط قيمتها الشرائية، ومن ثم فإن ارتفاع أثمان مشتريات الدولة ومرتبات الموظفين يترتب عنه تزايد في الإنفاق العام ظاهرياً، إذ لا تقابله زيادة في نوع كميات الخدمات المقدمة.

1-2- **تغير أساليب إعداد الموازنة:**بعرف الفن المالي تغيرات مستمرة يكون لها انعكاس على الحجم الإسمي للنفقات، فلقد كانت الموازنات تعد في السابق على أساس قاعدة العوافي أي تخفيض الإيرادات العامة، بما يسمح للهيئات العمومية بإجراء مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، وبالتالي لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الايرادات على النفقات.

أما اليوم فتعد الميزانية على أساس مبدأ الشمول فكل النفقات العمومية التي تقوم الدولة بصرفها تظهر في الميزانية العمومية.

3-1- **ازدياد السكان:** إذ أن الزيادة في الانفاق العام الناجمة عن زيادة عدد السكان تعتبر ظاهرية عندما لا يتزايد النصيب المخصص للفرد الواحد، أما إذا ترتب عنها زيادة في نصيب الفرد الواحد فإن هذه الزيادة تعتبر حقيقية[1].

4- **اتساع إقليم الدولة:** كما يؤدي اتساع إقليم الدولة بفعل عملية الاتحاد إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة للدولة الجديدة.

أ- **الأسباب الحقيقية:** يقصد بها تلك العمليات التي تؤدي إلى زيادة المنفعة الفعلية وتعود إلى:

1- **الأسباب السياسية:** تؤدي بعض العوامل السياسية إلى زيادة الإنفاق العام **مثل**إنتشار مبادئ الحرية والديمقراطية وتقرير مسؤولية الادارة.

2- **الأسباب الاقتصادية:** تأخذ الأسباب الاقتصادية لزيادة الإنفاق العام مظاهر عديدة منها:

2-1-زيادة الثروة بما يترتب عنه زيادة إيرادات الضرائب خاصة مما يفسح المجال للإنفاق العام.

2-2- التوسيع في إنشاء المشروعات العامة بما ينتج عنه صرف مبالغ معتبرة

2-3-المنافسة الاقتصادية من حيث الدعم المالي لبعض الصناعات الوطنية لتتمكن من منافسة السلع الأجنبية.

3- **الأسباب المالية** : لد ازداد الإنفاق العام في العديد من الدول تحت تأثير عدة عوامل ذات صبغة مالية صرفة منها.

3-1- سهولة لجوء الدولة إلى القروض خاصة الداخلية بما لها من امتيازات السلطة العامة.

3-2- وجود فائض في الإيرادات

3-3- الخروج على بعض القواعد التقليدية المالية العامة مثل قاعدة وحدة الميزانية

4- **الأسباب الإدارية:** لقد أدى تطور وظيفة الدولة وانتقالها من دولة حارسة إلى دورة متدخلة إلى تضخم الجهاز الاداري بها وازدياد هيئاته ومؤسساته وارتفاع الموظفين والعاملين به، الأمر الذي يقتضي بالضرورة ازدياد الإنفاق العام لمواجهة تكاليف إقامة المؤسسات الإدارية الجديدة ودفع مرتبات وأجور الموظفين بها،كما يزيد من الإنفاق العام وارتفاع معدلاه سوء التنظيم الإداري والبطالة المقنعة[2].

[1]-حسين مصطفى حسين المالية العامة ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر2001 ص 116.

[2]- بن داود براهيم، الرقابة الحالية عن النفقات العامة دار الكتاب الحديث القاهرة2009، ص62.

2 – الإيرادات العامة:

2 – 1 تعريف الإيرادات العامة:ويقصد بها مجموعة من الدخول التي تحصل عليها الدول من المصادر المختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي ولاجتماعي.

2 –**تقسيمات الإيرادات العامة: فقد** قسمت الإيرادات العامة الي اقسام متعددة يضم كل منها الإيرادات المتشابهة في الخصائص.

فقد اقترح البعض تقسيم الإيرادات العامة الي إيرادات شبيهة بإيرادات النشاط الخاص، ومثالها إيرادات ممتلكة الدولة الخاصة، وإيرادات متعلقة بالنشاط العام وليس لها نظير في إيرادات الافراد، ومثالها الرسوم والضرائب والغرامات المالية، ويعيب هذا التقسيم ان الدولة، وهي بصدد إدارة ممتلكاتها الخاصة، تتمتع بسلطاتها عامة لا يتمتع بها الافراد، وقد تستعمل هذه السلطات لتضمين اثمان مبيعاتها جزء منها يعتبر ضريبة في الواقع، ومن ثم لا يمكن القول بان الإيرادات ممتلكات الدولة تعتبر شبيهة بإيرادات نشاط الافراد شبها كاملا.

وقد اتجه بعض المفكرين الماليين إلى تمييز بين مصادر الإيرادات العامة علي أساس العنصر الإجباري من جانب الدولة في الحصول على الايراد استنادا الي سيادتها، ويشمل هذا النوع:

ا –**الضرائب (الرسوم)**، التي تمثل أهم صورة من صور الإيرادات العامة، [1]تشكل الضرائب الأداة الرئيسية للسياسة المالية، وهي الوسيلة الأكثر فعالية لتخفيض الاستهلاك الخاص، وتوفير الموارد في ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها ولخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، ويتعين أن لا يكون الهدف الأساسي من الضرائب الحصول علىأكبر قدر من الإيرادات بل تستخدم أيضا كمحفز للادخار وتقليل التفاوت بين الدخول وتحويل الفائض الاقتصادي نحو النشاطات التنموية[2]

ب –**الغرامات المالية،** التي تفرضها المحاكم وتذهب الي خزانة الدولة والتي تفرض لمعاقبة شخص ما بقصد منعه من تكرار القيام بعمل مشابه.

ج –**التعويضات:**وهي المبالغ الواجب دفعها للدولة على سبيل التعويض عن الضرر معينة لحقت بها، سواء من الافراد او هيئة.

[1]سوزي عدلي ناشد ، مرجع سابق ذكره ص87 .

[2]مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية ، الطبعة الاولي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن2007، ص223 .

د – **القروض الإجبارية**:هي القروض التي تلجأ فيها الدولة إلىإجبارالأفراد على التنازل عن جزء من دخولهم لفترة معينة، مع التزام الدولة بعد انتهاء هذه الفترة برد هذا الجزء الي الافراد، وقد تعفي الدولة نفسها، بموجب سلطاتها، من دفع أي فائدة على هذا القرض.

أما مصادر الإيرادات التي ينتفي فيها عنصر الاجبار فتشمل:

ا – الايراد الذي تحصل الدولة من ملكية خاصة بها مثال ذلك تأجير الأراضي الزراعية التي تملكها الدولة.

ب – الايراد التي تحصل عليها الدولة كمقال لسلعة او خدمة تبيعها.

ج – القروض الاختبارية، التي لا تقوم على عنصر الاجبار، حيث تعرض الدولة علي الافراد اقراضها مبالغ معينة لمواجهة بعض الانفاق العام، ولمدة معين، تلتزم الدولة بعد انقضائها، برد قيمة القرض بالإضافة الي فائدة معينة في مواعيد محددة.

وأخيرا فقد اتجه كثير من الماليين التقليديين الي التفرقة بين مصادر الإيرادات على أساس مدي دورية وانتظام هذه الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بعد انقضائها، وميزوا بين الإيرادات العادية والغير العادية، فالإيرادات العادية هي تلك التي تحصل عليها الدولة سنويا بصورة دورية، كإرادات ممتلكاتها الخاصة والرسوم والضرائب، أما الإيرادات غير العادية، أو الاستثنائية، فيقصد بها تلك التي تحصل عليها الدولة بصورة غير دورية وغير منتظمة، بل تلجا إليها الدولة من وقت لأخر، كالقروض والإصدار النقدي، واستنادا الي ما سبق، يتضح ان الفكر المالي لم يتفق على تقسيم محدد للإيرادات العامة، ولذلك فأننا سوف نتناولها دون التقيد بتقسيم معين[1].

بالإضافة إلى إيرادات الدولة من أملاكها، تحصل الدولة علي جزاء من ايراداتها من غلة الاموال التي تملكها وتتوقف الاهمية النسبية لهذه الايرادات على النظام السائد، دور الدولة ومدي تدخلها في الاقتصاد، وقسم الدومين الي قسمين:

ا – الدومين العام:فهو يتكون من أموال الدولة المعدة للاستعمال العام، وهي تخضع للقانون الاداري.

ب – الدومين الخاص: تتكون من اموال الدولة المعدة للاستغلال التجاري، وتخضع للقانون المدني وتنقسم إلى الدومين العقاري والدومين الصناعي والتجاري بالإضافةإلى الدومين المالي، الذي يقصد به محفظة الدولة من الأوراق المالية كالأسهم، والتي تحصل على ارباح ضمن ايرادات الدولة من املاكها[2].

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق ذكره،ص88 .

[2] عادل فليح العلي، المالية العامة، طبعة الاولي، دار حامد لنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2007، ص86.

2 – 3-الآثار الاقتصادية للإيرادات:

لما كانت الضريبة تمثل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة لدولة وأفضل أداة تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، وفي إطار هذا الدور كل الضرائب يتعين علينا معرفة الاثار الاقتصادية للضريبة دون غيرها من الإيرادات الأخرى[1].

ا – الأثر علي الاستهلاك والإنتاج: ان فرض الضريبة علي المداخيل المنخفضة ينجم عنها انخفاض في الاستهلاك ولإنتاج مما يؤدي إلي انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص الإيرادات الدولة ونجد نفسالاثر في حالة فرض الضرائب غير مباشرة علي السلع الكمالية يؤدي لي انخفاض الاستهلاك غير ان الأثر لا ينعكس على مقدرة الافراد على الإنتاج.

إن فرض الضرائب مباشرة كانت او غير مباشرة تبعا لقواعد معينة فإن ذلك يسمح للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك ولإنتاج تبعا لاحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني، وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج.

ب – الأثر على الادخار والاستثمار:

ان فرض الضرائب المباشرة ذات الصنف التصاعدي تقلل من القدرة على الادخار، ومن ناحية اخري فان فرض الضرائب على القيم المنقولة يؤدي الي نقص الادخار أيضا وتقليل استعداد الافراد على الاستثمار في الحالتين.

ان فرض ضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار، اما في حالة فرض هذه الضرائب على السلع الضرورية ينقص الادخار الاختياري، ومن ناحية اخري فان فرض ضريبة على الأرباح الأسهم في شركات الأموال بمعدل اقل من الضريبة المفروضة على الأرباح غير الموزعة، فهذا يؤدي حتما الي تقليل الأموال الاحتياطية بمعني نقص الاستثمار الذاتي وفي نفس الوقت يؤدي إلى ارتفاع دخول الافراد نتيجة زيادة التوزيعات، وقد يؤدي هذا إلى زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز.

[1] درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالو الجزائر1990- 2004، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص196..

ج – الأثر على إعادة توزيع الدخل:

ان فرض الضرائب المباشرة التصاعدية مع توجيه الضريبة الي الخدمات العامة فان النتيجة النهائية هي إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة، وتكون نفس النتيجة في حالة فرض ضرائب في المباشرة على السلع الضرورية، فهذا يؤدي إلى سوء توزيع الدخل والنتيجة زيادة الفوارق الاجتماعية.

د –أثر الضرائب على كسب العمل:

لدراسة أثر الضرائب على الطلب على العمل نميز حالتين:

حالة فرض ضريبة على أصحاب الدخول المحدودة، فهذا قد يؤدي الي زيادة الاقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما اقتطع منه كضريبة[1].

أما الثانية، حالة الدخول المرتفعة، إذا فرضت عليها ضريبة بنسبة مرتفعة قد تؤدي الي الإقلال من العمل أوعدم الإقبال عليه إطلاقا.

[1]درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص197.

المبحث الثالث: أثار السياسةالمالية المترتبة عن صدمات الطلب والعرض

ليس من السهل علينا ان نتعرف على طبيعة الصدمات نتيجة التداخل والتشابك والعلاقة الموجودة في النظم الاقتصادية، بالإضافة إلى العديد من الصدمات المتداخلة في نفس الوقت، وفي حالة غياب نموذج كامل للاقتصاد فانه يصعب معرفة أو فصل أثارالأزمة الناجمة عن السياسات الاقتصادية، وفيما يلي نظرة حول طبيعة صدمات طل من الطلب والعرض.

المطلب الأول: طبيعة صدمات كل من العرض والطلب الكليين

تعرف بأنها التغيرات الفجائية أو التلقائية التي تؤدي إلى انتقال أحد منحنيي الطلب الكلي أو العرض الكلي أو كليهما.

الفرع الاول: طبيعة صدمة الطلب الكلي

هي انتقال مفاجئ في دالة الطلب الكلي الذي يعتمد في حركتيه علي حصيلة القوى المؤثرة فيها والتي قد تكون باتجاه واحد او في اتجاهات مختلفة، او هي حدوث تغير في احدي مكونات الطلب الكلي مما يؤدي إلى تغير الطلب الكلي، أو تعني صدمة الطلب التحولات غير مرتقبة في الطلب الكلي الناجمة عن التغيرات غير المرتقبة في السياسة المالية او النقدية أو التغيرات مفاجئة في الاستهلاك الخاص وسلوك الاستثمار، ومن ثم فان حدوث تغير في احدي مكونات الطلب الكلي سواء بالزيادة أم الانخفاض سيؤدي إلى انتقال منحني الطلب الكلي إلى الأعلى أو الأسفل، فاذا حدثت زيادة في احدى مكونات الطلب الكلي فإن منحني الطلب الكلي ينتقل إلىالأعلى" صدمة ايجابية "والعكس اذا حدث انخفاض في احدي مكونات سينتقل إلى أسفل "صدمة سلبية"[1] .

أما العوامل التي تؤدي الي انتقال منحي الطلب الكلي هي:

- عرض النقد: من المتعارف عليه ان العلاقة بين عرض النقد وسعر الفائدة علاقة عكسية، فان قام البنك المركزي زيادة عرض النقد "لعلاج الصدمة" سيؤدي الي انخفاض سعر الفائدة وانخفاض اسعار الفائدة يؤدي الي زيادة الاستثمار، والاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي فينتقل منحني الطلب الكلي الي الأعلى "صدمة ايجابية" إما في حالة انخفاض عرض النقد فان السعر الفائدة سيرتفع وينخفض الاستثمار وسينتقل منحني الطلب الكلي إلى الأسفل "صدمة سلبية".

[1]مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، مرجع سبق ذكره، ص17.

- تغير الضرائب: إن انخفاض الضرائب يؤدي إلى انتقال منحني الطلب الكلي إلي اليمين لان انخفاض الضرائب يؤدي إلي زيادة الدخل القابل للتصرف للأفراد وسيزداد إنفاقهم علي السلع والخدمات، وزيادة الضرائب تؤدي الي انتقال منحني الطلب الكلي إلى اليسار لان زيادة الضرائب تؤدي إلي انخفاض الدخل القابل لتصرف الأفراد فينخفض إنفاقهم.
- التغير في الإنفاق الحكومي: إذاإن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي الي انتقال منحي الطلب الكلي إلى الأعلى "اليمين لأنالإنفاق هو أحد مكونات الطلب الكلي والعكس بالنسبة إلى انخفاض الإنفاق الحكومي الذي يؤدي إلي انتقال منحني الطلب الكلي إلي "اليسار" إلى الأسفل.
- توقعات المستهلكين والمستثمرين: إن التوقعات المتفائلة للمستهلكين والمستثمرين عن مستقبل الوضع الاقتصادي تجعلهم يزيدون من إنفاقهم ومن ثم انتقال منحني الطلب الكلي إلىألأعلي "اليمين"والتوقعات المتشائمة تؤدي إلى انتقاله إلى اليسار.

الفرع الثاني: صدمات العرض الكلي

يمكن تعريف صدمات العرض الكلي بأنهاالإحداث التي تنقل منحني العرض الكلي من موقعه وتخرجه عن وضع التوازن الذي هو عليه،أو هي حدوث تغير في أحد مكونات دالة العرض الكلي ما يؤدي إلى تغير العرض الكلي.

كما عرفت صدمة العرض في ضوء معدل التبادل التجاري بأنها انخفاض في العرض الكلي الناجم عن تدهور معدل التبادل التجاري بسبب تغير سلبي في أسعار الصادرات "انخفاضها «وأسعار الواردات "ارتفاعها".

يتحدد مستوى العرض الكلي بعاملين الأول الناتج الكامن الذي يمثل الطاقة الإنتاجية الكامنة في اقتصاد ما لإنتاج مجموعة من السلع والخدمات باستغلال الموارد المتاحة، وكذلك التكنولوجية المتاحة استخداما كفؤ وإنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات دون هدر الطاقة الكامنة، ولأخر هو تكاليف عناصر الإنتاج التي منها الأجور فضلا عن تكاليف المواد الأولية والطاقة كالنفط مثلا[1].

ومن العوامل التي تؤدي إلى انتقال منحني العرض الكلي هي:

_ تكاليف عوامل الإنتاج: تعد الأجور أحد أهم العوامل التي تؤثر في تكاليف الإنتاج، ومن ثم فان مطالبة العاملين بأجور نقدية اعلي من شأنه أن تؤدي إلى انخفاض الأرباح وارتفاع التكاليف وتقوم

[1]مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، مرجع سبق ذكره، ص 18_20.

بتخفيض إنتاجها فينتقل منحي العرض الكلي إلى الأعلى "اليسار" فينخفض الناتج وترتفع الأسعار وبالعكس إذا انخفضت أسعار عوامل الإنتاج فان منحي العرض الكلي سينتقل إلى أسفل"اليمين".

ـ التغير في المستوى التكنولوجي: إذا يؤدي التحسن في الوضع التكنولوجي إلى زيادة الإنتاجية وهذه الزيادة تؤدي إلى انخفاض تكاليف الوحدة الواحدة ومن ثم فان العرض الكلي سيزداد وينتقل المنحني الي أسفل "اليمين" .

التغير في حجم القوة العاملة والتكوين الرأسمالي إن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة قوة العمل، وزيادة تكوين راس المال الثابت تؤدي غالبا إلي زيادة الطاقة الإنتاجية وهذه الزيادة تؤدي إلى انتقال منحني العرض الكلي الي الأسفل"اليمين" فيزداد الناتج الكلي وتنخفض الأسعار، ويمكن إن ينخفض حجم القوة العاملة بسبب الهجرة مثلا فينخفض عرض العمل وترتفع الأجور وسينتقل منحني العرض الكلي إلى الأعلى "اليسار"[1].

المطلب الثاني: أثار السياسة المالية من جانب كل من العرض والطلب

تعرض الاقتصاد الكلي خلال السبعينات إلى صدمة في العرض، بحيث تعتبر صدمة العرض إلى تغير مفاجئ في ظروف التكلفة أو الإنتاجية، بحيث تميزت بالقسوة وأطلق عليها بسنة الأوبئة السبعة، حيث شهد عام 1973 تلف المحاصيل الزراعية، التي تعتبر تيار الاقتصاد ، وحدوث مضاربات شديدة في الأسواق العالمية ، وفي ما يلي يتم التطرق إلى أثار السياسة المالية.

الفرع الأول: أثار السياسة المالية من جانب الطلب

يمكن توضيح ذلك من خلال الآثار الكينزية التقليدية والآثار التي تبناها كل من النقديين انطلاقا من نظريات الدورات الاقتصادية.

أولا –الآثارالكينزية:يكون لسياسة المالية التوسعية أثار تأثير مضاعف يكون أكبر من الواحد، وبالتالي سيؤدي بالضرورة إلى انتهاج سياسة مالية انكماشية أو تقشفية إلى انخفاض في الناتج الإجمالي، مع العلم بان مضاعف الإنفاق الحكومي هو اكبر من مضاعف الضرائب وفي هذا الصدد فينتج عن السياسة المالية التوسعية أثار مزاحمة في حالة ما إذا ارتفعت معدلات الفائدة إلي الأعلى، أين سيؤدي إلي انخفاض في الاستثمار الخاص ومن ثم انخفاض التأثير الكلي في الناتج الإجمالي[2].

[1]مهدي سهر الجبوري، خضيرعباسحسين ، مرجع سبق ذكره ، ص26.

[2]عبد الرحيم شيبي، محمد بن بوزيان، شكوري سيدي محمد، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر ، جامعة تلمسان، ص8.

- ضمن النموذج الكينزي الحديث: تؤدي السياسة المالية التوسعية الي ارتفاع العام في الأسعار مما سيخفض من عرض النقود، وهذا ما سينجر عنه ارتفاع في معدلات الفائدة التي ستؤدي بدورها إلى مزاحمة الآثار الايجابية على الناتج الإجمالي، والعكس في حالة إتباع سياسة مالية انكماشية، إذا أن التخفيض من عجز الموازنة سيؤدي إلى التخفيض من الأسعار ومن معدلات الفائدة وبالتالي تحسين ظروف الاستثمار.

- ضمن اقتصاد مفتوح: تعمل معدلات الفائدة المرتفعة علي جذب المزيد من رؤوس الأموال من الخارج، ففي حالة أسعار الصرف المرنة ترفع من قيمة العملة وأثار المزاحمة سيكتملان بعدم مرونة الأسعار، حينها سيكون هذا الأثر اقل حجم في حالة مرونة الأسعار، إذ يستعمل تخفيض قيمة العملة للتخفيض من الأسعار، وعلى النقيض من ذلك في حالة السياسة المالية الانكماشية التي ستعمل على تخفيض من معدلات الفائدة وانخفاض في قيمة العملة ويمكن هنا الحد من الآثار الانكماشية أما كليا عن طريق الأسعار غير مرنة أو جزئيا بالأسعار المرنة.

ثانيا – الآثار اللاكينزية: تعتمد هذه الآثار على العديد من الفرضيات التوقعات الراشدة، المكافئ الريكاردي، والمصداقية.

- إذا تبني الأفراد توقعات الراشدة أو العقلانية سيقودهم إلى انتهاج سياسة مالية توسعية الي توقع ارتفاع مستمر في معدلات الفائدة التي ستعيق الاستثمار مما قد يؤدي إلي مضاعفات سلبية، وفي حالة وجود مصداقية وتماسك في القرارات المالية أين سيتوقع الأفراد تخفيضا ثابتا في معدلات الفائدة التي بدورها تشجع الاستثمار مما قد يخفض من الأثر الانكماشي السلبي علي الناتج الإجمالي بشكل ملحوظ إلي درجة تحوله إلي اثر ايجابي.
- ترتبط فرضية المكافئ الريكاردي بمفهوم التوقعات الراشدة ففي حالة تخفيض من الضرائب ومعرفة الأفراد أن الحكومة لها قيد مالي وملتزمة بقواعد واتفاقيات معينة سيجعل منهم يتوقعون زيادات مستقبلية في الضرائب التي ستعمل على تخفيض ثروتهم لذلك سيرتفعون ادخارهم لتمويل استهلاكهم المستقبلي مع تخفيض استهلاكهم الحالي ,

- فرضية المصداقية تشير إلى أن الحكومات التي لديها تماسك موثوق في ميزانيتها، يمكن أن تكون فيها معدلات فائدة منخفضة بشكل يسمح بتحفيز الاستثمار[1].
- **الفرع الثاني: أثر السياسة المالية من جانب العرض ونلخصها في مجموعة من الآثار أهمها**
- **أثر السياسة المالية على الضرائب:** تمارس الضرائب تأثير فقط على عرض العمل، إذا أن الزيادة في الضرائب ستؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي مما يؤدي إلى زيادة عرض العمل للحفاظ علي نفس مستوي الاستهلاك[2].
- **أثر السياسة المالية على مستوي العام للأسعار:** تلعب الأسعار في الاقتصاد دورا حيويا بالنسبة لتحديد أنواع الأنشطة التي يقبل عليها الأفراد، وكذا الكم الكلي لنشاط الاقتصادي في مجتمع وجهاز الأثمان لم يكن له أهمية بالمقارنة بالنشاط الحالي الذي يعمل علي تغير العلاقة بين القوة الشرائية وكمية السلع والخدمات، مما ينعكس أثره على مستوى الأسعار[3].
- **أثر السياسة المالية على معدلات الفائدة:** هناك سببين يؤديان بعجز الموازنة إلي رفع معدلات الفائدة الاسمية، أولها انخفاض في الادخار الكلي بشكل لا تزيد فيه المدخرات الخاصة الأخرى، مع غياب تدفق رأس المال الأجنبي المعوض هذا سيؤدي الي انخفاض في عرض رؤوس الأموال، وكذا زيادة أسهم الدين العمومي بشكل يخفض من دفع مبالغ السندات الحكومية، وهذا ما يستدعي ظهور أثر المحفظة المالية، أي زيادة من معدلات الفائدة في السندات الحكومية من أجل تحفيز المستثمرين على امتلاك المزيد منها.
- **أثر السياسة المالية على الاستهلاك:** يمكن تقويم مستوى الاستهلاك من جوانب متعددة من بينها درجة إشباع للسلع، حجم المدخرات، مدي كفاية النشاط الإنتاجي[4].
- **أثر السياسة المالية علي حجم الاستثمار:** بحيث تؤثر عليه بصفة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصفة خاصة، وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي والإعفاءات الضريبية وكذا الامتيازات التي تمنح للاستثمار في مجالات معينة[5].

---

[1]عبد الرحيم شيبي، محمد بن بوزيان، شكوري سيدي محمد، مرجع سبق ذكره، ص9.

[2]نسيمة بن يحي ، مرجع سبق ذكره، ص77.

[3]خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة الشباب ، الإسكندرية، مصر2009، ص29.

[4]نسيمة بن يحي ، مرجع سبق ذكره ، ص78.

[5]محمد عربي موسي عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، طبعة الأولي، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص184.

المطلب الثالث: السياسات الحكومية الموجهة لمعالجة أثار الصدمات الداخلية

هناك العديد من السياسات المعتمدة في مواجهة الصدمات الداخلية منها ما يعود إلى سياسات الإنفاق الكلي ومنها ما يعود إلى القطاع المالي.

أولا: الترشيد الحذر في سياسات الإنفاق الحكومي: يجب العمل على كل ما من شانه إن لا يهدر مال الحكومي، لكن هذا الترشيد يجب ان يتم بحذر، لأنه قد يأخذ الطابع السلبي اتجاه السكان ذوي الدخل المنخفض[1].

ثانيا – تبني سياسة الإصلاح القطاع المالي: فالإصلاح المالي المستند إلى السياسة المالية قوية يساعد علي النمو، والمطلوب في هذا المجال اختيار سياسات فعالة في مجال التضخم واستقرار سعر الصرف، ويجب الحذر من انخفاض التضخم فبقدر ما أن ارتفاع معدلاته تؤذي الاقتصاد، أيضا انخفاضه يسبب أثار تزعزع الاستقرار الاقتصادي، فقد يحدث انكماش في الأسعار وانخفاض الدخول والغرق في فخ السيولة[2].

ثالثا - إتباع سياسة النهوض الاقتصادي: والهدف منها تحفيز الاستثمار من اجل تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة تخفض من معدلات البطالة ، وذلك من خلال تشجيع الطلب علي الاستهلاك، حيث ان زيادة الطلب علي الاستهلاك تدفع المؤسسات الاقتصادية إلي زيادة حجم استثماراتها مما ينتج عنه خلق فرص عمل جديدة ، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي[3].

[1] صابر بلول، السياسات الاقتصادية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، العدد2009،1، ص579،

[2] نسيمة بن يحي ، مرجع سبق ذكره، ص71.

[3] فؤاد حيدر ، علم الاقتصاد العام، طبعة الأولي ، مؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، 2001، ص141.

الخلاصة:

لقد تم تطرق في دراسة إلى العديد من الجوانب من بينها ماهية الصدمات الاقتصادية وأهم أنواعها، وتم التوصل إلىأن الصدمة هي حدث مفاجئ الذي يغير النية الهيكلية للإنتاج وكذا اهم انواع الصدمات من بينها صدمات العرض وصدمات الطلب بالإضافة الي الصدمات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى أثر هذه الصدمات على الناتج وعلى سعر الفائدة وكذا علي حجم العمالة .....الخ، وتم التطرق ايضا علي ماهية السياسة المالية واهم أدواتها التي من اهمها النفقات العامة والايرادات العامة واثار كليهما، وكذا تم التطرق إلى أثار السياسة المالية من جانب العرض والطلب وكذا سياسات الحكومة الموجهة لمعالجتها، من خلال الترشيدسياسات الانفاق الحكومي واتباع سياسة النهوض الاقتصادي.

الإطار النظري لظاهرة التضخم

تمهيد:

تمثل أزمة التضخم في الوقت الراهن احدي المشكلات أساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لذا استحوذ موضوع التضخم بشكل رئيسي علي عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك علي اهتمام الباحثين في مجالين الاجتماعي والاقتصادي، بحيث هذا الموضوع يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الصعيد الدولي .

غير أن التضخم اخذ يبرز كظاهرة اقتصادية تخضع لمقاييس علمية في نهاية القرن السابع عشر، وكان ذلك بعد توسع استعمال النقود الورقية في أمريكا وفرنسا، حيث كان يتعرض العالم من حين لأخر لموجات تضخمية بشكل يكاد أن يكون منتظما.

والجزائر كغيرها من لدول لم تسلم من هذا الظاهرة الخطيرة، وخاصة في السنوات التسعينيات من القرن الماضي، وذلك بعد الشروع في الإصلاحات الاقتصادية والتحول إلى اقتصاديات السوق، إذ يتطلب هذا التحول إلى تحرير الأسعار، هذا الأمرأدىإلى زيادة كبيرة في معدلات لتضخم، لذلك تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية بصفة ذاتية أو بمساعدة الدولية، بحيث عرفت معدلات التضخم تحسن.

تتضارب النظريات المفسرة لظاهرة التضخم والتي تفرز بدورها تضاربا في السياسات التي تنشد القضاء على هذه الظاهرة أو احتوائها أو الحد من تفاقمها، ومن الأسباب الهامة لاختلاف النظريات المفسرة للتضخم تكمن في اختلاف الفلسفات الاقتصادية التي تستند إليها هذه النظريات وبناء على ما تقدم سنقسم الفصل إلى مباحث حيث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التضخم وكذا أهمأنواعه،طرق قياسه.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لتضخم.

المبحث الثالث: أسبابوأثاروكذا وسائل المعالجة التضخم.

المبحث الأول: الإطار النظري لتضخم

يعتبر التضخم من أبرز المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم وخاصة الدول النامية على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية، لهذا نجد ان هذه الظاهرة اصبحت ذات اهتمام كبير واصبحت من أكثر المشاكل التي تعرضت للبحث وتحليل هذا لما تخلفه من أثار علي المستوى الاقتصادي والاجتماعي، من اجل تحقيق مستوي من الاستقرار الاقتصادي وذلك من أجل التجنب التغيرات في المستوي العام للأسعار، ومن اجل ان يتضح موضوع أكثر، فإننا سنقوم بالتطرق الي مفهوم التضخم بالإضافة إلىأنواعه وكذا طرق قياسه.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول التضخم وكذا أهمأنواعه.

يعد التضخم أحد أخطر الأمراض الاقتصادية، إذا لم يفلت منه كيان الاقتصادي على مر العصور، ومع ذلك لم يتحدد له تعريف دقيق حتىالآن، وفى ظل هذا الغموض ظهرت بعض المحاولات لتفسيره، كما اقترحت بعض الوسائل كعلاجه.

الفرع الأول: التعريف المبني على النظرية الكمية.

فالتضخم النقدي المبني علي هذه النظرية يعني:

"كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي الي زيادة في المستوى العام للأسعار"، هذا التعريف الخاص بالتضخم يقتضي إن الزيادة في كمية النقد المتداول والملقي في السوق هي السبب في ظهور الظواهر التضخمية، ومنها ارتفاع الأسعار السائدة

بمعني انه كما ألقيت في السوق كميات في النقود المتداولة كلما ارتفعت الأسعار، والتي تنم عن حصول ظاهرة التضخم في المجتمع علي شرط ان تبقي الأشياء الأخرى على حالها دون تغير، أي ان التضخم يتوافق تماما ويتلازم مع الزيادة في كمية النقد، فالنظرية الكمية لنقد تصلح أساسا يفسر بموجبه نشؤ الظواهر الاقتصادية المختلفة.

الفرع الثاني: التعريف المبني علي نظرية الدخل والانفاق

يأخذ بعض الاقتصاديين بنظرية الدخل، والإنفاق كمعيار لتحديد معني التضخم، وايجاد تعريف محدد لهذه الكلمة، وذلك باعتبار هذه النظرية اساسا لتفسير صالحا لتفسير الظواهر التضخمية كسبب من اسباب نشوئها.

فتقضي هذه النظرية في تحديدها لمعني التضخم"بانه زيادة في معدل الإنفاق والدخل"، فازدياد لإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار، وتضخمها، علي فرض بقاء كميةالسلع الموجودة في حالة ثبات، على حين ان انخفاض الإنفاق النقدي يترتب عليه انخفاض الأسعار[1].

الفرع الثالث: التعريف المبني على نظرية العرض والطلب

يبني هذا التعريف علي العلاقة ما بين العرض والطلب بحيث يكون التضخم ثمرة هذه العلاقة المقصودة وهي العلاقة السلبية وليست ايجابية، أي التي تمثل الخلل التوازني فيما بين العرض والطلب، فمن العلماء الاقتصاديين من بين تعريفه، وتحليله لمفهوم التضخم علي القوي التي تحكم هذه العلاقة فتعرف التضخم على انه"زيادة الطلب علي لعرض زيادة تؤدي الي ارتفاع الأسعار".

الفرع الرابع: التعريف المبني على خصائص التضخم

يبني أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم، ومن هؤلاء الاقتصاديين "مارشال"، "روبنس"، "فلامان"، "كلوزو"وغيرهم، وتنصب تعريفاتهم للتضخم علي أهمالآثار الناتجة عن التضخم، وهي الأسعار.

فيعرف "روينس" التضخم: بأنه ارتفاع غير منتظم للأسعار، كما يعرف "مارشال": بأنه ارتفاع الأسعار.

بينما يعرفه "فلامان" بأنه حركة الارتفاع العام للأسعار.

ويعرف "كلوز" التضخم بأنه الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع[2].

ومن هنا فضل بعض الاقتصاديين العزوف عن تعريف التضخم ومن ذلك:

التعريف الأول: هو ارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، وهو تعريف يتضمن ارتفاع متوسط الأسعار (بشكل عام)، وليس مجرد بعضها أو القليل منها، كما يؤكد التعريف استمرارية الارتفاع وليس الارتفاع المؤقت[3].

التعريف الثاني: كما يعرف على أنه الوجه الآخر لنفس العملة، فيقال بأنه تناقص محسوس في القوة الشرائية لقدر معين من النقود[4].

التعريف الثالث: يعرف على انه ارتفاع في المستوى العام للأسعار[5].

---

[1] غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006، ص14- 21.

[2] مرجع نفسه، ص22.

[3] فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، دار النشر علم الكب الحديث، الأردن،2007، ص314.

[4] غازي حسبن عناية، مرجع نفسه، ص9.

[5] طلال كدوى، تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008، ص201 .

وقد اختلفت التعريف عقب الحرب العالمية حيث أصبح: هو فائض النقد على فائض السلع والخدمات بصورة دائنة ومستمرة، بحيث تصبح الزيادة في النقد الصادر أكبر، وأعلي من كل الزيادة تصاحبها في السلع والخدمات[1].

المطلب الثاني: أنواع التضخم.

إن تعدد الآراء الاقتصاديين حول مفهوم التضخم، جعلهم يختلفون في تحديد أنواعه، فمنهم من قسم التضخم من حيث قوته ومنهم من قسم التضخم من حيث المنشئ ومنهم من قسم من حيث النتيجة، على التفاصيل التالية:

ا – نوع التضخم من حيث قوته: فينقسم إلى قسمين التضخم الجامح والتضخم الزاحف.

أولا – التضخم الجامح: وهو أخطر أنواع التضخم، وفيه ترتفع الأسعار، بمعدل كبير جدا، وتتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها زهيدة وذات قيمة تافهة جدا.

وهو تضخم تصاعدي ترتفع فيه الأسعار والأجور شيئا فشيئا، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأسعار وبالتالي ردود أفعال تنتج المزيد من التضخم، وبذلك فان هذا النوع من التضخم يغذى نفسه بنفسه.

ولكن وقوع هذا النوع من التضخم احتمال نادر، بالرغم مما يراه البعض من إمكانية تحول التضخم المستمر إلى التضخم الجامح، عند عدم التحكم به ومراقبته وينشأ هذا التضخم نتيجة ل:

1 –تفكيك اجتماعي وانهيار النشاط الاقتصادي.

2 – عدم مقدرة الحكومة على ضبط الأمور، أي تفقد سلطتها على الشعب.

3 – الحروب المدمرة.

4 – لجوء الحكومة إلى تخفيض قيمة العملة بشكل حاد، وذلك للتخلص من التزاماتها الخارجية وخاصة إذا كانت ناشئة بسبب الحرب[2].

ثانيا – التضخم الزاحف (التدريجي أو المتسلق): ويقصد به الارتفاع في مستوى العام للأسعار بشكل متوسط، وهذا النوع من التضخم عليه خلاف بين الاقتصاديين، حيث يري بعضهم في نسبة الارتفاع البسيطة

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق ذكره،ص10 .

[2] فليح حسين خلف، مرجع سابق ذكره، ص320.

في الأسعار، ففي أوقات التضخم الزاحف ترتفع أسعار السلع قبل ارتفاع أسعار الموارد فيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح مما يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الاستثمار ويسبب هذا النوع من التضخم.

1 – الزيادة الطبيعية لسكان وتطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات لتلبية هذه الحاجيات.

2 – تمويل قسم من الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج أو المعادن الثمينة.

3 – تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال.

ويتسم هذا النوع من التضخم بحدوث ارتفاع بطيء ولكنه مستمر في الأسعار[1].

ب- أنواع التضخم من حيث تدخل الدولة به:

أولا – التضخم المكبوت (المقيد): وهو عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار منخفضا بوسيلة أو بأخرى، ولكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوى يمكن أن يسبب ارتفاع في مستو للأسعار في مرحلة لاحقة، ويسود هذا النوع من التضخم ف ى البلدان ذات الاقتصاد المخطط والتي تهيمن الدولة فيها علي الاقتصاد، ويحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وبخاصة عندما تصدر الدولة نقودا وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب.

والمنطق في هذه الحالة أن ترتفع الأسعار، لكن الدولة المسيطرة علي الاقتصاد تلجا إلى تحديد الإجباري للأسعار سلع والخدمات بأقل من السعر الذي يمكن أن يسود في حالة تفاعل العرض والطلب، دون تدخل من الدولة، والمواجهة زيادة الطلب تقوم الدولة بتحديد حصصها استهلاكية لكل فرد من السلع والخدمات وهذا ما يسمي بالتضخم المكبوت .

ثانيا – التضخم الطليق: وهذا التضخم بعكس التضخم الكامن أو المكبوت، حيث أن الحكومة في هذا النوع من التضخم لا تتدخل لمنع ارتفاع الأسعار فيترك طليقا، فتظهر النتيجة بارتفاع الأسعار شيئا فشيئا، ويتميز هذا التضخم بارتفاع سافر للأسعار والأجور والنفقات، وذلك دون أي تدخل من السلطات وبالتالي مطالبة العمال يرفع الأجور بناء علي ارتفاع الأسعار يدفع المستثمرين والمنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم لتغطية التكاليف، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجات الاستهلاكية[2].

[1] وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول، دار النفائس لنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولي، 2011، ص30 _33. .

[2] احمد محمد احمد أبو طه، التضخم النقدي، الطبعة الأولي، دار النشر مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية، 2012 ، ص 79.

ج – نوع التضخم من حيث المنشأ

أولا – التضخم في ظل قاعدة الذهب: أن هذا النوع من التضخم يحدث عندما يصبح تدفق الزائد من الذهب علي داخل البلد، وبالتالي يحدث توسع في الائتمان

وطالما أن الائتمان يحدث على أساس قاعدة الذهب، فانه يكون توسعا معتدلا، ولكن هذا النوع من التضخم قد انتهي بانتهاء قاعدة الذهب.

ثانيا – التضخم الدائم: وهو التضخم الزاحف الذي تم شرحه سابقا ولكن هذا التقسيم يحدث عند منشأ هذا التضخم، وجعل نشأته بين اثنين **تضخم الطلب وتضخم تكاليفي**[1].

1 – التضخم الطلب: وهو الارتفاع الحلزوني في الأسعار بين زيادة الطلب عن العرض، أي ينشأ هذا التضخم بسبب زيادة الدخول النقدية في يد الأفراد، ولا يقابل هذه الزيادة في الإنتاج من الأفراد الذين حصلوا علي الزيادة النقدية وبالتالي يزداد الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي.

بالإضافة إلى هذا ينشأ في البلدان النامية ما يعرف بالتضخم الناشئ عن فائض الطلب، وهذا يحدث عندما تزيد حكومات البلدان النامية من إنفاقها على المشروعات التنمية، وأما في حالة الحرب فينشأ هذا التضخم الطلب نتيجة الطلب الزائد من قبل الحكومة، ولذي يتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي، وبالتالي يكون تعويض هذا الإنفاق عن طريق زيادة كمية النقود المصدرة، وان زيادة الطلب الحكومي مع محدودية العرض الكلي، يؤدي إلى زيادة السعار بشكل تضخمي[2].

2 –**التضخم التكليفي:** يشاء هذا التضخم عندما يكون السبب في الارتفاع هو زيادة التكاليف، من زيادة أثمان خدمات عوامل الإنتاج، إلى ارتفاع الأجور، وبالتالي يحدث ما يسمي زيادة التكاليف الحدية علي الإيراد الحدي للإنتاجية .

وإذا كان هناك زيادة في الأجور مع وجود زيادة تقابلها في الكفاية الإنتاجية فلا يؤدي هذا بالضرورة إلى زيادة التكاليف، وفي الأخير يمكن القول أن التضخم التكليفي ينشأ من قبل البائعين، وأما التضخم ألطلبي فينشا من قبل المشتري[3].

وأنواع التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية: تتمثل في:

---

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق ذكره، ص56.

[2] مناف محمود قومان ، أسباب ونتائج التضخم الاقتصادي في سوريا قبل وبعد2011 مركز إدراك للدراسات ولاستثمارات ، طالب ماجيستر اقتصاد سياسي، معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة مرمر باسطنبول ، ص5.

[3] وضاح نجيب رجب، مرجع سابق ذكره، ص37.

أولا – التضخم السلعي: وهذا النوع من التضخم يصيب قطاع الصناعات الاستهلاكية، وهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار[1].

ثانيا – التضخم الربحي: وهذا النوع يصيب قطاع صناعات السلع الاستثمارية، ولكن يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة، بحيث تتحقق أرباح في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك ولاستثمار[2].

ثالثا – التضخم الرأسمالي: وهو تضخم الذي يحصل في قطاع الصناعات الاستثمار، ويعبر عن زيادة قيمة السلع الاستثمارية على نفقة إنتاجها، وبالتالي تحدث أرباح كبيرة في كل من القطاعين الاستهلاك ولاستثمار

رابعا – التضخم الداخلي: وهذا يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور الكفاية للعمال، حيث يقوم كينز بتقسيم السواق إلى قسمين أسواق السلع الاستهلاك، وأسواق سلع الاستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار تسود حالة التوازن في السوق، وفي هذه الحالة قد ينشأ التضخم الربحي، وعندما تتعادل نفقة إنتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع يحدث التضخم الداخلي[3].

خامسا – التضخم ألأجري: وهو تضخم الذي ينشا بسبب التوسع بزيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

سادسا – التضخم ألإنفاقي: وهو التضخم الذي ينشا بسبب الزيادة في الإنفاق العام والفردي، مما يؤدي إلى التضخم إنفاقي كبير يسبب عجز الميزانية العامة[4].

المطلب الثالث: طرق قياس التضخم

يقصد بقياس التضخم، هو قياس التغيرات في مستوى العام للأسعار سنويا أو شهريا وأن الأداة الشائعة الاستخدام لقياس التضخم، هي الرقم القياسي لأسعار المستهلك، فضلا عن ذلك فان هناك العديد من الطرق المستخدمة في قياس هذه الظاهرة وهي:

[1] غازي حسين عناية، مرجع سابق ذكره، ص58.

[2] احمد محمد أبو طه، مرجع سابق ذكره، ص80.

[3] جبوري محمد ، تأثير أنظمة الصرف علي التضخم والنمو الاقتصادي ، أطروحة دكتورا، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان ،2012- 2013 ص87.

[4]وضاح نجيب رجب، مرجع سابق، ص38.

أولا: الأرقام القياسية للأسعار

تعرف الأرقام القياسية للأسعار علي أنها عبارة عن متوسطات نسبية وزمنية للأسعار، وتعد لمختلف أنواع السلع او مجموعها معبرة عنها بوحدات نقدية لقياس وحدة الشرائية للأفراد

1-الأرقام القياسية هي أرقام زمنية:

حيث أن تطورات الأسعار تؤدي خلال فترة زمنية وبالتالي يمكن اعتبار هذا الأخير متغير أساسي ومن بين الصيغ المستعملة في الأرقام القياسية نجد:

- الرقم القياسي لأسعار الجملة يعكس مستوى معيشة الأفراد .
- الرقم القياسي لأسعار التجزئة يعتبر عن القوة الشرائية للمستهلكين .
- الرقم القياسي لنفقات المعيشة .

وفي الحقيقة هناك علاقة تعدي بين هذه الصيغ للأرقام القياسية فعندما يتحرك أي رقم قياسي فانه يحرك معه الأرقام الأخرى أي أن حركة هذه الصيغ هي حركة متوازية خاصة في الفترات التضخمية و مع ذلك نجد الاقتصاديين يختلفون في تحدي أفضل نوع يمكن استعماله في قياس القوة الشرائية للنقد بالنظر إلى اختلاف المستوى الذي تعكسه كل صيغة و لكن عموما يعتبر الرقم القياسي لنفقات المعيشة أهم مقياس في الفترات التضخمية، و فيما يلي عرض لأهم الأرقام القياسية[1]:

ا – صبغة لاسبيرس

الوزن في هذه الصيغة هو الكميات في سنة الأسس والصيغة الرياضية هي:

$$\mathbf{h} = \frac{\sum_{i=1}^{n} \mathbf{P_1 Q_0}}{\sum_{i=1}^{n} \mathbf{P_0 Q_0}} \times \mathbf{100}$$

حيث:

haspyres: الرقم القياسي**h**

سعر السلعة في سنة المقارنة:**P1**

سعر السلعة في سنة الأساس:**P0**

كمية السلعة في سنة الأساس: **Q0**

[1]صبحي تادرس قريصة، اقتصاديات النقود والبنوك، الاسكندرية،1995، ص296.

ب – صيغة باش

الوزن هنا عبارة عن كميات في فترة المقارنة مقدرة بأسعار سنة الأساس أي :

$$P\% = \frac{\sum_{i=1}^{n} P_i Q_i}{\sum_{i=1}^{n} P_i Q_o} \times 100$$

حيث

Peache : الرقم القياسي **P**

Qi: كمية السلعة في سنة المقارنة

ج _صيغة فيشر:

$p = \sqrt{p \times L}$ هو المتوسط الهندسي لصيغة باش ولاس بيرسحيث[1]:

F:FICHER
P:PEACHE
L:LASPPYRES

2 –الرقم القياسي الأسعار المستهلك :cpi

المقياس الاوسع انتشارا وشهرة للتضخم، وعليه، فان التغير الذي يحصل في لرقم القياسي لأسعار المستهلك هو الذي يؤثر او يقيس معدله

ويؤدي التضخم إلى تخفيض القيمة الحقيقية (القوة الشرائية) للوحدة النقدية مما يترك جملة من الآثار على كافة التعاملات ذات الطبيعة النقدية، وتحسب القيمة الحقيقية للوحدة النقدية من خلال نسب هذه الوحدة إلي القيمة المتضخمة لها في السنة المعينة، ويطلق علي هذا الرقم تسميات أخري منها: الرقم القياسي لأسعار المفرد للمواد الاستهلاكية والرقم القياسي لتكليفات المعيشة، وأن الهدف من إحتساب هذا الرقم هو تقدير الرقم مستوي الأسعار بالنسبة للمستهلك وذلك بتقدير التفسير في القوة الشرائية لوحدة النقد، وبالتالي تعديل المدفوعات النقدية علي السلع الأخرى بما يضمن ثبات قوتها الشرائية .....

ويعد قانون فيشر من أكثر القوانين استعمالا في مجال احتساب الرقم القياسي الأسعار المستهلك وصيغته كالتالي

[1] صبحي تادرس قريصة، مرجع سبق ذكره، ص297.

$$CPI = \sum \frac{P_1 Q_0}{P_0 Q_0} * 100$$

3-المخفض الأسعار الضمني gdp:

ويستخدم هذا المقياس المستوي العام للأسعار بالنسبة الي جميع السلع والخدمات التي تنتج داخل الاقتصاد، خلال مدة زمنية معينة، ويعد هذا المقياس اكثر شمولية لكونه يقيس تغيرات جميع أسعار السلع والخدمات، ويطلق عليه أيضا بالرقم القياسي لكل الأسعار، ولكنه يتأثر بالتغيرات السنوية لأساليب الإنفاق علي السلع والخدمات التي هي مدار اهتمام المستهلك، ويمكن ان يأخذ المخفض الضمني الصيغة الآتية:

الناتج القومي المحلي = الناتج القومي الاسمي/ المخفض الضمني للناتج القومي.

4–الفجوة التضخمية :GM

ويمكن قياس التضخم أيضا باستخدام فائض المعروض النقدي بالمعادلة الاتية

$$GM = \frac{\Delta M - M}{Q - \Delta Q}$$

حيث ان

GM: فائض العروض النقدي (الفجوة التضخمية)

M : عرض النقد.

Q : الناتج القومي بالأسعار الثابتة.

DM : التغير في عرض النقد.

DQ : التغير في الناتج القومي[1].

المبحث الثاني: نظريات المفسرة لتضخم.

إن نظرية التضخم المشتقة من التحليل الكينزية الذي احتواه كتابه الشهير "النظرية العامة في التوظيف والفائدة والنقود ".

يمكن أن نطلق عليها نظرية فائض الطلب فقد رفض كينزالأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود و سعر الفائدة و الادخار والاستثمار و قانون ساي و قام باستخدام أدوات التحليل الجزئي في الطلب و العرض على المستوى الكلي أين يتحدد المستوى التوازني لمستوى التوظيف و الدخل القومي الحقيقي بالطلب الكلي الفعال أي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي حيث الطلب الكلي

[1] مهدي سهر الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص137..

الفعال يعني المستوى التوازني للإنفاق القومي وعليه سيتم التطرق إلى مختلف النظريات من بينها تحليل في الفكر الكلاسيكي وكذا الفكر الحديث بالإضافةإلى التحليل في المدرسة النقدية.

المطلب الأول: التحليل الفكر الكلاسيكي لتضخم:

لقد استعان الفكر الكلاسيكي بالعوامل الكمية النقدية في تحليل هذا، باعتبار أن العامل الكمي يشكل أحد العوامل الهامة التي يستعان بها في تفسير الظواهر التضخمية، وعلىرأسها التضخمات في الأسعار، فقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود في بادئ الأمر لتحديد قيمتها بأنها من السلع الآخر، باعتبار أن النقود المعدنية سلعة من السلع كباقي المعادن، ولقد لعبت النظرية الكمية النقدية دورا رئيسيا في تغيير التقلبات في قيمة النقود، ومن تم تحديد قيمتها، وذلك كإحدى العوامل النقدية التي اعتمد عليها الفكر الكلاسيكي في تفسير هذه التغيرات والآثار الناتجة عنها، وتفسير الظواهر التضخمية وتحليلها وخاصة منتصف ق19إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى.

فالنظرية الكمية النقدية تقضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول، والتي في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية، فمن المفروض والدعائم التي ركزت عليها هذه النظرية في تحليلها لظواهر التضخمية، ومنها ارتفاعات الأسعار هي:

– كمية النقود هي العامل الهام، والفعال في التأثيرعلي حركات الأسعار، بمعنى آخر فان التغيرات الطارئة علي الأسعار إنما ترجع إلى التغيرات الحاصلة للكمية النقدية، وبنفس النسبة.

– تتناسب كمية النقود تناسبا طرديا مع الأسعار، بمعني انه إذا زادت الكمية النقدية المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة، وبنفس النسبة.

– تتناسب الكمية عكسيا مع قيمة النقود التي تمثلها، فهي العامل الرئيسي، والهام في التأثيرعلى القوة الشرائية للوحدة النقدية، بمعني انه إذا زادت الكمية النقدية المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود التي تمثلها.

– تتناسب كمية النقدية تناسبا طرديا مع الطلب علي السلع وعكسيا مع العرض، بمعني إذا ازدادت كمية النقود المتبادلة فانه يترتب عليه ارتفاع في معدل الطلب علي السلع، ونقص في العرض عليها [1].

– تفترض هذه النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج[2].

[1]غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص31.

– تفترض هذه النظرية أن هناك ثلاث عوامل رئيسية تؤثر في الأسعار وهي **كمية النقد – سرعة تداول النقدي – كمية المبادلات**.

علىأن كمية النقد، والتغيرات هي العامل الفعال، والرئيسي في تغيرات الأسعار، ولقد استعان المفكرون الكلاسيكيون في شرحهم لنظرية وتبيان دورها في التأثير على حركات لأسعار، وتحليل ظواهر التضخمية علي

ا – معادلة المبادلة (معادلة فيشر):

فإذا رمز إلى كمية النقد بm

سرعة التداول بv

وكمية المبادلات بk

ومستوي العام للأسعار بp

فتكون المعادلة علي الشكل التالي: $mV=pk$

أي أن:$P=mV/k$

والتي تعتبر من دعائم المذهب الكلاسيكي في تفسير التقليدي للظواهر التضخم، وجوهر الخطاء في هذه النظرية هو أن أصحابها يفترضون أن للنقود وظيفة واحدة وهي وسيط للمبادلات دون النظر إلى الوظائف الأخرى للنقود كاعتبارها أداة لاختزان القيمة[1].

2 –صورة الأرصدة النقدية للنظرية التقليدية (معادلة كامبردج)

تختلف صورة الأرصدة النقدية عن سابقتها من حيث تركيزها على الطلب على النقود، والتي تتحدد بناء على رغبة الأفراد وحاجاتهم إلى الاحتفاظ بكمية من الأرصدة النقدية في صورة نقود سائلة يحتفظ بها الأفرادلأغراض المعادلات وتأخذ معادلة كامبردج الصيغة التالية:

$M=p/yL$

M:تمثل كمية النقد (عرض نقود)

P:مستوى العام للأسعار

Yتمثل الدخل القومي الحقيقي لا على حساب

L:تمثل النسبة من الدخل الحقيقي للأفراد الذين يرغبون الاحتفاظ به في شكل نقود.

[1]غازي حسين عناية ، مرجع سابق ذكره، ص 32.

وتقوم هذه المعادلة علىاعتبارأن هناك نسبة من الدخل القومي الحقيقي الذي يفضل الأفراد الاحتفاظ به في صورة نقدية، وتفترض هذه الصورة أن الأسعار تتغير تبعا للتغير في العلاقة بين العرضالنقود والطلب عليها، ويتحدد التضخم وفقا لهذه الصورة بناء علي تغير في النسبة من الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في صورة نقود سائلة، حيث تؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وذلكنتيجة لتوجيه جزاء الأكبر من الدخول للأنفاق علي شراء السلع والخدمات، وعلى العكس من ذلك يؤدي ارتفاع تلك النسبة إلى انخفاض مستويات الأسعار، وذلك نتيجة لانخفاض الإنفاق على شراء السلع والخدمات في المجتمع التي تتميز بمحدوديتها وذلك نظرا لافتراض وصول الاقتصادإلىمرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير، نظرا لان جميع الموارد الاقتصادية والبشرية في المجتمع مستخدمة إلىأقصى طاقة ممكنة وبالتالي فمن غير الممكن زيادة الإنتاج في قطاع ما ألا علي حساب نقص في إنتاجية قطاع آخر[1].

وبناء عليما سبق وفقا لصيغتين السابقتين لنظرية الكمية لنقود، يتضح أن كليهما تبحثان في ظاهرة التضخم من خلال محاولة تفسير العلاقة فيما بين مستوى العام للأسعار وكمية النقود، وذلك على رغم من هذا الاختلاف طريقة التحليل، فبينما ركز معادلة فيشر على فكرة الإنفاق وسرعة تداول النقود، أي تركيزها على العوامل المرتبطة بعرض النقود وتأثيرها على كميتها ركزت معادلة كامبردج على تلك النسبة من الدخل القومي الحقيقي المحتفظ به في شكل سيولة نقدية أي تركيزها على العوامل التي يتحدد بموجبها الطلب علي النقود[2].

إلاأنه على الرغم من اختلاف طريقة البحث في كل من المعادلتين، فان ذلك لا يمنع من حدوث تقابل بين نتائجها وذلك من خلال تقابل بين عرض النقود والطلب عليها، وارتباطا ذلك بقيمتها، ومنه بالمستوى العام للأسعار، حيث أن زيادة الطلب على كمية النقود السائلة، أي زيادة نسبة النقود المحتفظ بها في صورة نقدية من شانها أن تؤدي إلى ارتفاع قيمة النقود، ومن ثم انخفاض المستوى العام للأسعار، وعلى الرغم من النتائج التي توصلت إليها نظرية كمية النقود من خلال معادلتيها ، واللتان توصلتا إلىأن المستوى العام للأسعار متغير تابع يتحدد نتيجة التغير في كمية النقد[3].

والتي تستند علي مجموعة من الافتراضات من بينها:

---

[2]–نبيل الروبي، نظرية التضخم، الطبعة الثانية، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية،1983، ص51.

[3]–احمد محمد صالح جلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة اليمن1990 - 2003،رسالة ماجيستر ، جامعة الجزائر، 2005 – 2006 ، ص40.

1 – أن النظرية الكمية للنقود تقوم علي اعتبار أن التغيرات في مستويات الأسعار المحلية تعتمد على التغيرات في كمية النقود، بمعنى أن الزيادة في عرض النقد، يترتب عليها زيادة في الطلب علي السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في حين يري الناقدون هذه النظرية بأنه ليس من الضرورة أن يؤدى تغير في كمية النقد إلى تغير في المستوى العام للأسعار، وبنفس النسبة، حيث قد تزيد كمية النقود دون إن يترتب علي ذلك زيادة في مستويات الأسعار، خاصة إذا لم يصاحب الزيادة في عرض النقد، الزيادة في الطلب علي السلع[1].

2 – يري مؤيدو نظرية كمية النقود بان كمية النقود هي العنصر الفعال في تحديد المستوى العام للأسعار وبنفس النسبة، في حين يري ناقدو هذه النظرية بان المستوى العام للأسعار هو الذي يحدد كمية النقود، والتي تتحدد تبعا لمقدار الحاجة إلى النقود وحجم النشاط الاقتصادي، أي أن تأثير المستوى العام للأسعار، ينعكس على كمية النقود، حيث أن الارتفاع في مستويات الأسعار يؤدي إلى زيادة سرعة التداول النقود، وبالتالي زيادة في كمية النقد[2].

المطلب الثاني: التضخم في الفكر الحديث:

يختلف تفسير التضخم في الفكر الحديث، من التفسير الذي ساد حول هذه الظاهرة في الفكر الكلاسيكي، ويري الاقتصاديون الفكر الحديث بأن الظاهرة التضخم لا ترجع إلى الزيادة في كمية النقود، حيث اعتمدواعلى تحليل مختلف العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي على اعتبار أن التغيرات في مستوى الدخل وتفسير أسبابها، يصاحبها تقلبات في مستوى العام للأسعار[3].

وقد اعتبر كينز في تحليل للتقلبات في مستوى العام للأسعار، علي دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي، كما استند علي تقلبات التي تحدث في الإنفاق القومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وذلك باعتباره عاملا هاما في التأثير علي مستوى العام للأسعار والتوظيف، مستعينا في ذلك بأدوات اقتصادية تحليلية كالمضاعف والمعجل، أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في مستوي العام للأسعار علي التفاعل بين قوي الطلب الكلي والعرض الكلي، وتقوم هذه النظرية علي عدد من الافتراضات تتمثل فيما يلي:

[1] غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2] احمد محمود صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص41 .

[3] نبيل الروبي ، مرجع سبق ذكره، ص59 .

1 – تفترض النظرية بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وان الوضع الاقتصادي في حالة توازن الكامل تحت مستوى العمالة الكاملة .

2 – إعطاء الأهمية للطلب المباشر على النقود، ودراسة علاقة الطلب على النقود بمستوى الإنفاق القومي، بما يمكن من تحديد العلاقة بين كل من مستوي الإنفاق القومي والدخل القومي.

3 – إن الدخل القومي يتحدد عند تعادل الادخار مع الاستثمار، كما إن سعر الفائدة يتحدد بناء على الطلب على السيولة وعرض النقود[1].

4- تري هذه النظرية ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي في حالة الانكماش، وذلك بخلق عجز في الميزانية في حالة التضخم من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات العمومية[2].

ويميز كينز بين مرحلتين رئيسيتين لتغير الأسعار :

1 – مرحلة التشغيل الناقص:

يفترض كينز أن الاقتصاد الرأسمالي الصناعي يعاني تعطل في قسم من موارد الإنتاجية القابلة لتشغيل وهنا عندما يزيد الإنفاق الكلي وليكن قيام الحكومة بزيادة إنفاقها العام يؤدي إلى زيادة الدخول النقدية و منه الإنفاق على الاستهلاك وهو ما يعرف بالمضاعف فعند مواجهة مرونة كبيرة لعرض عوامل الإنتاج القابلة للتشغيل تعكس الزيادات المتتالية في الدخول و الإنفاق نفسها في زيادة الإنتاج محدثة ارتفاع ضئيل في الأسعار و مع استمرار زيادة الإنفاق و اقتراب الاقتصاد القومي من مرحلة التوظيف الكامل فان الطلب لا يبقى يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور و يطلق على هذا النوع من التضخم ـ يظهر قبل وصول الاقتصاد للتوظيف الكامل ـ التضخم الجزئي , و هو لا يثير المخاوف بل يعيد حافزا لزيادة حجم الإنتاج في بعض الفروع[3].

2- مرحلة التشغيل الكامل:

في هذه الحالة تصل الطاقة الإنتاجية إلى أقصى حد في تشغيلها بالتالي فان زيادة الطلب الكلي لا ينجح في إحداث زيادة في الإنتاج و منه العرض الكلي للسلع و الخدمات أي أن مرونة العرض الكلي تساوي الصفر فزيادة الطلب الكلي تؤدي إلى خلق فائض في الطلب يعكس نفسه انعكاسا كاملا على الأسعار و

[1] احمد محمود صالح جلال، مرجع سابق ذكره، ص42.

[2] نبيل الروبي، مرجع سابق ذكره، ص59.

[3] صبحي تادرس قريصة، اقتصاديات النقود والبنوك، الإسكندرية، 1995، ص296.

هذا الارتفاع للأسعار سوف يستمر في الارتفاع طالما وجد فائض طلب يدفعها إلى مشكلة بذلك قوى تضخمية وهذه الأخيرة يطلق عليها كينز التضخم البحت .

لكن يرد على نظرية فائض الطلب الكينزية كمفسر للتضخم أنها تقوم على افتراضات مستمدة من واقع اقتصاديات الدول الرأسمالية الصناعية المتغيرة بقطاع صناعي ضخم أسواق عالية الكفاءة جهاز أثمان فعال ومن ثم فهذا التحليل يعكس حال البلاد المتقدمة عنه حال البلاد المتخلفة التي تعاني من قصور حجم طاقتها الإنتاجية وميول ناتجها القومي إلى الثبات مما يجعل نظرية الكمية أكثر تعبيرا عن واقعها.

المطلب الثالث: تحليل المدرسة النقدية لتضخم:

لقد أصبح أنصار النظرية المعاصرة لكمية النقود والذين يسمون بالنقديين بزعامة ميلتون فريدمان يشكلون قوة ذات نفوذ متنام ليس فقط في عالم النقد ومجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما والنقدية خصوصا في مختلف الدول المتقدمة نظرا لما تصفه هذه النظرية من علاج لمكافحة التضخم، ويظهر عموما أن هذه النظرية ترى بأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة و أن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بأسرع من نمو الإنتاج و أنه لا أثر للأجور و النفقة في رفع الأسعار كما لا تفترض وجود صلبين معدل التضخم و مستوى البطالة، ويتمثل جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان في كونها نظرية للطلب على النقود و هي تقوم على ركنين أساسيين :

1- المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود و بين الناتج القومي أو الدخل القومي.

2- الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية يعبر عنها التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو مقلوبها و يرى فريدمان أن دالة الطلب على النقود مرتبطة بمجموعة التغيرات تتمثل [1].

تكلفة الاحتفاظ بالنقود يعبر عنها ب $\frac{dp}{dt}\times\frac{1}{p}$

RB: تكلفة الاحتفاظ بالسندات

RS: تكلفة الاحتفاظ بالأسهم

YP : الدخل الدائم و نرمز له بالرمز

H:النسبة بين الثروة البشرية و غير البشرية ، العواملالتي يمكن أن تؤثر في تفضيل و أذواق المحتفظين بالنقود مقارنة بغيرها من الأصول ونرمز لها بالحرف U

[1] صبحي تادرس قريصة، مرجع سبق ذكره، ص296

وعليه فالدالة الطلب علي النقود عند فيردمانتأخذ الصيغة التالية :

$$\frac{M}{P} = F\left(R_B, R_S, \frac{dp}{dt} \times \frac{1}{p}, Y_p, H, U \right)$$

و يخلص فريدمان إلى أن أهم عامل محدد للطلب على النقود في المدة الطويلة هو الدخل القومي الحقيقي أي أن التغير في الأسعار في المدة الطويلة يساوي التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود , وهنا نستخلص أن مصدر الارتفاع التضخمي في الأسعار حسب النقديين يرجع أساسا إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن حجمه الأمثل (2) الذي يحقق الاستقرار في مستوى الأسعار .

و لعل أهمية هذه النظرية تعود إلى الظروف الاقتصادية التي سادت الدول الغربية في السبعينات و التي منها انتشار ظاهرة التضخم لركودي , و من جهة أخرى فشل السياسات المقترحة من طرف أنصار الاتجاه الكينزي في معالجة التضخم .

من الناحية التقييمية لنظرية الكمية في ثوبها الجديد نجد :

1- تحليل فريدمان يمثل خليطا من أفكار كينز في تحليله للطلب على النقود في نظريته العامة و تحليل ميكس في مقالته الشهيرة عام 1935 .

2- النظرية النقدية المعاصرة مع صورتها التقليدية أكثر عمقا في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود و الأسعار و أكثر واقعية في تفسير القوى التضخمية في البلاد المتخلفة و أكثر صلاحية في هذا المجال من النظرية الكينزية .[1]

[1]صبحي تادرس قريصة، مرجع سبق ذكره، ص296.

المبحث الثالث: أسباب وأثار وطرق معالجة التضخم الاقتصادي.

تبنت الجزائر السياسة التوسعية مبنية على سياسة التخطيط، وكان هدف هذه السياسة هو النمو الاقتصادي، لتشغيل والتوازن الخارجي، إلا أن ارتفاع المستويات العامة للأسعار وأبرز الازمات وما خلفته من أثار غير مباشرة على الجزائر ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية وسنتطرق إلى اهم أسبابه وكذا اثأربالإضافة الى طرق المعالجة.

المطلب الأول: أسباب التضخم.

ينقسم التضخم من حيث أسبابه إلى نوعين رئيسين، هما **تضخم جذب الطلب، وتضخم دفع التكاليف،** ويضاف إليهما نوع ثالث وهو **التضخم الهيكلي،** الذي يفسر أسباب جذب الطلب ودفع التكاليف من خلال العوامل الهيكلية المؤدية إليهما.

1 –التضخم بسبب جذب الطلب

يفترض في هذه الحالة مرونة الأسعار، بحيث ترتفع مع الزيادة في الطلب، ويعرف التضخم بسبب جذب الطلب علىأنه ارتفاع مستوي العام للأسعار نتيجة إفراط الطلب على السلع والخدمات(في مقابل عدم تمتع الجهاز لإنتاجي بالمرونة الكافية)، سواء كان هذا الطلب ناتجا عن الزيادة الإنفاق على الاستهلاك أو على الاستثمار كما قد يكون سبب التوسع في إنفاق القطاع الخاص أوالإنفاق الحكومي.

فعلي سبيل المثال، تؤدي زيادة النفقات الحكومية والدين العام على عجز الموازنة العامة لدولة، مما يترتب عليه اللجوء الدولة إلي وسيلة من الوسائل التالية:

ا –إصدار نقدي جديد، وذلك بخلق كمية إضافية من النقود (من خلال الاقتراض من البنك المركزي)، وتخلق معها زيادة في الطلب، دون زيادة في العرض، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ب –خلق كمية إضافية من النقود عن طريق الإقراض من النقود أو الودائع بالبنوك التجارية (الائتمان)، وبالتالي خلق وسائل للدفع يكون لها آثار سلبية على الإصدار النقدي الجديد[1].

ويحدث هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع، أكبر من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات.

[1] احمد محمد عادل عبد العزيز، الفائدة والتضخم، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2011 ، ص 28 -32.

2 –التضخم بسبب دفع التكاليف:

يعرف التضخم دفع التكاليف بأنه التضخم الناشئ بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وترجع هنا الظاهرة إلىأن ارتفاع في الأسعار يكون ناتجا عن زيادة نفقات عناصر الإنتاج، دون أن يكون هناك تغييرا في الطلب وعنصر الإنتاج الذي يمثل تكلفة متزايدة هو عنصر العمل، وبعبارة أخريأن زيادة في النفقات الإنتاج ترجع في الغالب إلى زيادة معدلات الأجور، أي رغبة العمال في زيادة دخولهم[1]. بالإضافة إلى تركيز القوة الاقتصادية في أيدي الشركات متعددة الجنسيات والاتحادات الكبيرة، فهذه المؤسسات قادرة علي زيادة الأسعار، ولأجور من خلال ممارستها لقوى احتكار الشراء والبيع من غير استطاعته المحتكر أن يزيد من الإنتاج ورفع الأسعار في أن واحد، وعندما يقلل الإنتاج ورفع الأسعار يكون الضرر مزدوجا، لقلة السلع وارتفاع الأسعار والمزيد من التضخم[2].

3-التضخم بسبب العوامل الهيكلية:

هو الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي وبالقوانين الموضوعية المنظمة للنشاط الاقتصادي داخل هذا النظام، والهيكل الاقتصادي يتمثل في مجموعة العلاقات والنسب الثابتة والتي تعتمد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق الاقتصادية، والتي ترتبط بعملية إنتاج وتوزيع الدخل الموارد المادية داخل المجتمع، وبالتالي يمكن تفسير التضخم من خلال بعض اختلالات الهيكلية التي من ضمنها ما يلي:[3]

1 – طبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج الموارد الأولية.

2 – جمود الجهاز المالي الحكومي.

3 – ضالة مرونة عرض المنتجات الغذائية.

4 – عجز حصيلة لنقد الأجنبي.

5 – الاختلال التي تولدها عملية التنمية خاصة في مراحلها الأولي.

6 – الاختناقات الناشئة عن عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين القطاعات المختلفة، التفاوت الكبير في معدلات النمو لهذه القطاعات.

[1] زينب عوض الله، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الثالثة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003 ، ص258.

[2] احمد محمد عادل، مرجع سابق، ص 35،

[3] زينب عوض الله، مرجع سابق، ص258 _259.

يمكن القول بأن التضخم الهيكلي يمكن تصنيفه علىأنه تضخم من جانب الطلب أو من جانب العرض ولكن من خلال أسباب والعوامل الهيكلية، ويترتب علي ذلك كون التضخم ظاهرة غير مستقرة فيتسارع من تلقاء نفسه(ظاهرة القصور الذاتي لتضخم)، إذا لم يواجه بسياسات مناسبة .

كما تجدر الإشارة إلى انه قد تواجه الآليات السابقة دون رفع الأسعار، عندما تتدخل الدولة في تحديد الأسعار، ونكون أمام نوع من التضخم يدعي تضخم مكبوت[1].

كما يري بعض المحللين الاقتصاديين بان أهم العوامل التي تولد عنها الضغوط التضخمية فلي الجزائر يمكن حصرها في الأسباب التالية :

1– التوسع في مكونات الإنفاق الكلي المحلي من خلال التزايد المستمر في الاستهلاك الخاص، العام والإنفاق الاستثماري.

2– الزيادة في التكاليف الإنتاجية.

3– التوسع النقدي غير المراقب ودور المديونية الداخلية وعجز الميزانية في تفاقمه،وفيما يلي سنتطرق إليها بالتفاصيل وتحليل من خلال بيانات المتوفرة .

1– توسيع الإنفاق الكلي في الجزائر:

إن من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحلالتي مر بها الاقتصاد الجزائري هي السياسات التوسعية في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمد، ويشكل قطاع الإجراء الجزاء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد، ومنه تكون الأجور العنصر الأكثر أهمية في تحديد المستوى للطلب الكلي، حيث أن تكون زيادة في هذه الأخيرة يكون لها الأثر المباشر علي مستوى الأسعار السائدة في الاقتصاد، وذلك نظرا لوجود فترات تأخير ما بين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا، وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتطلب مدته زمنية طويلة حتى يتكيف مع الطلب الجديد، وفي اغلب الأوقات يكون هذا التجاوب ضعيفا إن لم يكن سلبيا في الحالات الأخرى، وفي هذه الحالة يتم اللجوء للاستيراد، وهو ما قد يتطلب فترات تأخير أخري.

1 – 1 التوسع في الاستهلاك العام والخاص: رغم تقلص حجم النشاطات التي تدخل فيها الحكومة في السنوات الأخيرة، إلا أن الرقم القياسي للاستهلاك الحكومي يتزايد من سنة إلي أخري، وهذا ما يعكس لنا دور الحكومة الجزائرية في النشاط الاقتصادي من خلال مساهمتها في توسيع الاستهلاك العام، وعلي الخصوص

[1]احمد محمد عادل، مرجع سابق ذكره، ص36.

بعد إبرام اتفاقية التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي في ماي 1995م، إلا أن حجم الأزمة الأمنية والظروف التي تطلبها من إنشاء اقامات خاصة وشروط الاحتراز الأمني كان لها دور رئيسي في تزايد حجم الاستهلاك العام، بالإضافة إلى النشاطات التقليدية الأخرىللحكومة، وهذا يجب ان لا ننسي لعملية التخفيض الكبيرة في قيمة العملة من دور في التضخم هذه الأرقام[1].

1 – 2 توجيه الاستثمار الإجمالي لمشاريع غير إنتاجية:

خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة تركزت اغلب الاستثمارات في الجزائر على المشاريع ثانوية، حيث كانت أغلب الأموال الموجهة للاستثمار يستحوذ عليها قطاع المحروقات الذي له علاقة مباشرة بالسوق الخارجية، ويكون هذا على حساب المشاريع ذات الطبيعة القاعدية أوالإنتاجية على العموم، التي كانت الأموال الموجهة إليها لا تزيد عن الثلث من مجمل الإنفاق المحلي في الاقتصاد الوطني.

2– الزيادة في التكاليف الإنتاجية:

إن من أهمأسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوي الإنتاجية، وهذا ما يدفع نحو الارتفاع وخصوصا في الحالات التي لا يكون فيها ثمة قيود سعريه علي المنتجات النهائية، حينما يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافيةإلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية علي الأسعار، وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية، وغير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل الإنتاجية العامل البشري، إنتاجيةالأصول الثابتة وإنتاجيةالأراضي وغيرها.

3– التوسع النقدي غير المراقب والعجز في الميزانية :

في الكثير من الحالات تكون النقود وسيلة التغذية وازدهار الاقتصاد،لكن لها في بعض الأحيان تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة، وهذا ما جاء علي لسان berger pierre عندما قال"النقود للاقتصاد مثل الأكسجين للحياة تقوم بحق البيئة الاقتصادية إذا وجدت بإفراط"، ولقد تطلبت السياسة التنمية في الجزائر مع بداية السبعينيات من القرن الماضي أموالا باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء للاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية، -وتوسع الإصدار النقدي حتى بدون مقابل من ذهب وعملة

[1]سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر،رسالة ماجيستر، جامعة ورقلة، 2006-2005، ص254_255

صعبة_ وهذا ما أدي إلي زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي من شانه أن يدفع الأسعار نحو الارتفاع[1].

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للتضخم

أن التضخم يمكن أن يوافقا وتنجم عنه العديد من الآثار، بعضها ما يعتبر إيجابي، وبعضها ما يمكن إن يكون سلبيا، وهذه الآثار مدي كونها إيجابية أو سلبية تختلف من حالة لآخري، ومن دولة لآخري، ومن وقت لأخر، وهو الأمر الذي يفرض ضرورة دراسة وتحليل هذه الآثار من اجل تعزيز ما هو إيجابي فيها، وتقليل ومعالجة ما هو سلبي منها، والتي يتمثل بعضها في ما يلي:

1 –أثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الحقيقي:

التضخم النقدي يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل، حيث تستفيد بعض فئات المجتمع، في حين يضار البعض الأخر، فالتضخم النقدي يؤدي إلى خفض القوة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة، مثل الموظفين، وأرباب المعاشات، والفئات الفقيرة، ويوجه عام تلك الفئات التي تستطيع أن تحسن نفسها من التضخم، أي التي تعجز عن الزيادة دخلها بما يتماشى مع الزيادة في الأسعار، وتكون هذه الفئة اشد الفئات تضررا بالتضخم النقدي.

وبناء على ذلك ترتب على انخفاض قيمة النقود (ارتفاع الأسعار) تدهور المركز الاقتصادي لهذه الفئات ذات الدخول النقدية الثابتة، إذا ينخفض مقدار ما يمكنهم شراؤه بدخولهم المحدودة من السلع والخدمات، بالعكس، تتحسن مراكزهم بارتفاع قيمة النقود (انخفاض الأسعار) لتمكنهم من شراء كمية اكبر من السلع والخدمات[2].

2 – تدني كفاءة العملة في قيامها بوظائفها

فمن المتعارف عليه أن للنقود وضائق فنية أربعا، وسيط في المبادلة ، مقياس للقيمة ، مخزن للقيم، ووسيلة للمدفوعات الآجلة، ومن الملاحظ أن كل هذه الوظائف على درجة كبيرة من الأهمية في ظل اقتصاد نقدي، إذاأن تحقق هذه الوظائف علي الوجه الأمثل يعد احد الشروط الضرورية لعمل مثل هذا الاقتصاد بكفاءة عالية، ومما يلاحظ كذلك أن هذه الوظائف أو على الأقل الثلاث الأولي من بينها قدر كبير من التلازم، يعني أن قيام الشيء بوظيفة منها يستدعي عادة قيامه ببقية الوظائف، ومن ثم فانه

[1] رؤي اقتصادية، مجلة دورية اكاديمية محكمة ومتخصصة، جامعة الوادي، العدد السابع ،2014، ص45.

[2] احمد محمد احمد ابو طه، مرجع سبق ذكره، ص134_137.

من الصعب قبول مقولة : إن النقود تفقد وظيفتها كمخزن للقيم وتظل تمارس بقية الوظائف مثلا، ومن المتعارف عليه أن التضخم يجعل النقود لا تؤدي تلك الوظائف بكفاءة، وكلما اشد كلما فقدت النقود أهليتها بوظائف.

3 –اختلال العلاقات التعاقدية

من أثار التضخم النقدي أنه يفضي إلىالإضرار بالعلاقات التعاقدية السابقة له، لاسيما إذا كان التضخم النقدي غير متوقع، أو كان معدله مرتفعا

فعقود المدينات مثلا تختل بسبب التضخم النقدي الذي يؤدي إلي انخفاض القيمة الحقيقية للديون المستحقة، فيخسر بذلك الدائنون، حيث إن الذي يرده المدينون اقل مما أخذوه قيمة، إن وان ساواه في العدد، فينشا بذلك إشكالات كثيرة ومنازعات بين المتعاقدين.

4 –التضخم وميزان المدفوعات

يمارس التضخم تأثير على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الصادرات والواردات وعلي حركة رؤوس الأموال،إذاأن التضخم يعني ارتفاع أسعار السلع المحلية، فتقل قدرتها على المنافسة السلع الأجنبية سواء في الداخل الأسواق المحلية نفسها أو في الأسواق الدولية،فحينما تصبح أسعار السلع المحلية اعلي نسبة من أسعار السلع الأجنبية، يقبل الأفراد في داخل الدول على شراء السلع الأجنبية، وبالتالي تزداد الواردات.

وفي نفس الوقت يؤدي ارتفاع أسعار السلع المحلية إلىإضعاف قدراتها على المنافسة في الأسواق الخارجية، فتقل الصادرات،يترتب علي زيادة الواردات ونقص الصادرات عجز الميزان التجاري الدولة ومن ناحية أخري يؤدي ارتفاع الأسعار وتدهور قيمة النقود، ومن ثم انخفاض قيمة العملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية إلى هروب رأس المال إلى الخارج، بحث عن استقرار والأمان، وهكذا يؤدي التضخم بصفة عامة إلى عجز ميزان المدفوعات، والعجز في ميزان المدفوعات إلى الاستهلاك مواردها من النقد الأجنبي واحتياطاتها النقدية الدولية.

5 –تدني كفاءة الاقتصاد القومي

إن التضخم يشوه هيكل الاستثمارات بحيث ينحاز إلىأشكال غير مفيدة لكنها ذات وقاية عالية من أثار التضخم، كما انه يقلل من أحجامه ومجالاته، لما يحدثه من تأثير السلبي على كل من التكاليف وتقديراتها وكذلك إيراداتها، ثم انه يقلل من المدخرات التي هي مصدر التمويل الحقيقي للاستثمارات كذالك فانه سيئ

ويشوه من تخصيص الموارد حيث يحول دون الجهاز الأسعار وإرسالالأشرات الصحيحة لمتخذي القرار الإنتاجي والاستهلاكي.

6–أثر التضخم على الادخار والاستثمار

يؤدي التضخم إلى تخفيض حجم المدخرات الاختيارية الممكنة في ظل استقرار النقود، كما انه سيؤدي إلى سوء استخدام المدخرات الإجبارية، مما يؤثر في معدل النمو الاقتصادي، وبالأخص في ظل أوضاع البلدان النامية، كما يؤدي التضخم أيضا إلىالتأثير السلبي على الاستثمار وأنماطه، واتجاه المستثمرين الي الامتناع عن الاستثمار الداخلي، والتوجه نحو الاستثمار الداخلي، والتوجه نحو الاستثمار في الدول التي تتمتع نقودها بنوع الاستقرار[1].

7–**التضخم والإنتاج:** يمارس التضخم أثارا ضارة علىالإنتاج من خلال تأثيره علىالألداء الوظيفي لمختلف عناصر البناء الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

- إن التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع أسعار بعض السلع بنسب أعلي من نسب ارتفاع بعض الأخر، يؤدي إلى اختلال في الأسعار النسبية، ومن ثم تدهور كفاءة جهاز الثمن في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية.
- إن ارتفاع أسعار السلع بنسب متفاوتة، من شانه تزايد معدلات الأرباح بنسب متفاوتة كذلك في القطاعات الاقتصادية المختلفة المنتجة لهذه السلع.

وينتج عن ذلك أن تصبح القطاعات الأوليأكثر ربحية قادرة علىالنمو السريع، في حين تقل قدرة القطاعات الثانية الأقل ربحية على النمو، وبهذا يحدث نوع من النمو غير متوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بسبب التضخم.

8–**ارتفاعالأسعار والكتلة النقدية المتداولة:**يترتب علي ارتفاع معدلات التضخم ارتفاع في أسعار الموارد الاستهلاكية، وان أولي الفئات المتضررة بهذا الارتفاع هم أصحاب الدخول المحدودة، فضلا عن وجود الكتلة نقدية كبيرة متداولة في السوق وقد تكون هذه الكتلة محصورة بين أيدي مجموعة صغيرة لتشكل نسبة ضئيلة جدا من سكان، مما يعكس أثار الاقتصادية السلبية علي المستويات المعاشة لسكان .

[1]احمد محمد احمد أبو طه، مرجع سبق ذكره، ص 141_142.

9– **الحد من الصادرات إلى الأسواق الدولية**: إن زيادة معدلات التضخم مؤدي إلى انخفاض من القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الأسواق الدولية، وهذا السبب زيادة المدفوعات مقابل انخفاض الإيرادات، بالتالي حصول عجز في الميزان التجاري.

10– **ازدياد معدلات التضخم**: يؤدي إلى خفض القيمة الشرائية للنقد، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على رؤوس الأموال لتمويل المشروعات المقترحة وزيادة الطلب علي رؤوس الأموال، يؤدي إلي ارتفاع أسعار الفائدة .11–**يؤدي التضخم إلي زيادة أسعار الفائدة**: وتبعا لذلك تزداد أرباح مشاء الأعمال وتنخفض هذه الأرباح بانخفاض معدلات الفائدة، حيث يتم تمويل الموجودات بإصدار سندات مديونية، في حين التسري هذه الخصائص في عدد من المشروعات الصناعية في الاقتصاديات ذات التضخم المنخفض، بل يحصل ذلك في الاقتصاديات ذات معدلات العالية للتضخم، إذ يسبب ارتفاع التضخم ارتفاعا في الإيرادات ومعدلات الفائدة[1].

12-**إنه يحد من عملية الائتمان التجاري والاجتماعي**: ولا يستغني مجتمع معاصر عن مثل تلك العمليات، وفي الوقت ذاته يفتح شهية الحكومات للمزيد من المديونية بما لذلك من أثار سلبية، وفي كلمة إن التضخم يزعزع كل من قاعدتي الكفاءة والعدالة، تلك القاعدتان اللتان يهتم يهما لإسلام غاية الاهتمام، ومن ثم فان التضخم إذا كان مكروها لدي الاقتصاد الوضعي، فانه اشد كراهة لدي الاقتصاد الإسلامي.

ب-**أثر التضخم النقدي على الأفراد والمجتمع والأخلاق**: إن التضخم له أثار خطيرة على الفرد والمجتمع والأخلاق، وقد نبه الفقهاء مذ القدم إلى أضرار هذه الظاهرة ومساوئها، وسيتم التطرق إلى ثلاث جوانب أثر التضخم النقدي على الأفراد وعلى المجتمع وعلى الأخلاق.

1– **أثر التضخم النقدي على الأفراد**: أما عن أثار التضخم النقدي على الأفراد فالمتضررين هم:

أولا: أصحاب الدخول الثابتة مثل الموظفين والعمال ومستحقي الإعانات ونحوهم.

ثانيا: مؤجر والدور والمحلات والعمارات ونحوها.

ثالثا: أصحاب الديون المؤجلة الذي تتآكل من غيرهم، وإلا فجميع أفراد الشعب متضررون بسبب ارتفاع الأسعار وانقصا قيمة النقود، وانهيارها وتدهورها.

رابعا: يؤدي التضخم النقدي إلى إعادة توزيع الدخل فرديا وقوميا بصورة عشوائية وتنتفي معه أسس العدالة، أو تتضاءل، وفي تقرير الوزارة التخطيط المصرية جاء فيه، "إن التضخم قد أدي إلى امتصاص القوة

[1]احمد محمد احمد ابو طه، مرجع سبق ذكره، ص143_145.

الشرائية من الطبقات ذات الدخل الثابت وتحويلها إلى صورة أرباح وفوائد لدي كبار التجار، وإن خطر مضاعفات التضخم هو إن القوة الشرائية لدي الجماهير العريضة قد تم امتصاصها بالفعل.

2– **أثر التضخم النقدي على المجتمع**: التضخم النقدي كما له أثار اقتصادية فله أيضا أثار اجتماعية، لأنه يعيد توزيع الدخل القومي، بين طبقات المجتمع بطريقة غير عادلة فالمتضرر منه هم بالدرجة الأولي أصحاب الأجور الثابتة والمحدودة الذين تتدهور دخولهم لكونها ثابتة في اغلب الأحيان، وتغيرها يحدث ببطء شديد وبنسبة اقل من نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار[1].

كما إن المدخرين الأصول مالية، كالودائع طويلة ألمدي بالبنوك، كثيرا ما يتعرضون جراء التضخم لخسائر كبيرة بسبب التآكل في القيمة الحقيقية، بينما تحظى المدخرات في الأراضي والعقارات والمعادن الثمينة بالفائدة، فالتضخم يلعب دورا كبيرا في التغيرات الاجتماعية، ليس على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل على صعيد الأبعاد الاجتماعية من حيث التمايز الاجتماعي والتغير في القيم ،تأثير علي الشرائح المتوسطة التي هي كانت أكثر عدد لتقل بسبب التآكل المطرد في مستويات معيشتها، وتلحق معظمها بالطبقة الفقيرة أو المعدمة، مما يعتد بأزمة حادة تمس جوهر الاستقرار والسلام الاجتماعي.

3 – **أثر التضخم النقدي على الأخلاق**:

التضخم النقدي له أثر سلبي علىالأخلاق، لأنه يؤدي إلى انتشار الفساد الاجتماعي والإداري، وتدهور قيمة العمل والإنتاج، مع ثبات مرتب موظفي الدولة، فإنهم سيلجئون في الغالب إلى تأمين حاجاتهم المادية عن طريق استغلال وظائفهم، فيقدمون خدمة مشروعة أو غير مشروعة عن طريق الرشوة.

ا -**أثر التضخم النقدي على قيمة النقود**:

للنقود قيمتان:إحداهما قيمة حقيقية، وهي عبارة عن القوة الشرائية لها، أي إن كمية السلع أو الخدمات التي يمكن أن تبادل بها في الأسواق، وهي ما يطلق عليه البعض القيمة التبادلية للنقود، وأما الأخرى – فهي القيمة النقدية أو الاسمية، وهي القيمة المسجلة، أو الرقم المكتوب على النقد مثل خمسة أو عشرة ,,,,,. فهذه قيمة اسمية للنقد، وهي ثابتة لا تتغير.، وتتوقف العلاقة بين القيمة الحقيقية للنقود والقيمة الاسمية على نوع النقد نفسه، فهناك نوعان من النقود، نقود خلقية، ونقود اصطلاحية، فأما النقود الخلقية هي النقود المأخوذة من الذهب والفضة، أي الدنانير أو الدرهم، فهي النقود بالخلقة، حيث يتعامل بها على أنها أثمان بطبعها.

[1]احمد محمد احمد ابو طه، مرجع سبق ذكره، ص 146.

ب –اثر التضخم النقدي علي النقود الورقية

الأوراق النقدية نقود تعارف الناس علي جعلها وحدة للحساب ووسيطا لتبادل، وهي نقود ائتمانية تكسب قوتها الشرائية لا من ذاتها، بل من اعتبارات أخري لا تعلق بمادتها أصلا

ولقد نتج عن تغيرات قيمة النقود الورقية مشكلة عويصة تتعلق بالأفراد و الجماعات في اغلب الدول المعاصرة، تعرف بالتضخم، حيث لضعف القوة الشرائية نقود الورقية سنة بعد أخري[1].

المطلب الثالث: وسائل معالجة التضخم

من أجل معالجة التضخم تستخدم الدولة عادة السياسات الكلية التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام، سوف نقتصر في هذا الجزاء على إعطاء لمحة بسيطة عن كيفية علاج التضخم باستخدام السياسات المالية والنقدية، فتحقق استقرار الاقتصادي يعني تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي في ظل استقرار في الأسعار والتوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، بالرغم من انه قد يحدث تضاربا في تحقيق هذه الأهداف في أن واحد، كان تهدف إلى تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي في ظل الاستقرار الأسعار ثابتا إنما ارتفاعه بمعدلات مقبولة[2].

أدوات السياسة المالية التي تستخدم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي هي:

1– الإنفاق العام والضرائب: حيث تقوم الدولة في حالة التضخم بزيادة الضرائب أو تخفيض الإنفاق العام، وقد تستخدم الوسيلتين معا إذا دعت الحاجة، ولهذه السياسة أثر في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات بفعل تأثير الضرائب والإنفاق العام.

بحيث تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوطات التضخمية في الاقتصاد، حيث أن ظهور البوادر التضخمية الناجمة عن الزيادة في حجم الطلب الكلي علي السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، نظرا لبلوغ الاقتصاد مستوي التشغيل الكامل، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، حيث أن كل زيادة في الطلب لا يقابلها زيادة مناظرة في انتاج السلع والخدمات، ولذا تلجا الحكومة إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضرائب الحالية او فرض ضرائب جديدة، وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لدي الأفراد[3].

---

[1] احمد محمد احمد أبو طه، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[2] بسام الحجار وعبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، الطبعة 1 ،2010، دار النهضةاللبنانيللدارسات ، بيروت ، ص76.

[3] احمد محمد صالح جلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية1990-2003، رسالة ماجستير، الجزائر، 2005-2006، ص66.

2–**سياسة التسعير الجبري**: بحيث تقوم الدولة بوضع حد أقصي أو أدني للأسعار في حالة التضخم من أجل التأثير على الأسعار، كما يمكن استخدام نظام التقنين، والبطاقات التموينية لتأثير على حجم الاستهلاك وبالتالي طلب الكلي.

3– **سياسة الحذر من استيراد السلع الكمالية**: وذلك عن طريق وضع حد اعلي للأجور، وحد أدني للأجور كل ذلك من أجل التأثير على الطلب الكلي ومحاولة الحد من التضخم.

4– **سياسة الحد من استيراد السلع الكمالية**:وذلك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي علي السلع الكمالية حيث تقوم الدولة برفع التصرفة الجمركية علي الاستيراد هذه السلع وأحيانا تقوم بمنع استيراد هذه السلع نهائية.

5 – **سياسة تشجيع الادخار الموجه نحو الاستثمار**: تهدف هذه السياسة إلي تقليل حجم الإنفاق الحكومي،ومحاولة توجيه المدخرات نحو الاستثمار مما يؤدي إلي زيادة الناتج القومي إلي العرض الكلي مما يساعد في تخفيض الأسعار وإعادة القوة الشرائية للنقود[1].

ب - إجراءات السياسة النقدية للحد من التضخم:

تباشر السياسة النقدية تأثيرها في مكافحة الضغوط التضخمية، والحد من أثارها والعمل على تحقيق استقرار نسبي في مستويات الأسعار المحلية من خلال مجموعة من الوسائل المرتبطة أساسا بإدارة وعرض واستخدام النقود في الاقتصاد القومي، وتختلف أدوات السياسة النقدية وتأثيرها تبعا لتطور الاقتصادي للدولة، وتطور النظم المصرفية وحجم المعاملات في أسواقها المالية، ومدي استقلاليتها بالبنوك المركزية وتقسم وسائل السياسة النقدية إلي وسائل، كمية وأخري نوعية ونذكر منها ما يلي:

1– سعر إعادة الخصم: يعرف سعر إعادة الخصم هو الفائدة الذي يتقاضاها البنك المركزي من البنوك التجارية عند الإقراض أو طلب إعادة خصمها لديها من أوراق تجارية.

وتتضح فعالية سياسة سعر إعادة الخصم من خلال التأثير رفع سعر إعادة الخصم او تخفيضه بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ففي حالة حالات التضخم الناتج عن إفراط في الطلب علي السلع والخدمات، نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع في الاقتصاد بصورة تزيد عن المستوى الطبيعي، مما يجعل من تدخل البنك المركزي أمرا ضروريا، وذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الحصول علي السيولة النقدية الإضافة اللازمة لزيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية، مما يؤدي إلي التقليل

[1]محمود الوادي ، وآخرون ، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2007، ص 301- 302.

من مقدرة البنوك التجارية علي خلق الائتمان، وذلك نظرا لارتفاع سعر الفائدة الذي تتقاضاه البنوك التجارية من عملاتها، كفوائد مقابل القروض المقدمة لهم ، مما يدفع بعملاتها إلي عدم الإقبال علي الإقراض او خصم أوراقهم التجارية نظرا لارتفاع تكاليفها ، وبالتالي التقليل من مقدرة البنوك التجارية علي خلق الائتمان، والذي ينعكس في صورة تقليل حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وبما يساهم في تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات، والعمل علي التقليل من حدة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، كم تستخدم سياسة سعر إعادة الخصم لعلاج حالات الانكماش الذي يسود الاقتصاد، وذلك من خلال قيام البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم علي القروض والأوراق التجارية المقدمة من البنوك التجارية، الامر الذي يؤدي الي تخفيض أسعار الفائدة علي القروض التي تقدمها البنوك التجارية لعملاتها، مما يعمل علي زيادة حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وبالتالي زيادة حجم الطلب علي السلع والخدمات، وبما يساهم في إعادة التوازن إلى الاقتصاد واستغلال الطاقات العاطلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي[1].

2 – عمليات السوق المفتوحة: ويقصد بها قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير علي كمية النقود المتداولة والتأثير في مقدرة البنوك التجارية علي خلق الائتمان وتلعب البنوك التجارية دورا أساسيا في التأثير علي حجم النشاط في الاقتصاد الوطني من خلال الائتمان الذي تقدمه للأفراد ومؤسسات الأعمال[2].

وتتوقف فعالية هذه السياسة على مدي تأثير البنك مركزي في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية و بالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد، حيث يلجأ البنك المركزي إلي استخدام هذه الوسيلة لمعالجة حالات التضخم والكساد التي يعاني منها الاقتصاد، ففي حالة التضخم نتيجة زيادة في حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، وزيادة الاحتياطيات النقدية التي تحوز ها البنوك التجارية، والتي تمكنها من زيادة مقدرتها علي خلق الائتمان، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية والتجارية التي بحوزته، وذلك بهدف تخفيض الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وإنقاص حجم وسائل الدفع في الاقتصاد، والتي تؤدي بدورها إلى الحد من مقدرة البنوك التجارية علي خلق الائتمان[3].

غير أن فعالية سياسة السوق المفتوحة كأداة هامة تستخدمها البنوك المركزية في الرقابة على

[1] غازي حسين عناية مرجع سبق ذكره، ص 125، 126.

[2] مجيد ضياء، مرجع سبق ذكره، ص 264- 265.

[3] احمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص68.

الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية لعملاتها، يتوقف على وجود أسواق مالية تمتاز بتطورها وكبر حجم التعامل فيها، وكذا الاعتماد على جهاز المصرفي في تسوية التعاملات المالية[1].

3– سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:تعبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن تلك النسبة من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدي البنك المركزي كاحتياطي قانوني قابل للتعديل بالزيادة او النقص بحسب الظروف الاقتصادية السائدة، وتستخدم هذه الوسيلة بهدف الزيادة او الحد من مقدرة البنوك التجارية علىخلق الائتمان ومنح القروض لعملائها وذلك برفع او خفض نسبة الاحتياط القانوني، وتلجا البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، وتلجا البنوك المركزية لاستخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، من خلال تخفيض كمية النقد المتداول، حيث تعتمد البنوك المركزية إلى رفع نسبة الاحتياطي القانوني علي الودائع لدي البنوك التجارية، وذلك بهدف تخفيض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وتخفيض حجم وسائل الدفع في الاقتصاد[2].

[1]نبيل الروبي، مرجع سبق ذكره، ص 433.

[2]احمد محمد صالح الجلال، مرجع سبق ذكره، ص69.

الخلاصة:

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى ماهية التضخم الاقتصادي وكذا أهم أنواعه، والتي من بينها التضخم من حيث قوته وتضخم من خلال تدخل الدولة والتضخم من حيث المنشاء، بالإضافة إلى طرق قياسه، وأهم النظريات المفسرة له خلال الفكر الكينزي والفكر الحديث، وكذلك أسباب وآثار وطرق المعالجة من خلال السياستين المالية والنقدية، حيث يمارس التضخم دورا هاما في التأثير على اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة، يعتمد في تأثيره على درجة النمو الاقتصادي وحساسية تأثر اقتصاديات تلك البلدان بالعوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية وزيادة حدة الاختلالات الهيكلية، وقد تعددت التعريفات التي تناولت ظاهرة التضخم، إلا أنها تشير في مجملها إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهور في القوة الشرائية لوحدة العملة الوطنية، وتختلف درجة تأثير التضخم في الاقتصاد الوطني باختلاف العوامل والأسباب المنشئة له.

ويرتبط التضخم في البلدان النامية بعدد من الاختلالات الداخلية الناجمة عن الزيادة في حجم السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني والزيادة في حجم الإنفاق العام وزيادة حجم الاستهلاك النهائي الكلي، بالإضافة إلى الدور الذي تمارسه العوامل الخارجية متمثلة في تفاقم حجم المديونية الخارجية وارتفاع أسعار الواردات من السلع والخدمات، عادة ما يوصف التضخم في البلدان النامية بأنه تضخم طلب ناشئ عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بصورة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، مما يساهم في خلق فجوة فائض طلب تساهم في دفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع .

الفصل الثالث: دراسة أثار الصدمات الاقتصادية لسياسة المالية علي التضخم

تمهيد:

عرف العالم تغيرات وتطورات لابد من مواكبتها وإدخالها في مختلف القطاعات الاقتصادية سواء في ميدان التسيير أو المحاسبة ويتطلب من الاختصاصي في أي مجال استعمال أدوات وأساليب حديثة، ولا بد من معرفة لهذه الأساليب المتمثلة أساسا في النظريات القياسية والتي تعتبر أداة مهمة في معالجة الظواهر الاقتصادية وتحليلها في صورة كمية وفق منهاج اقتصاد قياسي.

وعلى هذا الأساس ستقوم هذه الدراسة بمحاولة إيجاد حساسية الاقتصاد الجزائري ومدي تأثيره المباشر والغير المباشر بالصدمات الإيجابية والسلبية، وذلك عن اختبار رد فعل صدمة افتراضية للمتغيرات الاقتصادية لكل من الإيرادات والنفقات العامة على التضخم الاقتصادي، وعلية من خلال هذا العرض تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تطور أداء كل من السياسة المالية والتضخم إطار نظري تحليلي.

المبحث الثاني: دراسات قياسية حول موضوع الدراسة.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثار صدمات السياسة المالية على التضخم في الجزائر.

المبحث الثالث:تطور أداء السياسة المالية والتضخم الاقتصادي.

عرفت السياسة المالية في الجزائر مجموعة من التغيرات والتطورات من الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، ويرجع ذلك التغير إلى تغير دور الدولة في كل عصر من العصور، وتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب بحث الأول تم تطرق فيه إلى تطور أداء السياسة المالية ولمطلب الثاني تطور النفقات والإيرادات من الجانب التحليلي، والمطلب الثالث تم التطرق إلى تطور أداء التضخم.

المطلب الأول: دراسة تطور أداء السياسة المالية في الجزائر

عرف لاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغير مفاهيم ولإيديولوجية وكذلك لإستراتيجية ، وبالتالي تغير القرارات ولأنظمة، وعليه يمكن رد السياسة المالية في الجزائر الي ثلاث محددات متداخلة ومتكاملة وهي المحدد الاقتصادي المتمثل في حتمية الانتقال من سياسة الاقتصاد المعتمد علي التخطيط المركزي إلي اقتصاد السوق المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب علي الخدمات العمومية، والمحدد المالي المتمثل في السير المالي الناتج عن قطاع المحروقات.

ا - دراسة تطور أداء السياسة المالية خلال الفترة 1970-1988.

إنأهم ما ميز هذه المرحلة هو تبني الدولة لنظام الاقتصادي الموجه كخيار لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ تم الشروع فعليا في تنفيذ المخططات بدءا من 1967.

بلغ عدد المخططات 05 مخططات خلال الفترة (1967- 1988) وفي مايلي شرح لهذه المخططات[1].

أولا: المخطط الثلاثي الأول(1967-1969) اعتبر بمثابة مخطط تجريبي لكونه أول مخطط تنموي تعده وتنفذه الجزائر، على القطاع الإنتاجي بفرعيه الصناعي والزراعي.

ثانيا: المخطط الرباعي الأول(1970- 1973) هو الانطلاق الحقيقي لأسلوب المخطط، اذا تبني هذا النظام نظرية الصناعات المصنعة التي تتضمن إنشاءأقطاب صناعية تتميز باستخدام كثيف من عنصر رأس المال والعمال، وذلك في قطاعات الحديد والصلب، الميكانيكي وموارد البناء...الخ.

[1] نبيل بو فليح، اثار برامج التنمية الاقتصادية علي الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)المطبق في الجزائر، مذكرة ماجيستير، غير منشورة ، جامعة شلف ، 2004-2005، ص8.

ثالثا: المخطط الرباعي الثاني(1974- 1977) يعتبر المخطط التكميلي لرباعي لأول، واهم ما ميزه اهتمام بقطاع الصناعة إذا كانت نسبته تقدر ب61% من حجم الاستثمارات بالإضافة إلى اهتمامه بتحسين الإطار المعيشي والاستهلاكي لسكان.

رابعا: المخطط الخماسي الأول(1980 – 1985) مثل النقلة النوعية في سياسة تخطيط التنمية إذا انه جاء ليعالج الاختلالات التي نتجت عن تطبيق سياسة الصناعات المصنعة من خلال المخططات السابقة، كما اعتمد سياسة النمو المتوازن التي شملت جميع القاعات الاقتصادية [1].

خامسا: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) حيث شكل المرحلة الهامة في مسيرة التنمية الاقتصادية ولاجتماعية ويهدف هذا المخطط الي[2].

- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية.
- المحافظة على موارد البناء الغير قابلة لتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية.
- تحسين فعالية جهاز الإنتاجي والتنمية المكثفة لكافة القطاعات البشرية والمادية.

ب -دراسة تطور السياسة المالية خلال الفترة 1989- 1999

فينهاية الثمانينيات دخلت الجزائر مرحلة انتقالية في الاقتصاد الموجه الي اقتصاد السوق، فقامت بإجراءإصلاحات اقتصادية تهدف إلى إعادة هيكلية القطاع العمومي والمؤسسات العمومية بمنحها استقلالية التسيير، الا أن هذه الإصلاحات لم تأت بالنتائج المنتظرة بحيث لجأت الجزائر إلى إبرام المفاوضات واتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية، ونتج عن هذه المفاوضات مايلي[3]:

أولا:برنامج الاستعداد الائتماني الأول

أبرمت الحكومة أول اتفاقية لتثبيت الهيكلي في 30ماي1989 وكان أهم محاوره الاتفاقية إتباع سياسة نقدية أكبر تقييدا الهدف منها تقليص العجز العام للميزانية .

[1] نبيل بو فليح، مرجع سبق ذكره، ص8.

[2]– مسعود درواسي ، مرجع سبق ذكرة ، ص355.

[3]– عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،2012، ص181.

ثانيا:برنامج الاستعداد الائتماني الثاني

عقدت الاتفاقية الثانية بتاريخ 03 جوان 1991 والمعروفة باتفاقية stand by بقيمة 400مليون دولار علي أربعةأقساط ومن أهمأهدافها:

- تحرير الأسعار وتطبيق أسعار الفائدة موجبة.
- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.
- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموالالأجنبية،
- إلغاء عجز الميزانية.
- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

وبسبب الوضعية الاقتصادية الصعبة التي عرفها الاقتصاد مع نهاية سنة 1993 وبداية سنة 1994، لجأت الجزائر إلى إتباع سياسة التصحيح المدعمة من قبل المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة خاصة في برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي.

ثالثا: برنامج الاستقرار الاقتصادي (1ابريل1994 – 31 مارس 1995)

نظرا لتمثيل السياسات المتبعة في تحقيق أهداف الاتفاقية وتدهور أسعار البترول، اضطرت السلطات الجزائرية إلى تقديم طلب المساعدة من الصندوق النقد الدولي وحضي بقبوله في ماي 1994 وكان هذا البرنامج يهدف إلى:

- رفع معدل النمو الاقتصادي بغية خفض معدل البطالة .
- التحكم في التضخم ومقاربته بالمعدل الذي يتراوح بين 3 % و4 % .
- استعادة التوازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقدالاجنبي.
- تخفيض عجز الميزانية إلى0.3 %من الناتج المحلي الإجمالي[1].

بحث أن الجزائر تحصلت علي قرض قدرب1037مليون دولار حيث لتستلم مبلغ مباشرة بعد الاتفاق، وثاني استلم في شكل دفعات [2].

[1] كمال عياشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، جامعة باتنة ، في 14 ماي2019 علي11:38، ص9،علي الموقع http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/handle/123456789/463

[2] مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره،376.

رابعا :برنامج التعديل الهيكلي (22 ماي1995- 21ماي1998)

إن الاتفاقية السابقة كانت تهدف إلى إحداث استقرار اقتصادي بإدارة الطلب الكلي، وبالتالي تحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي، بينما يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلي تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة الي زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي وبعث النمو في الأجل القصير، من خلال:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض.
- تحكم في التضخم وجعله في مستوى معقول.

ج -تطور أداء السياسة المالية خلال الفترة 2000- 2014

في ضل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسس المستمر في أسعار الصرف، شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة مالية توسعية وذلك عبر برنامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة علي طول الفترة 2001 – 2014 وتمثلت في

أولا:برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

أن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحة، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبري كالنقل.

ثانيا:برنامج دعم النمو 2005- 2009.

بلغت المبالغ المخصصة لبرنامج دعم النمو قيما جد ضخمة، حيث تجاوزت مبلغ 3800 مليار دج ، والهدف الرئيسي للبرنامج هو العمل علي استدامة معدل النمو عند حدود مرتفعة تسمح بتحقيق انتعاش حقيقي وفعال للاقتصاد .

ثالثا:برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010- 2014 تمت دراسته والموافقة عليه في 14 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة المخططات الاستثمارات العمومية . حيث خصصت لها مبالغ مالية إجمالية تقدر ب21214 مليار دج [1].

[1] محمد سعودي ، مرجع سبق ذكره، ص111

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية اكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر من الاستقلال، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي تم رصده لانجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها ، ويهدف هذا البرنامج عموما إلي :

- استكمال المشاريع الكبير الجاري انجازها خاصة في قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه، وقد خصص لذلك مبلغ 9700 مليار دج .
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج [1].

المطلب الثاني: دراسة تطور كل من النفقات العامة والإيرادات العامة

تضمن هذا المطلب دراسة تطور كل من النفقات العامة والايرادات العامة .

الفرع الأول: دراسة تطور النفقات العامة

ا –جدول رقم(3-01): دراسة تطور النفقات العامة خلال الفترة 1970-1988.

كل الأرقم مقاسه بالمليون الدينار الجزائري .

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
النفقات العامة	107.07	109.22	105.27	106.08	96.74	109.27	104.06
السنوات	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
النفقات العامة	104.06	111.15	114.63	101.71	96	.96 29	98.07
السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988	
النفقات العامة	97.86	101.75	103.15	110.31	104.13	107.08	

المصدر: مؤشرات البنك الدولي

[1] محمد باشوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق-غرب، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2010-2011،ص76.

ب –جدول رقم(3-02):دراسة تطور لإيرادات العامة خلال الفترة1970-1988.

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976
الإيرادات	8.27	8.06	9.97	11.63	28.74	23.27	24.49
السنوات	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
الايرادات	23.90	20.66	37.68	30.98	23.69	18.27	16.83
السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	
الايرادات	15.83	14.46	6.81	8.98	8.20	12.93	

المصدر: مؤشرات البنك الدولي

عتمدت السياسة المالية بالجزائر خلال هذه الفترة بشكل كبير على الجباية النفطية التي انتقلت من 24.7% من مجموع الإيرادات سنة 1970إلي حوالي 50% من هذا المجموع سنة 1985مع تجاوزها لنسبة 60% سنة 1974-1980-1981 نظرا لارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات.

غير أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986من 50% سنة 1985ال 30% سنة 1986وهذا مكان له انعكاس مباشر علي الإيرادات الدولية الكلية.

ولا يمكن تخصيص الإنفاق العام الذي كان في معظمه مكون من نفقات رأسمالية.

بالنسبة للإنفاق العام نعلم أن الجزائر قامت خلال فترة 1970 بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركز فيه علي القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة وهذا ما استدعي تدخل قويا لدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة اذا انتقل هذا الأخير من 1.07% الي حوالي1.10% وقد تطلب هذا النموذج التنمية المبني علي النظرية الصناعات الكبرى استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي ايجابي سنة 1978.

وهذا ما دفع الدولة خلال هذه الفترة الي توجيه سياستها المالية نحوا هذا المجال بالرفع من إنفاقها لاستثمار معتمدة في تمويل ذلك علي الجباية .

ج-جدول رقم(3-03): دراسة تطور النفقات خلال 1989-1999.

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
النفقات	109.87	101.49	94.48	98.54	101.35	103.52	102.80	94.48
السنوات	1997	1998	1999					
النفقات	90.43	99.93	94.62					

المصدر:مؤشرات البنك الدولي

د-جدول رقم(3-04):دراسة تطور الإيرادات خلال 1989-1999

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
لإيرادات	12.93	16.50	13.48	13.84	12.19	39.60	42.92
السنوات	1996	1997	1998	1999			
الايرادات	47.42	46.78	34.25	40.37			

لقد كانت الأزمة البترولية سنة 1986 الواقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات والتي أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالحصول علي الموارد المالية المواجهة لتمويل الاقتصاد، ومنذ بداية التسعينات شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من اجل تفسير نمط التسيير الاقتصاد وتخفيض من التبعية المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي سنة 1992.

لقد عرفت الإيرادات العمومية نوع من التحسن في بداية هذه الفترة خاصة في سنوات 1994ال غاية 1996التي كانت تقدر 39.60و42.92و47.42علي التوالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في 1988وفي سنة 1990بسبب حرب الخليج العربي، وكذلك نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991.

كما نجدها عرفت نوع من الانخفاض إذا ما قارناها علىالأقل بفترة ما بعد الأزمة النفطية 1987وهذا باستثناء سنة 1998التي بلغت فيه نسبة 34.25% وهذا راجع بدرجة الأولي إلى انخفاض أسعار النفط في هذه السنة من 19.9 دولار للبرميل سنة 1997إلى 12.72 دولار للبرميل سنة 1998.

إلا أن هذه الوضعية لم تؤدي إلي ارتفاع نسبة الإنفاق العام ، بل علي العكس انخفضت نسبة الإنفاق العام من 1.07% سنة 1988 إلى 0.94% سنة 1991ويرجع هذا بالدرجة الأولي إلي تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي وانتقال إلي اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن تدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار، غير أن سنتي 1992و1993عرفت نوع من الارتفاع في نسب الإنفاق العام ويرجع هذا الارتفاع إلرفع الأجور والرواتب وكذلك نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء من فبراير 1992 .

ونظرا للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع القطاعات الاقتصاد الوطني على اثر توقيع اتفاقية ستاندباي وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر، فقد عرفت السياسة الإنفاقية انخفاضا ملحوظا من 1.01%إلي 0.99% من 1993-1998،

هـ –جدول رقم (3-05): دراسة تطور النفقات خلال الفترة 2000-2017

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النفقات	78.71	85.32	90.12	85.62	85.59	76.86	73.10	77.80	80.73
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النفقات	100.58	92.97	89.89	91.62	97.19	101.70	113.35	114.17	110.86

و –جدول رقم(3-06):دراسة تطور الايرادات العامة خلال الفترة 2000-2017

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الايرادات	57.55	49.62	49.93	47.81	49.03	59.85	71.42	66.11	75.74
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الايرادات	55.78	57.81	64.49	26.17	23.81	20.47	12.84	10.04	12.31

المصدر:مؤشرات البنك الدولي

في هذه الفترة ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي وذلك لانتهاج الدولة سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي تهدف إلي تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز مشاريع الاستثمارية ألكبري وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية،أما بالنسبة للإيرادات العامة في الجزائر بميزة خاصة تتمثل في ان الجزاء كبير من هذه الإيرادات يأتي عن طريق الجباية النفطية التي تعتبر أهم مورد من موارد الدولة ، وقد اتخذت الدولة الجزائرية مجموعة من الإجراءات قصد زيادة الإيرادات العامة من اجل تفعيل

سياستها المالية لمواجهة التقلبات في أسعار النفطبحيث شهدت الإيرادات العامة تطور خلال 2007الي 2014، وكما سبق الذكر فإن أهم جزاء من هذه الإيرادات يتمثل في الجباية النفطية والذي يعتبر سعر النفط اكبر مؤشر في تقلباتها بحيث تميزت الفترة 2001-2012 بارتفاع قوي لسعر البترول

كما نلاحظ أنالإيرادات العامة قيمتها متذبذبة خلال فترة 2007ب66.11لترتفع سنة 2008الي 75.74وتعود للانخفاض في سنة 2009لتصبح55.78أما بالنسبة لسنة 2010-2011 بلغت الإيرادات 57.81و64.49كما نلاحظ انخفاضها في الآونة الأخيرة مقارنة بسنة 2013

أما بالنسبة للاتفاق العام فهي تعتبر الأداة الثانية لسياسة المالية وهي تعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أن السياسة الترشيد الإنفاق العام تأتي في إطارإصلاح السياسة المالية في شقها لإنفاقي من خلال الجدول نلاحظ أنها بلغت 91.62و97.19 سنة 2012و2013على التوالي 92.97و89.89لسنتي 2010و2011علي التوالي كما نلاحظ أنها في تزايد مستمر خلال الفترة الأخيرة .

المطلب الثالث: دراسة تطور التضخم الاقتصادي

الجدول رقم(3-07): دراسة تحليلية وصفية لتطور التضخم بالجزائر.

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
التضخم	6.6	2.62	3.65	6.17	4.69	8.23	9.43	11.96	17.52	11.34
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
التضخم	9.51	14.65	6.54	5.96	8.11	10.48	12.37	7.44	5.91	9.30
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
التضخم	16.65	25.88	31.66	20.54	29.04	29.77	18.67	5.73	4.95	2.64
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التضخم	0.33	4.22	1.41	4.26	3.96	1.38	2.31	3.67	4.85	5.73
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017		
التضخم	3.91	4.52	8.89	3.25	2.91	4.78	6.39	5.59		

المصدر: البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين تطور معدل التضخم من سنة 1971الي غاية 2017ويمكن تقسيم الفترات تطوير نعدل التضخم في الجزائر إلي ثلاث مراحل:

المرحلة الأولي: من 1970الي غاية 1989.

انطلاقا من سنة 1970بداية تطبيق السياسة الانتقائية للأسعار عوض عن سياسة تثبيت الأسعار، عرفت معدل التضخم ارتفاع زيادات معتبرة تفاقمت أكثر خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانيات، حيث تم تسجيل معدل التضخم بلغ 17.52% سنة 1978 و14.65% سنة 1981 بالرغم من التراجع الذي عرفه التضخم خلال الفترة 1982- 1984، إلا انه لم يلبث أن ارتفع من جديد ليصل في حدود10.48%و12.37%خلال سنتي 1985و1986 علي الترتيب، ويرجع ذلك إلى الاختلال التي أحدثها جهاز التنظيم المركزي للأسعار وتأثير انخفاض أسعار البترول علي عملية التنمية.

المرحلة الثانية: من1989- 1996.

وهي مرحلة تحديد الأسعار حيث يلاحظ إن معدلات التضخم سجلت فيها قيما قياسية طيلة الفترة 1989- 1996وبلغت اعلي نسبة لها سنة 1992 بمعدل 31.66% في حين بلغ هذا المعدل 20.54%،29.04% ،29.77% في السنوات 1993و1994و1995 علي الترتيب، ويمكن إرجاع هذه الزيادة إلي عدة أسبابأهمها التحرير الواسع للأسعار خلال الفترة (1994-1997)ورفع الدعم الحكومي عنها.

المرحلة الثالثة: من 1997-2017.

تميزت هذه الفترة بالاستقرار معدلات التضخم ، وهذا السبب تطبيق برامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع الصندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلي استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لها هو عملية لدي الشركاء التعاون ونلاحظ من خلال الجدول أن معدلات التضخم قد تراجعت بشكل محسوس مع بداية 1997،واستمرت في التراجع حتى اقتربت من الصفر لعام2000 (0.33%) ، ثم عادت لترتفع من جديد حيث بلغت سنة 2001إلى 4.22% والسبب في ذلك يعود إلي نمو الكتلة النقدية، نتيجة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)وبرنامج دعم النمو(2005-2007) ثم عرفت بين (2005-2007)انخفاض نسبي مقارنة بالسنوات(2001-2004)بسبب الصرامة في تطبيق السياسة النقدية، تم ارتفع اكبر معدل له4.85%و5.73%سنة 2009 رغم الصرامة في تطبيق السياسة النقدية ويعود السبب في ارتفاع التضخم المستورد وخاصة التضخم في الدول الناشئة، وفي هذا الإطار صرح جون ليسكي النائب الأول للمدير العام لصندوق النقد الدولي بأن ارتفاع معدلات التضخم فيأنحاء العالم يرجع في جانبه إلى التأثير لارتفاع في أسعار المنتجات الطاقوية والسلع الأساسية،أما باقي السنوات 2010الي غاية 2017 فترجع الزيادة بالأساس

إلى زيادة الإنفاق العام بعد أنأقرت الحكومة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2009-2014) وارتفاع كتلة الأجور خاصة في الآونةالأخيرة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مجموعة من الدراسات القياسية المختلفة وأي نموذج تم استخدامه واهم النتائج المتحصل عليها خلال دراساتهم وذلك من خلال :

المطلب الأول: سنقدم فيه الدراسات المحلية.

المطلب الثاني: يحوي على الدراسات العربية.

المطلب الثالث: دراسات أجنبية.

المطلب الأول: دراسات المحلية

أولا: دراسة أسماء ناوس وقريش نصيرةالتي كانت تحت عنون "**تحليل وقياس الأثر النوعي للإنفاق العام علي التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتي var** .

النموذج يعتمد على ثلاث متغيرات وهي:

معدل التضخم ويرمز له بالرمز:inf.

الإنفاق الجاري ويرمز له بالرمز:curex.

الإنفاق العام الاستثماري: capex. كل المتغيرات مأخوذة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

قامت الدراسة بالتوضيح دور وأهمية الصدمات التي تحدث في متغيري الإنفاق العام في تفسير تقلبات وتغيرات معدل التضخم بالجزائر، وقد كانت أبرز النتائج مايلي:

1 – متغيرات دراستنا ونموذج ليس لها تكامل مشترك ومتزامنة في ألمدي الطويل استنادا علي نتائج اختبار جوهانسون لتكامل المشترك.

2 – لإنفاق العام بنوعيه قد فسر التضخم في الجزائر علي طول فترة الدراسة بنسبة 6% والتي هي نسبة تبدو أكثر واقعية باعتبار وجود عوامل أخري أكثر أهمية وتأثير في التضخم الجزائر، غير مدرجة في دراسته ونموذجه والتي هي متضمنة في حد الخطأ كالمعروض النقدي، سعر الصرف، سعر الفائدة، مرونة الجهاز الإنتاجي.

3 – لإنفاق العام الاستثماري المتأخر بسنة أثر معنوي طردي ضعيف باتجاه معدل التضخم وهذا غير مقبول اقتصاديا باعتباره نفقة منتجة، إلا أنه يمكن تفسيره من جهة: طبيعة المشاريع الاستثمارية المطبقة من قبل

الحكومة هي مشاريع البنية التحتية غير منتجة و كذلك من جهة المشاريع المنتجة المطبقة هي ذات مدة وبالتالي يتولد في اقتصادنا تيار نقدي يفوق التيار السلعي مما ينجر عنه ارتفاع في معدلات التضخم.

4 – للإنفاق العام الجاري المتأخر بسنة أثر معنوي عكسي ضعيف باتجاه معدل التضخم وهذا يعتبر مؤشر جيد بالنسبة لاقتصادنا – إذا كما هو معروف هذا النوع من لإنفاق في ضل اقتصاديات النامية يكون تأثير طردي علي التضخم باعتبارها دول تتميز بلا مرونة الجهاز الإنتاجي – وهذا إن دل فإنما يدل علي حسن تحكم السلطات في التضخم.

5 – وفقا لاختبار السببية ، فإن كل من لإنفاق العام ولاستثماري والجاري يؤثران في التضخم وهذا وفق علاقة سببية أحادية متجهة منهم نحو معدل التضخم.

6 – وفقا لاختبار تحليل دوال لاستجابة وتحليل التباين اتضح أن معظم التقلبات الظرفية التي يشهدها التضخم في فترة التنبؤ هي تتعلق بصدماته هو بحد ذاته وبنسبة كبيرة، يليه لإنفاق العام الاستثماري ومن ثم لإنفاق العام الجاري.

ثانيا:دراسة محفوظ فاطمة

التي كانت تحت عنوان"**اثر السياسة المالية علي سلوك بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري**"دراسة حالة متغيرات المربع السحريNicolasKaldor خلال الفترة 1995-2013، باستخدام نموذج الانحدار بحيث توصلت إلي النتائج التالية

من الناحية النظرية: من خلال تناولها للمداخل النظرية للسياسة المالية، تبين لنا أن للسياسة المالية أهمية بالغة في صنع السياسات الاقتصادية الكلية، حيث شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية من خلال تصورات المدارس الاقتصادية لها، فقد انتقلت من السياسة المالية المحايدة إلي السياسة المالية المتدخلة، بالتاليأصبحت تمارس دوراهما وايجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد،وبالشكل الذي يتم فيه استخدام كأداةأساسية، وفي إطار السياسة الاقتصادية العامة، من اجل تحقيق الأهداف العامة ذات طبيعة اقتصادية .

ومن خلال تطرقها لمتغيرات المربع السحري لنيكول كالدور وعلاقتها بالسياسة المالية تم تقديم عرض حول المتغيرات الأربعة المكونة لهذا المربع وهذا كالتالي:

- يتضح لنا أن دور السياسة المالية في التأثير علي النمو الاقتصادي والذي يعرف علي انه عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي، وهذا الأخير يعبر عن مجموع السلع والخدمات التي يواجها اقتصاد معين خلال

فترة زمنية عادة ما تكون سنة، يكون من خلال تخطيط الإنفاق الحكومي والضرائب من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث يتم استخدام الإنفاق العام والضرائب في تحفيز النمو في الناتج الوطني في أوقات البطالة وانخفاض المستوى العام للأسعار وذلك من خلال تخفيض الضريبة وزيادة الإنفاق العام أوخفض الناتج المحلي في حالة ارتفاع معدل التضخم وانخفاض البطالة وذلك من خلال رفع الضريبة وخفض الإنفاق العام، وفي حالة تغير كل من الإنفاق العام والضرائب في نفس الاتجاه.

- للسياسة المالية أثر كبير في تقليل التضخم وهذا من خلال استخدام أدواتها المختلفة، وتعتبر الضريبة إحدى الوسائل الجيدة لمقاومة التضخم لأنها تقلل من السيولة النقدية في أيديالأفراد عن طريق التحويلات في دخولهم أو عن طريق زيادة الأسعار، وبما أنإجماليالإنفاق هو السبب الأول للتضخم فان تخفيض فيالإنفاق العام يؤدي إلى تقليل الضغوط التضخمية ولكي يكون الإنفاق ذا فعالية فيتعين إن يوجه في المقام الأولإلى قطاعات الاقتصادية التي يوجد بها موارد عاطلة.
- من خلال كافة الاختبارات الخاصة بالدراسة القياسية، لاحظنا أن السياسة المالية في الجزائر تمارس تأثيرها على متغيرات مربع السحري وهذا كالتالي:

هناك أثر موجب ومعنوي للنفقات العمومية على النمو الاقتصادي أيأنا النفقات الحكومية تؤثر في الناتج الإجمالي، وتحديدا إذا زادت النفقات العمومية بوحدة واحدة فان النمو يزيد ب2.15 مليار دينارا، أما بالنسبة لأثر معدل النفقات الحكومية علي نسبة رصيد ميزان المدفوعات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فنلاحظ وجود اثر سالب وغير معنوي، حيث أن معدل النمو النفقات الحكومية ليمارسأي تأثير علي نسبة رصيد ميزان المدفوعات من الناتج المحلي، وبالتالي فهو لا يمارس أي تأثير علي رصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

كما نلاحظ وجود اثر سالب وغير معنوي لأثر معدل نمو النفقات الحكومية علي معدل التضخم، حيث أن هذا الأخير لا يتأثر بزيادة أو انخفاض معدل نمو النفقات العمومية.

أما بالنسبة للبطالة، فنلاحظ ذلك الأثر الموجب لمعدل النفقات العمومية على معدل البطالة.

ثالثا: دراسة عبد الرحيم شيبي، محمد بن بوزيان وسيدي محمد شكوري

بعنوان "**آثار لاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر** "باستخدام مقاربة نماذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي الهيكليsvarوباستعمال بيانات سنوية من الفترة 1965- 2007. جاءت نتائج الدراسة علي النحو التالي :

حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في لإنفاق الحكومي مقدرة ب1% سيكون لها اثر معنوي ايجابي علي الناتج المحلي لإجمالي الحقيقي في ألمدي القصير فقط و بمضاعف صغير جدا، إما في ألمدي المتوسط والطويل فسيتولد تأثير سلبي، أماتأثير هذه الصدمة علي معدلات التضخم والفائدة فقد جاءت ايجابية بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير ايجابي معنوي علي للاستهلاك، وتأثير السلبي لهذه الصدمة علىالاستثمار الخاص مما يعني بأن السياسات لاتفاقية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من لأثار اللاكينزية من خلال ظهور أثار مزاحمة.

حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في لإيرادات العمومية سيكون لها أثر معنوي ايجابي على حجم لإنفاق الحكومي، نفس هذا لأثر تمارسههذه الصدمة على الناتج لإجمالي المحلي الحقيقي لكن بمضاعف صغير جدا، فيحين ستولد هذه الصدمة نوعا من الانخفاض في معدلات التضخم في ألمدي القصير والبعيد، أما تأثير هذه الصدمة علي معدلات الفائدة فقد جاءت ايجابية ومعنوية في ألمدي القصير فقط بينما سينخفض هذا التأثير إلي مستويات سالبة في ألمدي المتوسط والطويل بالنسبة لاستجابة مكونات الناتج المحلي الحقيقي، فهناك تأثير ايجابي معنوي علي كل من لاستهلاك ولاستثمار الخاص.

هذه النتائج تبين لنا إن السياسات المالية التوسعية المنتهجة بالجزائر تمارس نوعا من الأثار اللاكينزية من خلال ظهور أثار مزاحمة، وهذا ما يضفي خاصية القدرة النسبية للسياسة المالية بالجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية كما أوضحه تحليل التباين، إذ أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزى التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع لإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي اثر يخدم هذا المنظور، ويرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز لإنتاجي ومحدودية قدراته، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات لرفع من إنتاجها، وهذا ما أدي إلي ضعف اثر المضاعف الحكومي، مما استدعي تحويل هذه المبالغ في إنشاءالهياكل القاعدية وتزايد إيرادات السلع فقط، وبالتالي هناك فعالية نسبية لمثل هذه السياسات في تحقيق لأهدافالاقتصادية المرجوة.

رابعا: دراسة بن عزة محمد

بعنوان "**ترشيد سياسة الإنفاق بإتباع منهج الانضباطبالأهداف**" دراسة تحليلية وقياسية لدور الإنفاق في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر.

تهدف الدراسة للبحث عن تأثير المتوقع للإنفاق العام علىأهداف السياسة الاقتصادية وباستخدام المتغيرات التالية:

الإنفاق العام واعتمد في ذلك على نسبة النفقات من الناتج الإجماليGgdp.

النمو الاقتصادي واعتمدنا في ذلك على الناتج الإجمالي الحقيقيRgdp.

التشغيل الكامل واعتمد على معدل البطالةTch.

استقرار مستوى العام للأسعار واعتمد في ذلك على معدل التضخمTinf.

التوازن الخارجيBcomr.

بعد ما تطرق إلى تقدير الآثار الاقتصادية الكلية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي var، فقد توصل إلى نتائج محورية التي مفادها بأن حدوث صدمة في الإنفاق العام تقدر ب1% خلال السنة الأولي سوف يكون له اثر معنوي ، أما في السنة الثانية فيزداد تأثر الناتج المحلي لإجمالي لكن بزيادة جد ضئيلة ، مقابل زيادة ب1%من الإنفاق العام ، وهذا ما يؤكده أنتأثيرالإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي نسبة النمو الاقتصاديايجابي لكن جد ضعيف، وبالتالي ليتحقق مضاعف الإنفاق العام علي ألمدي القصير ، وهذا ما يؤكده إن زيادة الإنفاق العام لها اثر محدود علي الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يخالف فكرة baro والذي انطلق من فكرة زيادة في الإنفاق العام يجب أن يتكون له أثار منتجة من خلال زيادة الدخل.

بينما نتيجة تقدير أثر على البطالة فكانت الزيادة في قيم البطالة التي بدأت بقيم سلبية في السنة الأولى والثانية، وبالمقابل كان هناك تذبذب علىالمدى المتوسط مع زيادة النفقات.

بينما في حالة حدوث صدمة تقدر ب1% في الإنفاق العام يكون لها أثر معنوي ايجابي علي معدل التضخمفي السنة الأولي، وبخلاف التأثيراتالشاقة التي أحدثهاالإنفاق العام فان الآثار التي تم تسجيلها بداية من السنة الثانية ثم علىالمدى المتوسط والطويل في متغير التضخم كانت أثارمعنوية سالبة خلال السنة الثانية، نتيجة صدمة في الإنفاق العام ب1%أما علي ألمدي المتوسط فاستقرت النسبة، ليصبح الأثر معنوي ايجابي علي المدى الطويل لكن بقيم متدنية.

كما تمت الملاحظة حدوث صدمة هيكلية موجبة في الإنفاق العام ب1% ينتج لها أثر سالب في رصيد الميزان التجاري ويستمر هذا الأثر السلبي علي طول مراحل فترة الاستجابة وان كان يرتفع وينخفض في نسق متذبذب.

المطلب الثاني: الدراسات العربية

أولا: دراسة أزاد احمد سعدون الدوسكي وسمير فخري نعمة الوائلي وعبد الرزاق عزيز حسن

بعنوان "**اثر السياستين المالية والنقدية علي التضخم في لاقتصاد العراقي**"لمدة 2003-2010 تحليل وقياس، وتغيرات الدراسة هي

Cpi : المستوى العام للأسعارالمستهلك (التضخم)

DC: درجة التنقيد في الاقتصاد(عرض النقد)

Pd : نسبة لإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق في الموازنة العامة.

باعتماد البيانات الإحصائيةوبأسلوب ثلاث أشهر(فصلية)، يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في التقدير وتحصلت علي نتائج التالية:

يواجه التضخم بسياسات حكومية مالية ونقدية متشددة تهدف إلى تقليل السيولة في لاقتصاد لخفض الدخل النقدي مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي وبالتالي تنخفض الأسعار، والية خفض السيولة بالاقتصاد تكون من خلال السياسة المالية بتقليل الإنفاق الحكومي أو برفع معد الضريبة أو لاثنين معا.

إن قيد السياسة المالية علي النقدية كبير في لاقتصاد العراقي، فالتضخم تخلقه السياسة المالية من جانب الطلب هذا فضلا عن التوقعات التضخمية لذالك اعتمدت السياسة النقدية المثبت الاسمي للتوقعات التضخمية، وهو اخطر من التضخم والتي أدت إلى التضخم الناجم عن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فكل توقع عن التضخم ينقلب إلى حقيقة، لأن التوقعات تطابق الواقع لفترة مستقبلية، من هنا يجب أن نكسر حلقة التوقعات التضخمية بآليات حقيقية من خلال دعم سعر الصرف الدينار أمامالإحتياطات .

ضعف الطاقة الاستيعابية الجهاز الحكومي في تنفيذ المشاريع الاستثمارية والخدمية وتردي إنتاج الخدمات الحكومية، مما أدىإلى عرقلة إنتاج الخدمات والسلع أدى إلى عدم انتظام عرض السلع والخدمات وتدهور الحالة الأمنية أدى إلى ارتفاع تكاليف التامين وكذلك ظاهرة ارتفاع الميل للإنفاق وضعف الميل

للادخار بسبب سياسة الحصار والحرمان التي عانى منها الأفراد فضلا عن زيادة الإنفاق الجاري من الإنفاق العام على حساب الإنفاق الاستثماري مما أدى إلى ظهور الارتفاع في المستوي العام للأسعار.

ثانيا: دراسة عامر عمران كاظم

تحت عنوان "**تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980-1996** ".

متغيرات الدراسة هي

الناتج المحلي الإجمالي:GDP.

الإنفاق العام:GE .

الرقم القياسي للأسعار:CPI.

المتغير الوهمي للحرب (1980-1989):D1.

المتغير الوهمي للحصار(1991-1996):D2.

عرض النقد: ms.

فتحصل علي أهم نتائج لدراسته القياسية والتي تتمثل في

1 – ضعف الإنفاق العام في التأثير علي الناتج المحلي الإجمالي ، إذأن تغير الإنفاق العام بمقدار (100%)يؤدي إلى الحصول تغير في الناتج المحلي الإجمالي بحدود(28%).

2 – تبين من التحليل القياسي قوة العلاقة بين المستوي العام للأسعار والأنفاق العام، إذأن تغير الإنفاق العام بمقدار(100%) يؤدي إلى تغير الأسعار بنسبة (183%) .

3 – كما أظهرت نتائج التحليل القياسي قوة العلاقة بين زيادة في عرض النقد و الزيادة في الإنفاق العام، ففي حالة تغير الإنفاق العام بمقدار(100%)يؤدي إلى تغير عرض النقد بمقدار (124%).

4- الارتفاع المتزايد في عرض النقد أديإلى ارتفاع مستمر في مستويات الأسعار، إذأن تغير عرض النقد بمقدار(100%) سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمقدار(65%).

ثالثا: دراسة سيماء محسن علاوي

بعنوان "**دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخمي الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)**".وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط باستخدام طريقة المربعات الصغرى

وفيما يتعلق بمتغيرات النموذج القياسي المستخدم في هذا البحث فهي المتغيرات المستقلة المتمثلة في(النفقات العامة، والضرائب، والدين العام الداخلي) ورمز لها بالرمزx ،والمتغير التابع المتمثل في التضخم ورمز له بالرمزy.

بعد الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج وذلك علي النحو التالي:

1 – تحظي السياسة المالية بأهمية كبيرة في مختلف الدول العالم نظرا لكونها إحدى السياسات الاقتصادية المستخدمة في تسيير النشاط الاقتصادي والتأثير به.

2- تدهور الاقتصاد العراقي خلال مدة التسعينات وما تلاها نتيجة للحروب والحصار الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى تزايد الإنفاق العام، وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي، مما أسفر عن بروز ظاهرة التضخم وتزايد معدلاته.

3-انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل النفقات العامة ، وذلك بسبب:

ا – حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي خلال مدة الدراسة، والتي انعكست بصورة سلبية على انخفاض الإيرادات الضريبية.

ب – تزايد الصادرات النفطية بعد عام 2003 دفع باتجاه تقليل الاعتماد علىالإيرادات الضريبية.

ج – عدم دقة حصر المكلفين إذا هناك الكثير من الأوعية خارج نطاق التحاسب الضريبي

4 – اثبت أنموذج القياسي المقدر أنالإيرادات الضريبية تمارس دورا هاما في التأثير علي معدل التضخم من خلال العلاقة الايجابية التي بينهما وكما عكستها معلمة المتغير المستقل ، في حين أنالتأثير (النفقات العامة ، والدين العام الداخلي) يتسم بكونه ضعيفا.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

أولا: Lylia Sami et Ahmed zakane، بعنوانتأثير صدمة الميزانية على متغيرات الاقتصاد الكلي: نهج الاقتصاد القياسي باستخدام نماذجVECMالمطبقة على حالة الجبر.

بحيث يعرض هذا المقال تحليل تجريبي لأثر صدمة في الميزانية ناتجة عن ارتفاع حجم النفقات العمومية على متغيرات الاقتصادالكلي باستخدام منهج الاقتصاد القياسي عن طريق نموذج vecm (نموذج شعاع تصحيح الخطأ)، مطبق على بيانات خاصة بالجزائر

تمت التقديرات باستخدام بيانات سنوية تغطي الفترة الأولى1970- 2003، يتكون النموذج VECM من أربعة متغيرات: النفقات العمومية الواردات الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، قام بتحليل نتائج النموذج بإجراء تحليل السببية ثم واصل التحليل استنادا بنتائج أداتين تحليل تباين الخطأ المتوقع ودالة الإجابات النبضية.

الدراسة الثانية: بعنوان "السياسة الاقتصادية ونقل الصدمات في منطقة اليورو"شيخ تيديان نديای

تقدم هذه الورقة تحليلًا وصفيًا لبيانات الاقتصاد الكلي في منطقة اليورو وتستخدم نهجSVARلدراسة نقل السياسة المالية والنقدية في هذه المنطقة. تشير النتائج إلى أن السياسة النقدية لعبت دورًا مهمًا منذ عام 2000، سواء بالنسبة للتضخم أو استقرار الإنتاج، حيث كان لها سلوك مستمر في مواجهة التقلبات الدورية في منطقة اليورو، إذا بدأ على المستوى الكلي، أن السياسة المالية قد دعمت أيضًا تثبيت المخرجات (خاصة بعد عام 2003) ، تظهر اختلافات كبيرة على المستوى الوطني، مما يلقي ظلال من الشك على فعالية تصميم سياسة الميزانية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي(EMU) ،تؤكد الدراسة المتعلقة بنقل الصدمات داخل المنطقة إلى حد ما ، الإجراءات التكميلية للسياسة النقدية والسياسات المالية الوطنية. ويؤكد أيضًا على عدم تجانس انتقال الصدمات على المستوى الوطني، وهو دليل على استمرار عدم التماثل الهيكلي في هذا المجال.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لأثر صدمات السياسة المالية على التضخم في الجزائر للفترة (1970-2017)

المطلب الأول: تقديم المتغيرات وتحديد فترة الدراسة

أولا. التعريف بمتغيرات النموذج

محاولة استنباط أثر صدمات السياسة المالية على التضخم الاقتصادي، بحيث اعتمدنا على بينات السلاسل الزمنية سنوية تمتد على طول الفترة(1970_2017) ليتم الحصول على ما قيمته 48 مشاهدةوفيما يلي تقديم تعريف لكل متغيرة من المتغيرات الدراسة:

التضخم الاقتصادي:هو ارتفاع المستوى العام للأسعار

الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية:

يعتبر الإنفاق العمومي والإيرادات العمومية من أهم أدوات السياسة المالية، وهما من المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد الوطني، باعتبار السياسة هي الأداة هامة في التأثيرعلى النمو الاقتصادي الطويل الأجل من خلال تحقيق الكفاءة في توزيع الموارد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، علما أنالإحصائيات مستمدة من (مؤشرات التنمية العالمية)

وبعد التعرف على المتغيرات يكون الشكل العام لنموذج كالتالي:

$$X_t = f(inf;\ dep; rec; \varepsilon_t)$$

حيث أن :

I: يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة (1970_2017).

inf: يمثل التضخم الاقتصادي بالنسبة المئوية.

Dep: النفقات العمومية مقاسا بالمليون دينار جزائري.

Rec: الإيرادات العمومية مقاسا بالمليون دينار جزائري.

ε_i: يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة.

وتم تحويل هذه المعادلة إلى الصيغة اللوغاريتمية لتأخذ الشكل التالي:

$$X_t = f(Linf;\ Ldep; Lrec; \varepsilon_t)$$

Linf: يمثل اللوغاريتم التضخم الاقتصادي .

Ldep: تمثل اللوغاريتم النفقات العمومية مقاسه بالمليون دينار جزائري.

Lrec: تمثل اللوغاريتم الإيرادات العمومية مقاسه بالمليون دينار جزائري.

ثانيا: عينة الدراسة وفترتها:

تم الحصول على البيانات الاقتصاد الجزائري من خلال مؤشرات البنك الدولي ،وحددت العينة ب48مشاهدة من أجل تحقيق هدف البحث وهو دراسة أثر الصدمات المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970-2017.

ثالثا. الدراسة الإحصائية لمتغيرات النموذج:

الجدول رقم (3-08): الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة

	LINF	LREC	LDEP
Mean	1.865729	3.198324	4.582035
Median	1.803215	3.172294	4.607756
Maximum	3.455359	4.327350	4.741735
Minimum	-1.081274	1.919572	4.291947
Std. Dev.	0.865896	0.700177	0.110429
Skewness	-0.569299	-0.083551	-0.814698
Kurtosis	4.497123	1.748967	3.063071
Jarque-Bera	7.075571	3.186011	5.317820
Probability	0.029078	0.203314	0.070024
Sum	89.55500	153.5196	219.9377
Sum Sq. Dev.	35.23946	23.04162	0.573149
Observations	48	48	48

المصدر: من إعداد الطالبة الاعتماد على برنامج Eviews.9

نلاحظ من خلال الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة تبين أن لlinf كانت اعلي قيمة له هي3.455359في 2017 وادني قيمة له1.081274- وقدر متوسطها ب1.865729 وانحراف معياري بلغت قيمته0.865896 ، بالنسبة ل Lrec فبلغ اعلي قيمة له4.327350وادني قيمة له هي1.919572 وقدر متوسطها ب3.198324 وانحراف معياري ب0.700177، وبالنسبة لLdepكانت اعلي قيمة له هي4.741735وادني قيمة تقدر ب4.291947 ومتوسط ب4.582035وانحراف معياري0.110429، مما نستنتج أن هناك نوع من الاستقرار بين القيم عبر الفترات وعدم تشتتها بمتوسطها.

المطلب الثاني: التحليل القياسي لمتغيرات الدراسة

1-دراسة الاستقرارية:

فرضيات الدراسة لدينا

H_0وجود جذر الوحدة، السلسلة غير مستقرة.

H_1عدم وجود جذر الوحدة، السلسلة مستقرة.

الجدول رقم (3-09): نتائج اختبار الاستقرارية كل من linf، lrec، ldep عند مستوى معنوية 5% :

المتغيرات		اختبار ديكي فولر المطور ADF
LINF	النموذج (3)	-3.164114 [-3.508508] (0.1041)
	النموذج (2)	-2.975492 [-2.925169] (0.0446)
Rec	النموذج (3)	-1.456882 [-3.508508] (0.8303)
	النموذج (2)	-1.954887 [-2.925169] (0.3052)
	النموذج (1)	-0.236507 [-1.947975] (0.5957)
DEP	النموذج (3)	-2.080536 [-3.508508] (0.5429)
	النموذج (2)	-2.236614 [-2.925169] (0.1966)
	النموذج(1)	-0.144312 [-1.947975] (0.6286)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

يوضح الجدول رقم (3-09) نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات lrec، ldep، linf.

حيث نلاحظ:

1 – السلسة Lrec .

عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة، لان القيمة المحسوبة أقل من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية 5%، ومنه نقبل الفرضية الصفرية.

أما بالنسبة لثابت، فالسلسلةLrec، لا تحتوي علي هذه المركبة وذلك لان القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند نفس المستوى، وعليه قبول الفرض الصفري الذي ينص على عدم وجود الثابت في السلسلة أيضا يبين الجدول ان السلسلة تحتوي علي الجذر الوحدوي، وبالتالي فإن السلسلة Lrecهي سلسلة غير مستقرة من نوع (DS)، ولجعلها مستقرة سنقوم بإجراء الفرو قات من الدرجة الأولى.

2 – السلسلة Ldep

عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة، لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية5%، ومنه نقبل الفرضية الصفرية، أما بالنسبة لثابت، فالسلسلةldep ،لا تحتوي علي هذه المركبة وذلك لأن القيمة المحسوبة أقل من الجدولية عند نفس المستوي، وعليه قبول الفرض الصفري الذي يدل علي عدم وجود الثابت في السلسلة، كما يبين الجدول أيضاأن السلسلة تحتوي علي جذر الوحدة ، وبالتالي فإن السلسلة ldep هي سلسلة غير مستقرة من نوع(DS)، ولجعلها مستقرة ندرس الفرق الأول.

3 -ا لسلسلةLinf

عدم وجود الاتجاه العام في السلسلة، لأن القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية عند مستوى المعنوية5%، بالنسبةلجذر الوحدة نلاحظ أن القيمة المحسوبة عند مستوي المعنوية 5%أصغر من القيمة الجدولية، هذا يدل على أن السلسلة خالية من الجذر الوحدوي، ومنه السلسلة مستقرة.

ومنه السلسلة linf متكاملة عند مستوى أي0=(1)d.

الجدول رقم (3-10): اختبارالاستقرارية للفرق الأول للمتغيراتldep،lrec :

المتغيرات		إختبار ADF
Dldep	النموذج (3)	-7.289033 [-1.948140] (0.0000)
	النموذج (2)	-6.889713 -2.926622 (0.0000)
	النموذج (1)	-6.963314 -1.948140 (0.0000)
Dlrec	النموذج(3)	-6.963314 [-1.948140] (0.0000)
	النموذج (2)	-7.207160 -2.926622 (0.0000)
	النموذج (1)	-7.289030 -1.948140 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

نلاحظ من الجدول رقم (09) لنتائجاختبار الفرق الأول لسلاسل،Ldep, lrec ;.

عدم وجود مركبة الاتجاه العام لسلسلتين Dldep; Dlrec،لأن القيمة المحسوبة لهذه المركبة أقل من القيمة المجدولة عند مستوى المعنوية 5% .

أما بالنسبة لجذر الوحدة فإن القيمة المحسوبة عند مستوي المعنوية 5%أصغر من القيمة المجدولة، هذا يدل على أن السلسلة خالية من الجذر الوحدوي، ومنه السلسلة مستقرة.وعليه نستنتج أن السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى1=d(I).

ومن خلال النتائج السابقة، يمكن استخلص بأن السلاسل الزمنية الخاصة بlinf، متكاملة من الدرجة

صفر(0)، والسلاسل الزمنية الخاصة بDlrec،Dldep، متكاملة من الدرجة الأولى(1)، والجدول التالي يلخص ذلك:

المتغيرات	Linf	Dlrec	dldep
درجة التكامل	I(0)	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علىn نتائج جدول الاستقرارية.

من خلال إجراء اختبار الاستقرارية وتحديد درجة تكامل كل من المتغيرات اتضح لنا أنه لا يمكنإجراء اختبار التكامل المشترك، لأنه لا يستوفي شروط جوهانسون التي تقضي بأن تكون كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، كذلك لا يمكننا استخدام نموذج ARDL لأن المتغير التابع متكامل من الدرجة صفر وهذا يتنافى مع شروط تطبيقه، وعليه نلجأ إلى استخدام نموذج VAR.

2-تحديد درجة التأخير لنموذج:

الجدول رقم (3-11) : تحديد درجة التأخير حسب معيارAIC، SC، HQ

درجة التأخير	معيار AIC	معيار SC	معيارHQ
P=0	0.786028	0.907677	0.831141
P=1	0.327549*	0.814146*	0.508002*
P=2	0.435327	1.286872	0.751121

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.9

من الجدول رقم (14) نلاحظ أن المعايير الثلاثة تأخذ أقل قيمة عند درجة تأخير P=1 و منه يتم تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي عند درجة الإبطاء P=1 .

المطلب الثالث: تقدير ودراسة جودة نموذج شعاع الانحدار الذاتي.

أولا: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي:

بعد تحديد درجة التأخير سابقاوبتقدير شعاع الانحدار الذاتي VAR(1) تحصلنا على المعادلة التالية والنتائج مدرجة في الملحق رقم (04):

$$LINF_t = 0.597707 + 0.688375LINF_{t-1}$$
$$(2.67339) \qquad (6.32245)$$
$$-0.695434DLDEP_{t-1} - 0.45513DLREC_{t-1}$$
$$(-0.46116) \qquad (1.47408)$$
$$R^2 = 50\% \quad \bar{R}^2 = 47.22\% \quad F_C = 14.42055 \quad n=48$$

بعد تقدير نموذج الانحدار الذاتي يمكن تفسير النتائج كالتالي:

1 -من الناحية الإحصائية:

من خلال النموذج المقدر لشعاع الانحداريتضح أن المعادلة مقبولة من الناحية الإحصائية وهذا راجع لكون التضخم الاقتصادي مشروح بصفة مقبولة وهو ما أكده:

معامل التحديد.R^2=0.50 وهو يدل على أن التضخم الاقتصادي مفسر من قبل المتغيرات المستقلة (الإيرادات العامة، النفقات العامة) بنسبة50%، أما الباقي فهو 50%التي تعبر عن الأخطاء العشوائية، وبالنسبة لتضخم والثابت فهما معنويان عند مستوى المعوية 5%أما بالنسبة لDLdepفهي غير معنوية.

كما نلاحظ أنDlrec معنوية عند 10%، كما أن قيمة فيشر الإحصائية المحسوبة مساوية14.42055وهي أكبر من الجدولية وهذا يدل على أن النموذج مقبول.

2-من الناحية الاقتصادية:

✓ من خلال معطيات هذه المعادلة يمكن القول أن:

- **لوغاريتم التضخم**:بدلالة قيمته السابقة بفترة زمنية واحدة جاء بإشارة موجبة،أيأنهناكعلاقة طردية بينتَغيُّرلوغاريتم التضخمالحاليوتَغيُّر لوغاريتم التضخمبدلالةقيمته السابقة بفترة زمنية واحدة، حيثأنزيادة تَغيُّر لوغاريتم التضخمبدلالةقيمته السابقة بفترة زمنية واحدة ب1%سيؤدِّيإلىزيادة في$(LINF)_t$ب0.68%.
- **تَغيُّر لوغاريتم النفقات العمومية**بدلالةقيمته السابقة بفترة زمنية واحدة جاءتبإشارة سالبة،أيأنهناكعلاقة عكسية بين لوغاريتم التضخم الحالي وتَغيُّر لوغاريتم النفقات العمومية بدلالةقيمته السابقة بفترة زمنية

واحدة، حيث إن زيادة تَغيُّر لوغاريتم النفقات العمومية بدلالة قيمته السابقة بفترة زمنية واحدة ب1%سيؤدّي إلى نقصان في $D(LINF)_t$ب0.695%.

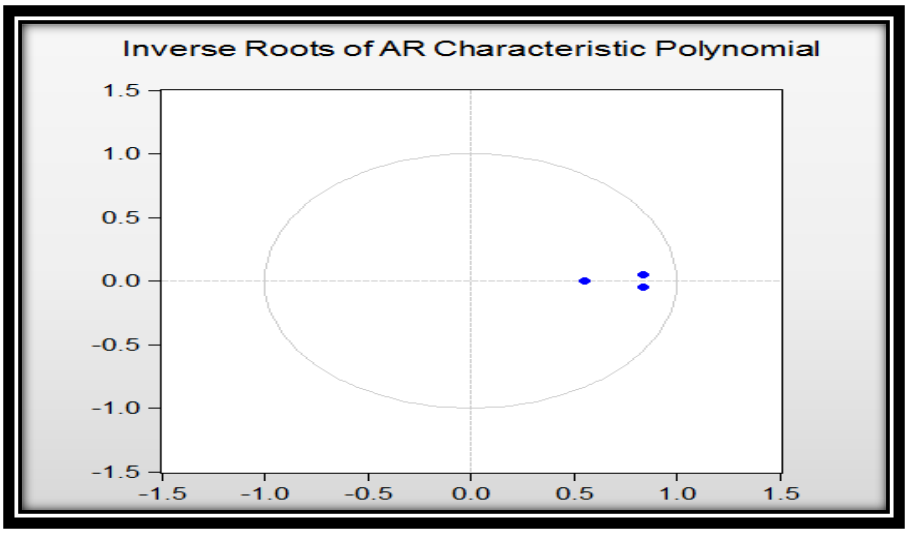
- **تغير لوغاريتم الإيرادات العمومية** بدلالة قيمته السابقة بفترة واحدة جاءت بإشارة سالبة،أي أن هناك علاقة عكسية بين تَغيُّر لوغاريتم التضخم وتَغيُّر لوغاريتم الإيرادات العمومية بدلالة قيمته السابقة بفترة زمنية واحدة، حيث إن زيادة تَغيُّر لوغاريتم الإيرادات العمومية بدلالة قيمته السابقة بفترة زمنية واحدة ب1%سيؤدّي إلى نقصان في $D(LINF)_t$ب0.455%.

كما نلاحظ أن الحد الثابت موجب ولا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، كما أن المتغيرات المفسرة لتضخم الاقتصادي ترتبط بعلاقة عكسية، فهي مطابقة لافتراضات النظرية الاقتصادية (إشارة المعاملات سالبة)، وبالتالي كلما كانت القيمة مرتفعة يؤدي ذلك إلى تخفيض التضخم الاقتصادي.

ثانيا: دراسة صلاحية النموذجvar.

لتحديد صلاحية النموذج من عدمها لابد من إجراء الاختبارات التشخيصية لتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي ومشكلة عدم ثبات تجانس.

1-شرط الاستقرار:الشكل (3-04) يوضح ذلك



من خلال الشكل أعلاه يتضح أن النموذج المقدر يحقق شروط الاستقرار، إذأن معظم معاملات اصغر من الواحد، وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، مما يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء وعدم ثبات التباين،انظر الملحق رقم(5)والملحق رقم(6).

2-إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: من أجل اختبار وجود مشكل ارتباط الذاتي

VAR Residual Serial Correlation LM ...
Null Hypothesis: no serial correlation...
Date: 06/16/19 Time: 13:59
Sample: 1970 2017
Included observations: 46

Lags	LM-Stat	Prob
1	10.29202	0.3274
2	13.77739	0.1305

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews.9.

من خلال الجدول نستنتج أن النموذج لايعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث تم قبول الفرضية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، باعتبار قيمة احتمال F-STATISTICالمساوية ل0.3274وهي اكبر من 0.05.

3-إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي:

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 05/23/19 Time: 10:09
Sample: 1970 2017
Included observations: 46

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
24.14612	36	0.9342

المصدر: من إعداد الطالبةبالاعتماد على برنامج Eviews.9.

من خلال الجدول نتائج الاختبار نتأكد من ثبات الأخطاء، حيث تم رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة أن تباين الأخطاءاستناد على نتيجة احتمالChi-sq إذ بلغت قيمته 0.9342اكبر من 0.05.

ثالثا: تحليل الصدمات(دوال الاستجابة):

1 – تحليل الصدمات.

يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس أثر التغيرات المفاجئة في ظاهرة معينة علي بقية المتغيرات، ومن خلال تطبيقنا لصدمات بمقدار انحراف معياري واحد، والتي تقدر ب 0.63 في الفترة الأولي علي التضخم (حسب تقديرات دوال الاستجابة الممتدة علي10 سنوات)، انظر الملحق رقم (08)، لاحظنا أن الإيرادات العمومية والنفقات العمومية بقيت علي حالها خلال الفترة لكنهما تغيرتا في الفترات الموالية ب0.11 -للنفقات العمومية و0.14 للإيرادات العمومية لتصل إلى 0.06- في السنة العاشرة بالنسبة لنفقات و0.10 بالنسبة للإيرادات، وهذا يعني أنأي تغير يحدث في التضخم بزيادة أو النقصان سيؤثر تأثير سلبي علي متغيرات الدراسة خلال الفترة المدروسة فقط، كما أنا النتائج بينت أنا الصدمات كانت قوية خلال المرحلتين الأخيرتين بالنسبة للنفقات العمومية وهذه ميزة النماذج بحيث تقدم جملة التداخلات بين المتغيرات وتأثير هذه الأخيرة لمختلف الصدمات التي يواجهها النموذج var وبالتالي تعطينا نظرة عن العلاقة الموجودة بين المتغيرات في حين نجد أن اثر الصدمة علىالإيرادات العمومية كانت قوية في ألمدي المتوسط.

والمقدرة بt=1 حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الإنفاق العمومي بمقدار انحراف معياري واحد في الفترة1 ب0.068 يكون لها اثر ايجابي ومعنوي على التضخم خلال نفس الفترة والمقدرة ب0.028،أما عن اثر هذه الصدمة في الإيرادات العمومية خلال نفس الفترة لا يؤدي إلي حدوث أي تغير، حيث نجد باقي الفترات فيتناقص إلى غاية الفترة 10.

في حين نلاحظ انخفاض في المتغير Dldep في الفترة الثانية وكان مقدار هذا الانخفاض هو 0.004-وارتفاع في الفترة الثالثة بمقدار 0.014،لتعود بعدها إلى الانخفاض إلى غاية السنة العاشرة.

وهذا التأثير سلبي على التضخم الاقتصادي، ويرتبط هذا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي وسياسة التوسيع في النفقات العامة، وهذا دليل واضح على أن النموذج مستقر.

في حين أن إحداث صدمة في الإيرادات العمومية بمقدار انحراف معياري واحد في الفترة الأولى ب0.31 يكون لها اثر سلبي ومعنوي واستجابة فورية لتضخم والنفقات، على عكس الفترة الثانية التي كان تأثيرها ايجابي على المتغيرين وتأثير سلبي على النفقات في باقي الفترات وبقا تأثير ايجابي على التضخم إلى غاية الفترة العاشرة.

2-تحليل التباين:

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدي مساهمة كل متغيرة فيتباين خطا التنبؤ ، ومن خلال الجدول تحليل التباين نلاحظ أن الخطأ المعياري (S.E) انظر الملحق رقم (09) هو الخطأ التنبؤ لتضخم (لمتغير التابع) في السنة الأولي كان يساوى 0.63 ثم يرتفع مع الزمن ليصل إلى0.89 في السنة العاشرة، ويعزي ارتفاعه قيمة الخطأ المعياري لاشتماله اثر التأكد التنبؤ للفترات السابقة للمتغيرات المستقلة في النموذج ، كما نلاحظ أن خطأ تباين التضخم بالنسبة 100% في السنة الأولي بداء يتناقص ليصل إلى91.82 في السنة العاشرة، مما يعني أن الصدمات في التضخم تفسر التباين في خطأ التنبؤ، لهذا الأخير في الأجل القصير اكبر منها في الأجل الطويل، ومن جانب أخر فإن النفقات العمومية تساهم في تباين خطأ التنبؤ في الأجل القصير لسنة الأوليبالنسبة 85,56، أما بالنسبة للإيرادات العمومية فنلاحظ أن مساهمتها في تفسير تباين خطأ التنبؤ لتضخم يكون علي ألمدي المتوسط والطويل، في حين نجد linf تتسبب ب94.06% في تباين الخطأ لتنبئها، وب2.42% في تباين خطأ Dldep في حين نجد أنDldep تتسبب ب84% في تباينها، بينما ب15.79% في تباين linf ، ومنه نستنتج أنأي صدمة في النفقات يكون لها التأثير كبير من صدمة التضخم علي النفقات .

كما نجد أنlinf تتسبب ب 3.50% في تباين خطأDlrec، وهذا الأخير يتسبب ب76.45% في تباينها وب3.54% في تباين linf.

3-تحليل السببية بين المتغيرات

إن توضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية يعطي انعكاس يوضح ويفسر الظواهر الاقتصاديةّ، فمعرفة اتجاه السببية يعتبر ضروري من أجل إبراز ملامح العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات و الجدول (3-12)الأتي يوضح نتائج اختبار السببية granger بين المتغيرات :

الفرضيـــات	F-statistic	Prob	التفسيـــــــــــــــر
Dldepلايسببlinf.	1.70991	0.1979	عدم وجود علاقة سببية بينهما
LinfلايسببDldep	0.63069	0.4316	
Dlrecلايسببlinf	3.78612	0.0582	عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين
linfلايسببDlrec	0.55513	0.4603	
DlrecلايسببDlrec	0.01023	0.9199	عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين
DldepلايسببDlrec	0.58364	0.4491	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews.9

من خلال الجدول وبالاعتماد على إحصائية فيشر سنقوم بالتقييمات التالية:

1- نقبل الفرضية القائلة بأن لوغاريتم النفقات لا يسبب لوغاريتم التضخم الاقتصادي كما نقبل الفرضية القائلة بأن لوغاريتم التضخم لا يسبب لوغاريتم النفقات أي لا يسبب كل منهما في الأخر.

2- من خلال إحصائية فيشر نستنتج أن لوغاريتم النفقات لا يسبب في لوغاريتم التضخم وأيضا لوغاريتم التضخم لا يتسبب في لوغاريتم النفقات، عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين linfو Dldep.

3- نقبل الفرضية القائلة بأن لوغاريتم الإيرادات لا يسبب لوغاريتم التضخم الاقتصادي كما نقبل الفرضية القائلة بأن لوغاريتم التضخم لا يسبب لوغاريتم الإيرادات أي لا يسبب كل منهما في الأخر.

4- من خلال إحصائية فيشر نستنتج أن لوغاريتم الإيرادات لاي سبب في لوغاريتم التضخم وأيضا لوغاريتم التضخم لا يتسبب في لوغاريتم الإيرادات، عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين linfو Dldep.

5- نقبل الفرضية القائلة بأن لوغاريتم الإيرادات لا يسبب لوغاريتم النفقات كما نقبل الفرضية القائلة بأن النفقات لا يسبب لوغاريتم النفقات، أيا لإيرادات لا تسبب في النفقات .

6- من خلال إحصائية فيشر نستنتج أن لوغاريتم النفقات لا يسبب في لوغاريتم الإيرادات وأيضا لوغاريتم الإيرادات لا يتسبب في لوغاريتم النفقات،عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين Dlrecو Dldep.

خلاصة:

يهدف هذا الفصل إلى تحليل وقياس أثر صدمات السياسة المالية من خلال أداتين النفقات العامة ولإيرادات العامة على التضخم الاقتصادي خلال1970 إلى غاية2017.

تم دراسة الاستقرارية للمتغيرات الاقتصادية، كما قمنا بدراسة الفرق الأول للمتغيرات الغير مستقرة في المستوى، كما تم تحديد درجات التأخير للمتغيرات.

وبعد ذلك تم استخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي في تقدير النموذج القياسي، باعتباره النموذج الأنسب لتقدير في حالتنا وأشارت النتائج المتوصل إليهاإلىأنأي تغير يحدث في التضخم بزيادة آو النقصان سيؤثر تأثير سلبي علي المتغيرات خلال الفترة المدروسة فقط،كما أنا النتائج بينت أنا الصدمات كانت قوية خلال المرحلتين الأخيرتين بالنسبة للنفقات العمومية وهذه ميزة النماذج بحيث تقدم جملة التداخلات بين المتغيرات وتأثير هذه الأخيرة لمختلف الصدمات التي يواجهها النموذج var، وبالتالي تعطينا نظرة عن العلاقة الموجودة بين المتغيرات، في حين نجد أناثر الصدمة علىالإيرادات العمومية كانت قوية في ألمدي المتوسط.كما أن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الإنفاق العمومي بمقدار انحراف معياري واحد يكون لها اثر ايجابي ومعنوي علي التضخم، أما عن اثر هذه الصدمة في الإيرادات العمومية خلال نفس الفترة يؤدي إلى إحداث اثر سلبي ومعنوي واستجابة فورية لتضخم والنفقات.

ومن اجل تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات تم تطبيق اختبار جرانجر للسببية وتبين انه عدم وجود علاقة سببية بين النفقات العامة والتضخم والإيرادات العامة والتضخم ووجود علاقة سببية بين الإيرادات والنفقات وعدم وجودها بالنسبة النفقات ولإيرادات، أي علاقة سببية في اتجاه واحد.

خاتـــــمة عـــامة

خاتمة:

تعتبر السياسة المالية أداة مهمة لعلاج الاختلالات الاقتصادية في اقتصاديات الدول النامية منها، وعلى غرار العديد من الدول عانت الجزائر من اختلالات في البنية الاقتصادية والتي من بينها ظاهرة التضخم، بما تسببه هذه الاخيرة من أثار تلقي بظلالها على المستويين الاقتصادي ولاجتماعي، ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد، لذا سعت الجزائر لتخفيف من هذه الظاهرة بتبني عدة إصلاحات اقتصادية شاملة استهدفت التضخم، وقامت بالاستعانة بأدوات السياسة المالية المختلفة ونخص بذكر النفقات العامة والايرادات العامة.

ومن أجل الالمام بجوانب هذه الدراسة قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول تم تطرق فيه إلى دراسة الإطار النظري للصدمات الاقتصادية، كما تم الاشارة إلى طبيعة الصدمات نظرا للتشابك الموجود في النظم الاقتصادية، بالإضافة إلى اثار هذه الصدمات حيث تبين لنا الصدمات الاقتصادية الدول النامية يكون أثرها مباشر لذلك فان التغير في الادوات المالية لا يكون مرتبط برد فعل الحكومة بشكل مباشر اما بالنسبة لدول المتقدمة على مستوي الدخل والنشاط الاقتصادي بشكل أكبر من تأثيرها على المتغيرات المالية بحد ذاتها، لان القطاع المالي غير مرتبط بالقطاع الخارجي.

أما الفصل الثاني تم تركيز على التضخم الاقتصادي، حيث تبين أن التضخم وطبقا لتعاريفه المختلفة، أن التضخم هو ارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار عبر الزمن، والذي ينتج عن فائض الطلب الكلي على العرض الكلي، والتضخم كظاهرة نقدية هو زيادة في كمية النقود التي تؤدي الى ارتفاع الأسعار، وكذا اهم أنواعه أسبابه وطرق قياسه اثاره الاقتصادية، بالإضافة إلى وسائل معالجته من قبل السياستين المالية والنقدية.

اما الفصل الثالث: تم تركيز على دراسة أثر صدمات السياسة المالية على التضخم الاقتصادي باستخدام نموذج اشعة الانحدار الذاتي غير ان معالجة تأثير صدمات السياسة المالية بواسطة النماذج VAR قد يشوبها عدة عوائق

- الحاجة الى اعطاء مفهوم واحد لمعني صدمات السياسة المالية، وهذا على غرار الانفاق الواضح على معني صدمات السياسة النقدية.

- العائق الثاني الحاجة إلى الاخذ بعين الاعتبار التأخيرات الزمنية بين لحظة الإعلان عن السياسة المالية ولحظة تطبيقها، اذ أن مجرد إعلان تطبيق هذه السياسة أو تلك قد يؤدي إلى تقلبات في المتغيرات الاقتصادية الكلية قبل ان تحدث تغيرات حقيقية في المتغيرات المالية.

اختبار الفرضيات:

من خلال العمل البحثي نقوم باختبار الفرضيات الموضوعية كما يلي:

❖ **الفرضية الأولي:** غير صحيحة: ترى هذه الفرضية انه على الرغم من التطورات التي عرفتها نظريات المفسرة لتضخم الاقتصادي على مر الزمن، إلا أنه إلى غاية يومنا هذا لم تبتكر نظرية تفسر بدقة متغير التضخم، ومنه نرفض الفرضية القائلة بأن النظريات الاقتصادية كافية لتفسير التضخم.

❖ **الفرضية الثانية:**تري هذه الفرضية أن العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم هي علاقة سببية، وهذه الفرضية غير صحيحة، حيث توصلت هذه الدراسة إلا أن علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع هي علاقة غير سببية.

❖ **الفرضية الثالثة:** ،تري هذه الفرضية أن الإيرادات العمومية والنفقات العمومية تساهم في تفسير بنسبة قليلة من التضخم في الأجل القصير، أما في الأجل المتوسط والطويل فهي تساهم في تفسير تقلبات التضخم بنسب معتبرة وذلك لصغر مضاعفات السياسة المالية في حين حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإنفاق العام يكون لها أثر إيجابي ومعنوي على التضخم ،كما أن حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات تؤدي إلى انخفاض التضخم أي إحداث أثر سلبي ومعنوي واستجابة فورية لتضخم.

أهم النتائج المتوصل إليها:

أولا: الجانب النظري

السياسة المالية لا تستطيع لوحدها القيام بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ما لم تتناسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى قصد تحقيق هذا الهدف.

اختلاف مفاهيم التضخم الاقتصادي وطرق قياسه يصعب من إعطاء الوضعية الاقتصادية الحقيقية للبلد محل الدراسة.

اعتماد الجزائر على قطاع واحد يعرض اقتصادها للهزات والأزمات كما حدث عام 1986.

ازدياد حدة الصدمات بزيادة ارتباطها مع العالم بشكل عام، وزيادة ارتباطها بالدولة مصدر الصدمة بشكل خاص.

ثانيا: الجانب التطبيقي.

بغرض إعطاء بعد كمي لأثر صدمات أدوات السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970- 2017) تم معالجة هذا الموضوع من زاوية القياس الاقتصادي باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (var) وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أنا الصدمات كانت قوية خلال المرحلتين الأخيرتين بالنسبة للنفقات العمومية وهذه ميزة النماذج بحيث تقدم جملة التداخلات بين المتغيرات وتأثير هذه الأخيرة لمختلف الصدمات التي يواجهها النموذج var، وبالتالي تعطينا نظرة عن العلاقة الموجودة بين المتغيرات، في حين نجد ان أثر الصدمة علىالإيرادات العمومية كانت قوية في المدي المتوسط. كما ان حدوث صدمة هيكلية ايجابية في الإنفاق العمومي بمقدار انحراف معياري واحد يكون لها أثر ايجابي ومعنوي على التضخم، أما عن أثر هذه الصدمة في الإيرادات العمومية خلال نفس الفترة يؤدي الي إحداث أثر سلبي ومعنوي واستجابة فورية لتضخم والنفقات.

ومن اجل تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات تم تطبيق اختبار جرانجر للسببية وتبين انه عدم وجود علاقة سببية بين النفقات العامة والتضخم والإيرادات العامة والتضخم ووجود علاقة سببية بين الإيرادات والنفقات وعدم وجودها بالنسبة النفقات ولإيرادات، أي علاقة سببية في اتجاه واحد.

وبعد هذه النتائج يمكن إعطاء توصيات واقتراحات:

- ✓ ضرورة تدخل الدولة لحماية الاقتصاد الوطني من التعرض للصدمات الاقتصادية خاصة في ظل العولمة الاقتصادية، ومن امثلة هذه الصدمات الازمات المالية، أزمات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية، ففي ظل العولمة الاقتصادية يصبح الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية، إذا أنه من الصعب السيطرة على حركة المعاملات الاقتصادية.
- ✓ التكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية في مواجهة صدمات فالسياسة المالية بمفردها لا يمكنها ان تتحمل الأضرار الصدمات في مكافحة التضخم.
- ✓ الاهتمام بالدراسة الإحصائية في تحليل الصدمات الاقتصادية.
- ✓ العمل على إنشاء قاعدة بيانات اقتصادية تسهل عمل الباحثين في هذا مجال.

أفاق البحث:

حاولنا في هذا البحث إعطاء وجه قياسي للتضخم في الجزائر، بعدما تطرقنا إلى دراسة أسبابه وأثار هذه الظاهرة على الاقتصاد الوطني، إلا أنه تبقى بعض النقاط الغامضة تستدعي فتح أبواب وأفاق علمية جديدة ومن بينها:

- ✓ توسيع عينة الدراسة لتشمل الدول النامية والدول المتقدمة.
- ✓ القيام بدراسة تحليلية وقياسية للتنبؤ بمعدلات التضخم في الجزائر على المدى الطويل.
- ✓ أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة.
- ✓ دراسة تحليلية وقياسية لعلاقة بين الصدمات المالية والأزمات المالية.

قائمة المراجع:

أولا: قائمة الكتب.

1. أحمد أبو الفتوح، نظرية الاقتصاد الكلي، ط1، دار حامد لنشر والتوزيع، عمان2007، ص145.
2. أحمد محمد احمد أبو طه، التضخم النقدي، ط1، دار الوفاء القانونية لنشر، الإسكندرية 2012، ص 79.
3. أحمد محمد عادل عبد العزيز، الفائدة والتضخم، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية 2012، ص 28.
4. بسام الحجار عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، ط1، دار النهضة اللبنانية للدراسات، بيروت 2001، ص 76.
5. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصاد الكلي، ط2، دار أسامة لنشر، الجزائر 2009، ص92.
6. حامد بن عبد المجيد دراز، السياسات المالية، قصر الصفاء لنشر، الإسكندرية 2004، ص106.
7. حامد عبد المجيد دران، سعيد عبد العزيز عثمان، مبادئ المالية العامة، دار الجامعة لنشر، الإسكندرية 2002، ص 275.
8. حسن مصطفي حسين، المالية العامة، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر 2001، ص 116.
9. خالد واصف الوزاني، أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل لنشر، عمان 1999، ص 327.
10. خبابة عبد الله، اساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة الشباب الإسكندرية، مصر 2009، ص 29.
11. زينب عوض الله، اساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط3، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، لبنان 2003، ص 258.
12. زينب عوض الله، اساسيات المالية العامة، دار حامد لنشر، الإسكندرية 2006، ص 16.
13. سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2009، ص 40.
14. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار حامد الجديدة لنشر والتوزيع، الإسكندرية 2000، ص 37.
15. صبحي تادريس قريصة، اقتصاديات النقود والبنوك، الإسكندرية 1995، ص 296.

16. طارق الحاج، المالية العامة، ط1، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان 1999، ص 201.
17. طلال كدوي تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع 2008، ص 201.
18. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسات أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية لنشر والتوزيع، بيروت 1992، ص44.
19. عادل فليح العلي، المالية العامة، ط1 دار حامد لنشر والتوزيع الأردن، عمان 2007، ص 86.
20. عبد الحسن جليل عبد لحسن الغالب، سعر الصرف وأدواته في ظل الصدمات الاقتصادية النظرية وتطبيقات، ط1، عمان 2011.
21. عبد الرحمان يسري أحمد، نظريات الاقتصاد الكلية، دار حامد لنشر، مصر2009، ص250.
22. عبد المجيد قدي، المدخل لسياسات لاقتصادية الكلية، ط2، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر 2006، ص 186.
23. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية تحليل الجزئي والكلي، دار الزهراء لشرق، القاهرة 1997، ص 43.
24. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة الشباب الجامعة الإسكندرية 2006، ص 14.
25. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، دار النشر علم الكتب الحديثة، الأردن 2007، ص 314.
26. فؤاد حيدر، علم الاقتصاد العام، ط1، مؤسسة جامعة لدراسات لنشر والتوزيع 2001، ص 114.
27. مايكل ايبدجمان، ترجمة إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والتطبيقات، دار المريخ لنشر، السعودية 1999، ص124.
28. مجدي محمود شهاب، نظرية المالية الدولية، السياسات المالية لنظام الرأسمالي، دار الجامعة الجديد لنشر، الإسكندرية 1999، ص 39.
29. محمد الصغير بعلي، سيوعي أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم لنشر والتوزيع، عنابة 2003، ص 30.
30. محمد عربي موسي عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار وائل لنشر والتوزيع، الاردن2006، ص 184.
31. محمود الوادي، واخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري في العلمية لنشر والتوزيع 2007، ص 301.

32. محمود حسن الوادي، زكريا أحمد الغزالي، المالية العامة ونظام المالي في الإسلام، دار الميسر لنشر والتوزيع، عمان 2000، ص 182.
33. مدحت قريشي، التنمية الاقتصادية، ط1، دار وائل لنشر والتوزيع، الأردن 2007، ص 223.
34. مهدي سهر الجبوري، خضير عباس حسين، تحليل الصدمات الاقتصادية لاقتصاديات النامية، ط1. دار الأيام، عمان 2018، ص13.
35. نبيل الروبي، نظرية التضخم، ط2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 1983، ص 51.
36. هشام مصطفي الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية2007، ص51.
37. وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول، ط1، دار النفائس لنشر والتوزيع، الأردن 2001، ص 30.

ثانيا: المذكرات والاطروحات.

أولا: أطروحة الدكتوراه

1. جبوري محمد، تأثير أنظمة الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي، أطروحة دكتورا، تلمسان 2012-2013، ص 87.
2. درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حول الجزائر (1990- 2004)، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر 2005- 2006، ص 196.
3. سعودي محمد، أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر للفتر (1990-2016)، أطروحة دكتورا، ال جزائر2014- 2015.
4. عبد الرحيم شيبي، وآخرون، الآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر، جامعة تلمسان، ص 8.
5. عبد القادر خليل، محاولة تقييم فعالية لإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990- 2006)، أطروحة دكتورا، جامعة الجزائر 2007- 2008.
6. نسيمة بن يحي، أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد لجزائري في ظل العولمة للفتر (1980- 2017)، أطروحة دكتورا، المدية 2018-2019.

7. ياسين مراح، أثر صدمات أسعار النفط على الدورات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة(2000-2016)، أطروحة دكتورا، المدية 2018- 2019.

ثانيا: مذكرة الماجيستير.

1. احمد محمد صالح جلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة اليمن (1990-2003)، رسالة ماجيستر، جامعة الجزائر 2005-2006، ص 40.
2. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في لجزائر، رسالة ماجيستر، جامعة ورقلة 2006- 2007، ص 254.
3. محمد بشاوش، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق-غرب، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص76.
4. مناف محمد قومان، أسباب ونتائج التضخم الاقتصادي في سوريا قبل وبعد 2001، مركز الادراك للدراسات والاستثمارات، مذكرة ماجيستر، معهد دراسات الشرق الأوسط بجامعة مرمر بإسطنبول، ص 50.
5. نبيل بو فليح، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) المطبق في الجزائر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة شلف، 2004-2005، ص8.
6. نسيمة بن يحي، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو في الجزائر للفترة (1917- 2013)، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، المدية 2011.

ثالثا: المجلات والمواقع الالكترونية.

1. رؤى اقتصاديات، مجلة دورية أكاديمية محكمة ومتخصصة، جامعة الوادي، العدد السابع، 2014، ص 45.
2. صابر بلول، السياسات الاقتصادية ودورها في الحد من الفقر، مجلة جامعة دمشق، المجلد 25،العدد1.2009، ص 579.
3. عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر،2012، ص181.

4. كمال عياشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، جامعة باتنة، في 14 ماي2019 علي11:38، على الموقع

http://digitallibrary.univ-batna.dz:8080/jspui/handle/123456789/463

Annaba org-arabic –études 11461ou 21 avril 2019 8 12.33h-

رابعا: مراجع اللغة الأجنبية.

Michal R darby-IntermediatMacro économiques- International studentedition- MCGRAM-HILL k OGAKUSHA. LTD-université of califorina. Los Angeles 1979- p215.

Choukribenzarour. **Macro economicpolicies for structural diustmentpolicies .**MPRA paper N14980 ; Algiersuniversity. May2009 ;P 04

RobertJGordon, Macroeconomics,Fourth Edition, Little Brown and Company,USA,1987,p278.

الملاحق:

الملحق رقم (1) متغيرات الدراسة:

année	DEP	INF	res
1970	107,079933	6,6	8,27353781
1971	109,221252	2,62664165	8,06307458
1972	105,277306	3,65630713	9,97707894
1973	106,086095	6,17283951	11,6369847
1974	96,7407358	4,6996124	28,7483369
1975	109,276663	8,23031665	23,2759112
1976	104,064083	9,4307354	24,499342
1977	111,153757	11,9892833	23,9082097
1978	114,632893	17,5239234	20,6632453
1979	101,717449	11,3486005	37,688042
1980	96,0000002	9,5178245	30,9833868
1981	96,2904879	14,6548426	23,6915929
1982	98,0732187	6,54250963	18,2741267
1983	97,8605069	5,96716393	16,8350683
1984	101,756351	8,11639796	15,8322032
1985	103,158248	10,482287	14,4616402
1986	110,317188	12,3716092	6,81803762
1987	104,139635	7,44126091	8,98772144
1988	107,095842	5,91154496	8,20482284
1989	109,874793	9,30436126	12,9334303
1990	101,493344	16,6525344	16,5069496
1991	94,4819462	25,8863869	13,4842294
1992	98,5498957	31,6696619	13,8423952
1993	101,355061	20,5403261	12,1973153
1994	103,522987	29,0476561	39,604512
1995	102,801455	29,7796265	42,9295106
1996	94,1842487	18,6790759	47,4220793
1997	90,4312958	5,73352275	46,7809346
1998	99,9377425	4,95016164	34,2575008
1999	94,628879	2,64551113	40,3724291
2000	78,7189072	0,33916319	57,553678
2001	85,3275542	4,22598835	49,6235725
2002	90,1250986	1,41830192	49,931425
2003	85,6271139	4,26895396	47,815491
2004	85,5949734	3,9618003	49,0385122
2005	76,8682117	1,38244657	59,8577962

2006	73,108638	2,31149919	71,4247383
2007	77,8018	3,67899575	66,1179445
2008	80,737832	4,85859063	75,7433183
2009	100,581027	5,73706036	55,7875717
2010	92,9775663	3,91106196	57,812284
2011	89,8983675	4,52421151	64,4944407
2012	91,6238842	8,89145091	26,1720132
2013	97,1910282	3,25423911	23,8161858
2014	101,707542	2,91692692	20,4727927
2015	113,351619	4,78444701	12,8479228
2016	114,172186	6,3976948	10,0461045
2017	110,861975	5,59111591	12,3136967

المصدر: مؤشرات التنمية للبنك الدولي.

الملحق رقم (2): الخصائص الإحصائية للمتغيرات

	LINF	LREC	LDEP
Mean	1.865729	3.198324	4.582035
Median	1.803215	3.172294	4.607756
Maximum	3.455359	4.327350	4.741735
Minimum	-1.081274	1.919572	4.291947
Std. Dev.	0.865896	0.700177	0.110429
Skewness	-0.569299	-0.083551	-0.814698
Kurtosis	4.497123	1.748967	3.063071
Jarque-Bera	7.075571	3.186011	5.317820
Probability	0.029078	0.203314	0.070024
Sum	89.55500	153.5196	219.9377
Sum Sq. Dev.	35.23946	23.04162	0.573149
Observations	48	48	48

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews.09.

الملحق رقم (03): نتائج اختبار جذر الوحدة

الجدول رقم(4): اختبارات جذر الوحدة للسلسة (LINF):

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.975492	0.0446
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 05/23/19 Time: 01:24
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.329097	0.110603	-2.975492	0.0047
C	0.611489	0.227792	2.684420	0.0101

الجدول رقم (5): اختبارات جذر الوحدة للسلسة (LDEP):

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.080536	0.5429
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LDEP)
Method: Least Squares
Date: 05/23/19 Time: 01:27
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.220965	0.106206	-2.080536	0.0433
C	1.018350	0.496513	2.051005	0.0463
@TREND("1970")	-0.000239	0.000852	-0.280474	0.7804

الجدول رقم (6): اختبارات جذر الوحدة للسلسة (DLDEP):

Null Hypothesis: DLDEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.289033	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLDEP)
Method: Least Squares
Date: 05/23/19 Time: 01:30
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLDEP(-1)	-1.083847	0.148696	-7.289033	0.0000

الجدول رقم (7): اختبارات جذر الوحدة للسلسة (LRES):

Null Hypothesis: LREC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.456882	0.8303
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREC)
Method: Least Squares
Date: 05/23/19 Time: 01:33
Sample (adjusted): 1971 2017
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREC(-1)	-0.120587	0.082771	-1.456882	0.1522
C	0.439542	0.237264	1.852546	0.0707
@TREND("1970")	-0.001818	0.004227	-0.430123	0.6692

الجدول رقم (8): اختبارات جذر الوحدة للسلسة (DLRES):

Null Hypothesis: DLREC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.963314	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DLREC)
Method: Least Squares
Date: 05/23/19 Time: 01:36
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLREC(-1)	-1.041005	0.149498	-6.963314	0.0000

الملحق رقم (03): تحديد درجة التأخير للمتغيرات DLRES،DLDEP،LI NF

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LINF DLDEP DLREC
Exogenous variables: C
Date: 05/23/19 Time: 01:43
Sample: 1970 2017
Included observations: 44

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-14.29261	NA	0.000441	0.786028	0.907677	0.831141
1	4.793930	34.70281*	0.000279*	0.327549*	0.814146*	0.508002*
2	11.42280	11.14855	0.000313	0.435327	1.286872	0.751121
3	18.48589	10.91569	0.000347	0.523369	1.739862	0.974503

الملحق رقم (04): تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي

Vector Autoregression Estimates
Date: 05/23/19 Time: 10:02
Sample (adjusted): 1972 2017
Included observations: 46 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LINF	DLDEP	DLREC
LINF(-1)	0.688379	-0.009957	0.037752
	(0.10888)	(0.01275)	(0.06143)
	[6.32245]	[-0.78076]	[0.61453]
DLDEP(-1)	-0.695434	-0.067715	0.541739
	(1.50800)	(0.17663)	(0.85086)
	[-0.46116]	[-0.38337]	[0.63670]
DLREC(-1)	0.455138	-0.002185	0.016010
	(0.30876)	(0.03616)	(0.17421)
	[1.47408]	[-0.06041]	[0.09190]
C	0.597707	0.019031	-0.062154
	(0.22358)	(0.02619)	(0.12615)
	[2.67339]	[0.72674]	[-0.49271]
R-squared	0.507399	0.021472	0.023843
Adj. R-squared	0.472213	-0.048423	-0.045883
Sum sq. resids	16.95148	0.232562	5.396560
S.E. equation	0.635301	0.074412	0.358454
F-statistic	14.42055	0.307208	0.341952
Log likelihood	-42.31060	56.33530	-15.98494
Akaike AIC	2.013504	-2.275448	0.868910
Schwarz SC	2.172516	-2.116436	1.027923
Mean dependent	1.884831	0.000324	0.009205
S.D. dependent	0.874480	0.072674	0.350503

الملحق رقم (05): اختبار الارتباط الذاتي

VAR Residual Serial Correlation LM ...
Null Hypothesis: no serial correlation...
Date: 06/16/19 Time: 13:59
Sample: 1970 2017
Included observations: 46

Lags	LM-Stat	Prob
1	10.29202	0.3274
2	13.77739	0.1305

الملحق رقم (06): اختبار عدم تجانس التباين

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)
Date: 05/23/19 Time: 10:09
Sample: 1970 2017
Included observations: 46

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
24.14612	36	0.9342

الملحق رقم (07): دراسة السببية لجرانجر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/23/19 Time: 10:11
Sample: 1970 2017
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLDEP does not Granger Cause LINF	46	1.70991	0.1979
LINF does not Granger Cause DLDEP		0.63069	0.4315
DLREC does not Granger Cause LINF	46	3.78612	0.0582
LINF does not Granger Cause DLREC		0.55513	0.4603
DLREC does not Granger Cause DLDEP	46	0.01023	0.9199
DLDEP does not Granger Cause DLREC		0.58364	0.4491

الملحق رقم (08): دراسة دوال الاستجابة

Response of LINF:

Period	LINF	DLDEP	DLREC
1	0.635301	0.000000	0.000000
	(0.06623)	(0.00000)	(0.00000)
2	0.391813	-0.119777	0.144136
	(0.08791)	(0.09428)	(0.09893)
3	0.292953	-0.063680	0.102009
	(0.09362)	(0.06330)	(0.06975)
4	0.209057	-0.047682	0.073537
	(0.09601)	(0.05009)	(0.05412)
5	0.150061	-0.034000	0.052715
	(0.09052)	(0.03902)	(0.04252)
6	0.107626	-0.024408	0.037815
	(0.08082)	(0.03060)	(0.03397)
7	0.077199	-0.017505	0.027124
	(0.06948)	(0.02396)	(0.02725)
8	0.055374	-0.012556	0.019455
	(0.05815)	(0.01872)	(0.02183)
9	0.039719	-0.009007	0.013955
	(0.04769)	(0.01457)	(0.01740)
10	0.028490	-0.006460	0.010010
	(0.03851)	(0.01130)	(0.01378)

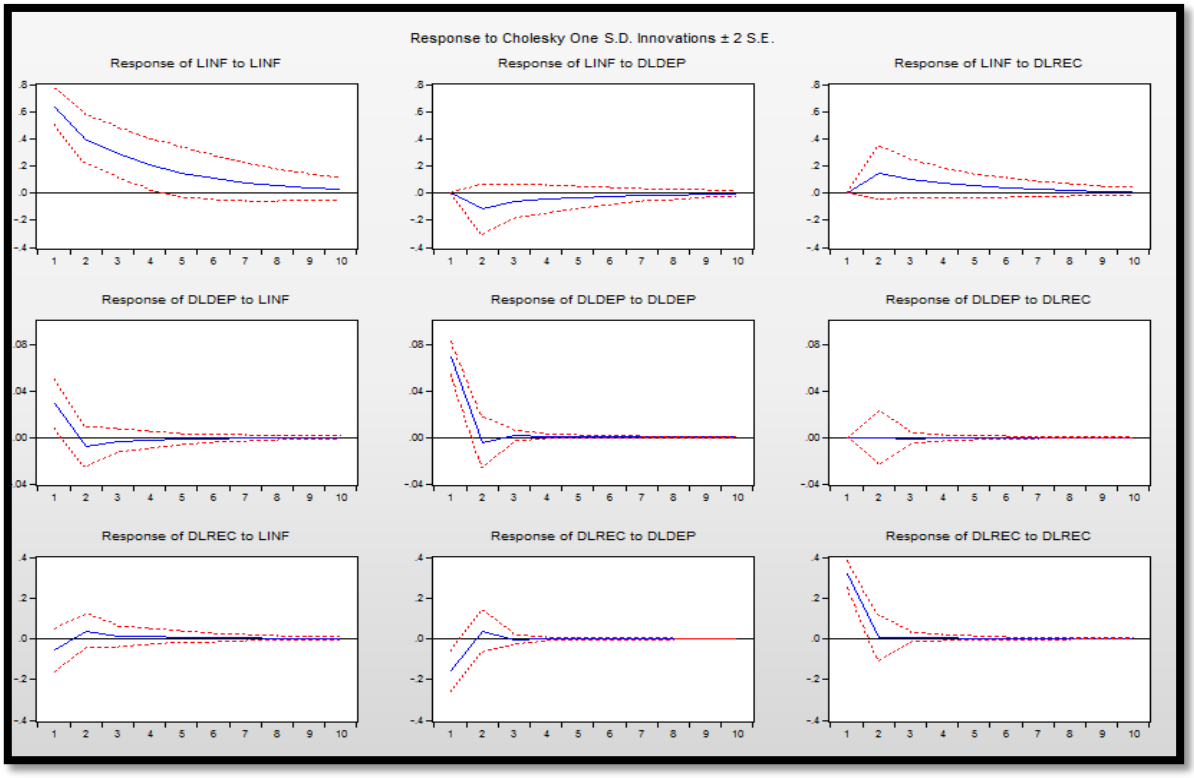
Response of DLDEP:

Period	LINF	DLDEP	DLREC
1	0.028663	0.068671	0.000000
	(0.01056)	(0.00716)	(0.00000)
2	-0.008144	-0.004304	-0.000692
	(0.00859)	(0.01067)	(0.01145)
3	-0.003434	0.001408	-0.001399
	(0.00490)	(0.00244)	(0.00233)
4	-0.002708	0.000552	-0.000932
	(0.00346)	(0.00097)	(0.00134)
5	-0.001919	0.000441	-0.000676
	(0.00251)	(0.00070)	(0.00098)
6	-0.001379	0.000312	-0.000484
	(0.00185)	(0.00051)	(0.00071)
7	-0.000989	0.000224	-0.000347
	(0.00138)	(0.00038)	(0.00052)
8	-0.000709	0.000161	-0.000249
	(0.00104)	(0.00028)	(0.00038)
9	-0.000509	0.000115	-0.000179
	(0.00078)	(0.00021)	(0.00029)
10	-0.000365	8.27E-05	-0.000128
	(0.00059)	(0.00016)	(0.00021)

Response of DLREC:

Period	LINF	DLDEP	DLREC
1	-0.056206	-0.158240	0.316687
	(0.05253)	(0.04952)	(0.03302)
2	0.038612	0.034668	0.005070
	(0.04158)	(0.05148)	(0.05517)
3	0.010998	-0.006299	0.005148
	(0.02526)	(0.01199)	(0.01200)
4	0.009375	-0.001742	0.003175
	(0.01845)	(0.00489)	(0.00659)
5	0.006575	-0.001529	0.002322
	(0.01366)	(0.00349)	(0.00490)
6	0.004731	-0.001069	0.001661
	(0.01016)	(0.00258)	(0.00362)
7	0.003392	-0.000770	0.001192
	(0.00757)	(0.00192)	(0.00268)
8	0.002433	-0.000552	0.000855
	(0.00566)	(0.00142)	(0.00199)
9	0.001745	-0.000396	0.000613
	(0.00423)	(0.00106)	(0.00148)
10	0.001252	-0.000284	0.000440
	(0.00316)	(0.00079)	(0.00111)

الملحق رقم (09): منحنى دوال الاستجابة



الملحق رقم (10): دراسة تحليل التباين

Variance Decomposition of LINF:

Period	S.E.	LINF	DLDEP	DLREC
1	0.635301	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.769575	94.06973	2.422403	3.507871
3	0.832183	92.84032	2.657180	4.502500
4	0.862505	92.30233	2.779259	4.918414
5	0.877706	92.05587	2.833886	5.110243
6	0.885425	91.93539	2.860682	5.203933
7	0.889370	91.87502	2.874100	5.250877
8	0.891393	91.84438	2.880912	5.274708
9	0.892432	91.82872	2.884393	5.286884
10	0.892966	91.82070	2.886177	5.293127

Variance Decomposition of DLDEP:

Period	S.E.	LINF	DLDEP	DLREC
1	0.074412	14.83674	85.16326	0.000000
2	0.074984	15.79113	84.20036	0.008515
3	0.075088	15.95622	84.00055	0.043222
4	0.075145	16.06208	83.87937	0.058546
5	0.075174	16.11491	83.81850	0.066588
6	0.075189	16.14216	83.78713	0.070708
7	0.075196	16.15617	83.77100	0.072828
8	0.075200	16.16337	83.76271	0.073918
9	0.075202	16.16708	83.75844	0.074479
10	0.075203	16.16899	83.75625	0.074767

Variance Decomposition of DLREC:

Period	S.E.	LINF	DLDEP	DLREC
1	0.358454	2.458661	19.48801	78.05333
2	0.362226	3.543972	20.00026	76.45577
3	0.362485	3.630982	20.00197	76.36705
4	0.362624	3.695035	19.98891	76.31606
5	0.362694	3.726468	19.98294	76.29059
6	0.362730	3.742734	19.97982	76.27745
7	0.362749	3.751093	19.97822	76.27069
8	0.362759	3.755394	19.97739	76.26722
9	0.362764	3.757606	19.97697	76.26543
10	0.362766	3.758745	19.97675	76.26451

Cholesky Ordering: LINF DLDEP DLREC

الملحق رقم (11): منحنى تحليل التباين

